



الأكاديمية الليبية - مصراتة
مدرسة العلوم الإدارية والمالية
قسم المحاسبة

مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة
المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية الختامية

دراسة حالة عن الشركة الليبية للحديد والصلب مصراتة

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية
(الماجستير) في المحاسبة

إعداد الطالب:

عمر مصباح المزوغي

بكالوريوس محاسبة – جامعة المرقب 2006

إشراف

د. مختار الهادي الطويل

أستاذ مساعد

خريف 2016 – 2017

إقرار الأمانة العلمية

أنا الطالب عمر مصباح المزوغي المسجل بالأكاديمية الليبية/ فرع مصراتة
بقسم المحاسبة تحت رقم قيد (31124) أقر بأنني التزمت بكل إخلاص بالأمانة
العلمية المتعارف عليها لإنجاز رسالتي المعنونة بـ(مستوى القياس والإفصاح
المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية الختامية) لنيل
الدرجة العلمية (الماجستير) وأني لم أقم بالنقل أو الترجمة من أية أبحاث أو كتب أو
وسائل علمية تم نشرها داخل ليبيا أو خارجها إلا بالطريقة القانونية وبإتباع الأساليب
العلمية في عملية النقل أو الترجمة وإسناد الأعمال لأصحابها، كما أنني أقر بعدم
قيامي بنسخ هذا البحث من غيري وتكراره عنواناً أو مضموناً.

وعلى ذلك فإنني أتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على مخالفتي لذلك إن
حدثت هذه المخالفة حالياً أو مستقبلاً بما في ذلك سحب الدرجة العلمية الممنوحة لي.

والله على ما أقول شهيد

الاسم: عمر مصباح المزوغي

التوقيع:.....

التاريخ:.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

اللَّهُ
الْعَظِيمُ

سورة المجادلة، الآية (11)

الإهداء

ها هي الأيام قد مرت رهيبية لتصل بنا إلى هذه المرحلة من مشوارنا العلمي الذي لا يسعنا فيه إلا أن نهدي حصيلة جهدنا إلى من كان سبباً في مسيرتنا هذه، فإلى منارة العلم والعالمين إلى سيد التوابين والآخرين، إلى الأمي الذي علم المتعلمين...

(إلى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم)

إلى أستاذي وقدوتي، الذي سعى وتعب وتساقتت على جبينه حبات العرق ممزوجة بطعم المحبة ليوفر لي السعادة، إلى الذي تابعني بنصائحه وإرشاداته ووجهني بحكمته إلى الطريق الصحيح.

(إلى روح والدي الطاهرة)

إلى المدرسة الأولى، إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من كان رضاؤها زاداً لي في هذه الحياة، ودعواتها نوراً يضيء لي طريقي، إلى من حاكت سعادتي بخيوط مسحوبة من نسيج قلبها، إلى من انتظرت هذه اللحظة بفارغ الصبر...

(إلى ست الحبايب)

إلى الذين عشت معهم طفولتي وأحلى أيام حياتي، إلى السنابل التي تثبت عطاءً وتجود سخاءً، إلى تلك الشموع التي تنير دربي، إلى الذين رافقوني مشوار حياتي بطلوها ومرها وساندوني في الأوقات الصعبة، إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم قلبي، إلى الذين معهم عرفت معنى المحبة والعطاء...

(إلى إخواتي وأخواتي)

أهدي هذه الرسالة...

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله عز وجلّ حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه إياي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وعملاً بقول رسول الله صلّى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

أتقدم بجزيل الشكر والاحترام إلى كل من :

الدكتور مختار الطويل على مجهوداته الجبارة التي بدلها في سبيل إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلّ من إدارة الأكاديمية الليبية فرع مصراتة ورئيس قسم المحاسبة وكل الطلبة الدارسين بقسم المحاسبة وكل من مدّ يد العون لي خلال مرحلة الدراسة بالأكاديمية، وإلى كل العاملين بالشركة الليبية للحديد والصلب.

الباحث

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية.....	أ.....
الإهداء.....	ب.....
الشكر والتقدير	ج.....
فهرس المحتويات	د.....
فهرس الجداول	و.....
فهرس الأشكال	و.....
ملخص الدراسة.....	ح.....
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
1.1 مقدمة:.....	2.....
2.1 مشكلة الدراسة:.....	3.....
3.1 الدارسات السابقة:	4.....
4.1 أهمية الدراسة:.....	24.....
5.1 أهداف الدراسة:.....	24.....
6.1 فرضية الدراسة:.....	25.....
7.1 منهجية الدراسة:.....	25.....
8.1 حدود الدراسة:.....	26.....
9.1 نموذج الدراسة:.....	27.....
10.1 تقسيمات الدراسة:.....	27.....
الفصل الثاني: المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية	
1.2 مقدمة:.....	29.....
2.2 نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية	29.....
3.2 مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.....	31.....
4.2 مدخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:.....	32.....
5.2 تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:	34.....
6.2 مجالات المحاسبة الاجتماعية:	41.....
7.2 الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:.....	45.....
8.2 مزايا تطبيق المحاسبة الاجتماعية:.....	46.....
9.2 أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:.....	48.....

49.....	10.2 المسؤولية الاجتماعية في ضوء القوانين والتشريعات الليبية:
56.....	11.2 خلاصة الفصل:
الفصل الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية	
59.....	1.3 المقدمة:
59.....	2.3 القياس المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
71.....	3.3 الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
74.....	4.3 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:
75.....	5.3 مؤشرات الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية:
76.....	6.3 أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية:
78.....	7.3 المعلومات المتعلقة بالأنشطة المسؤولية الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها:
82.....	8.3 نماذج الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
93.....	9.3 ملخص الفصل:
الفصل الرابع: الجانب العملي	
96.....	1.4 مقدمة:
96.....	2.4 مجتمع وعينة الدراسة:
97.....	3.4 أسلوب جمع البيانات:
97.....	4.4 مرحلة التأكد من صحة وسلامة النموذج المقترح لقائمة التكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
97.....	5.3 أسلوب القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتبع في الدراسة:
98.....	6.4 النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
99.....	7.4 التعريف بالشركة عينة الدراسة:
99.....	8.4 خطوات إعداد النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
100.....	9.4 خطوات إعداد النموذج المقترح للأصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
101.....	10.4 القائمة المقترحة لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
109.....	11.4 تحليل الجانب العملي:
134.....	12.4 النتائج:
135.....	13.4 التوصيات:
136.....	المراجع:
147.....	الملاحق:

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
19	جدول (1.1) الدراسات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
20	جدول (2.1) للدراسات المتعلقة بالقياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
21	جدول (3.1) الدراسات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
55	جدول (1.2) يبين القوانين والتشريعات الليبية وعلاقتها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
102	جدول (1.4) يبين النموذج المقترح تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
107	جدول (2.4) يبين نسب تكاليف النموذج المقترح لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
107	جدول (3.4) قائمة أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
108	جدول (4.4) يبين نسب أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
109	جدول (5.4) يبين نسب أفساط الاستهلاك الأصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
110	جدول (6.4) يبين نسب تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
112	جدول (7.4) يبين نسب أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
115	جدول (8.4) يبين مستوى شدة الضوضاء بالدسيبيل.....
117	جدول (9.4) يبين نسبة تكاليف الأنشطة البيئية.....
120	جدول (10.4) يبين نسب أصول الأنشطة البيئية.....
124	جدول (11.4) يبين نسب تكاليف أنشطة العاملين.....
126	جدول (12.4) يبين نسب أصول أنشطة العاملين.....
127	جدول (13.4) يبين نوعية وكمية المنتجات المحلية خلال سنة 2013.....
129	جدول (14.4) يبين نسبة تكاليف المنتج والمستهلك.....
131	جدول (15.4) يبين نسب أصول المنتج والمستهلك.....
133	جدول (16.4) يبين نسبة تكاليف أنشطة المجتمع المحلي.....

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
27	شكل (1.1) يوضح متغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة).....
67	شكل (1.3) يوضح تبويب التكاليف البيئية للأنشطة البيئية.....
82	شكل (2.3) يوضح النماذج المحاسبية للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.....
110	شكل (1.4) يوضح تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بيانياً.....
112	شكل (2.4) يوضح أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية بيانياً.....
118	شكل (3.4) يوضح تكاليف الأنشطة البيئية.....
120	شكل (4.4) يوضح أصول الأنشطة البيئية بيانياً.....
124	شكل (5.4) يوضح تكاليف أنشطة العاملين.....
126	شكل (6.4) يوضح تكاليف أصول أنشطة العاملين بيانياً.....
129	شكل (7.4) يوضح تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك بيانياً.....
131	شكل (8.4) يوضح تكاليف أصول أنشطة المنتج والمستهلك بيانياً.....
133	شكل (9.4) يوضح تكاليف المجتمع المحلي بيانياً.....

ملخص الدراسة

نتيجة للتقدم والتطور الذي أصبحت تتمتع به الدول وخاصةً الصناعية منها، وبعد أن أصبحت الشركات الصناعية في معظمها تهتم وتسعى جاهدةً في تطبيق مسؤوليتها الاجتماعية من خلال المسؤولية التي تقع على عاتقها وتقوم بها، صار لزاماً تطبيق المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، ويتم تطبيقها عن طريق بيان الأنشطة الاجتماعية والتي تُبنى عليها المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، ومن خلال تلك الأنشطة يتم احتساب تكلفتها وهذه الأنشطة هي (الأنشطة البيئية وأنشطة العاملين وأنشطة المنتج والمستهلك وأنشطة المجتمع المحلي).

ولذلك فإن الدراسة هدفت إلى التعرف على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية، من خلال تحديد الإطار المفاهيمي والمتغيرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وكذلك من خلال التعرف على أساليب ومداخل القياس والإفصاح المحاسبي للأنشطة الاجتماعية، حيث تم تطبيق هذه الدراسة عن طريق اختيار إحدى الشركات الصناعية الليبية وهي "الشركة الليبية للحديد والصلب" بوصفها عينة لاختبار قوائمها المالية الختامية وكانت عينة الدراسة تتمثل في مجموعة من الإدارات من خلال الاطلاع فيها على المستندات والسجلات والمقابلات الشخصية، وبنيت هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أنه لا يوجد قياس وإفصاح محاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية للشركة، ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بإعداد نموذج محاسبي للقياس والإفصاح عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال الاعتماد على أسلوب القياس متعدد الأبعاد في عملية القياس المحاسبي.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها: أن الشركة الليبية للحديد والصلب لا تقوم بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية

الختامية وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الآتية:

- أنشطة المسؤولية الاجتماعية البيئية.
- أنشطة المسؤولية الاجتماعية للعاملين.
- أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنتج والمستهلك.
- أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمجتمع المحلي.

على الرغم من تكبد الشركة نفقات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية الأربعة السابقة.

وفي ضوء هذه النتائج قَدِّمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها:

على الشركة أخذ زمام المبادرة بتطبيق وممارسة المحاسبة عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية، سواء كانت أنشطة بيئية أو أنشطة عاملين أو أنشطة المنتج والمستهلك أو أنشطة المجتمع المحلي، وذلك من خلال قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية؛ لأن الشركة تقوم بالإففاق الفعلي على هذه الأنشطة، إلا أن هناك قصوراً في عدم وجود نموذج محاسبي يخصص تكاليف المسؤولية الاجتماعية وهذا ما قدمته الدراسة الحالية.

Abstract

As a result of progress and development, which countries, especially the industrial ones, enjoy after most industrial companies are mostly concerned with seeking to make and apply the social responsibility burden on them. It becomes imperative for the application of the accounting for the social responsibility activities. It is applied through describing social activities, on which the social responsibility of enterprises is built. Through these activities, its cost is calculated. These activities are (environmental activities, the activities of workers, the activities of the producer and consumer and the local community activities.

Therefore, the study aims to identify the level of measurement and disclosure of accounting for the cost of the social responsibility activities in the final financial statements, through selecting the conceptual framework and variables of social responsibility. It is also through recognizing methods and entries of measurement and disclosure of accounting for the cost of the social responsibility activities .

This study has been applied through choosing one of the Libyan industrial companies, the "Libyan Iron and Steel Company" as a sample to test its final financial statements. The study sample is represented in a group of departments, where review of the documents and registers and conducting personal interviews.

The current study is also built on a key assumption that there is no measurement and disclosure of accounting in the final financial statements of the company. For achieving the study objectives, the researcher has prepared an accounting model for the measurement and disclosure of the cost of the social responsibility activities by relying on a

multi-dimensional measurement technique in the process of accounting measurement.

The study has revealed many results, namely, that the Libyan Iron and Steel Company does not conduct the accounting measurement and disclosure for the cost of social responsibility activities in the final financial statements with respect to the following activities:

- The activities of environmental social responsibility .
- The activities of workers' social responsibility.
- The activities of social responsibility of product and consumer.
- The activities of social responsibility of the local community.

Although the company has incurred the expenses of the previous four social responsibility activities.

In the light of these results, this study presents a number of recommendations including the following:

The company has to take the initiative to apply and practice the accounting of the cost of social responsibility activities, either the environmental or workers or the producers and consumers or community activities, through measuring and disclosing them in its final financial statements because the company actually spend on these activities, however, there is a deficiency in the absence of an accounting model designated for the costs of social responsibility, which is provided by the current study.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

إن ظهور الشركات على مختلف أشكالها، وتنوع منتجاتها سواء كانت شركات صناعية أو خدمية إلخ، جعل منها نقطة تحول في مسيرة اقتصاد العالم، حيث أصبحت تلك الشركات تمثل كيانات اقتصادية، نتيجة تحكمها في رأس المال عالي وبالإضافة إلى تشغيلها إلى أعداد كبيرة من العاملين الامر الذي جعلها متغير على مجتمعات بأكملها، وتستقل جميع الإمكانيات الموجودة دخل تلك المجتمعات والذي صاحب عمليات تلك الشركات آثار سلبية سواء على العنصر البشري الذي يعمل بها أو المجتمعات لمحيطتها بها بالإضافة إلى التأثيرات البيئية الناتجة عنها سواء من خلال استغلالها المواد الطبيعية الموجودة بتلك المجتمعات أو من خلال الآثار البيئية الناتجة عن العملية التطبيقية.

ومن خلال قصور المحاسبة "التقليدية" في عملية احتساب لكف الآثار من خلال قياسها والإفصاح عنها، فقد برز مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمصالح هذه القصور في ابراز تلك التكاليف وبيان الدور التي قامت بها الشركات في مصالحتها أو في ما قامت به اتجاه تلك المجتمعات الموجودة داخلها.

2.1 مشكلة الدراسة:

رغم الإرث المحاسبي الهائل الذي يتمتع به الإطار الفكر المحاسبي التقليدي لوظائف المحاسبة المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها يزال يشوبه النقص وعدم الاكتمال، ويرجع ذلك إلى إجراءات القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية لم تحظى بالعناية والاهتمام الكافيين الذي حظيت به الفروع الأخرى من علم المحاسبة، إلا أن ذلك لا يجعل الشركات الصناعية تتصل من مسؤوليتها الاجتماعية وذلك من خلال قياسها وافصاحها عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها داخل الحيز الجغرافي الذي تقع فيه الشركة.

ومن خلال عمل معد الدراسة بصندوق التضامن الاجتماعي فرع مصراته، ونظراً لقيامي بمجموعة من الأعمال المالية والإدارية والتي تخص مجموعة من شرائح ذوي الإعاقة (سواء كانت مكتسبة أو من الولادة)، وحيث أن أعداد هذه الفئات في تزايد مستمر ومن خلال مراجعة للعديد من الإجراءات المالية الخاصة بهم (الهيئات والمساعدات) فإن الشركة اللبينية للحديد والصلب لم تقدم أي نوع من المسؤولية الاجتماعية اتجاه هذه الفئات رغم أن هذه الشركة أكبر شركة صناعية على مستوى الدولة والأولى على المدينة، وانطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق هذه الشركة الصناعية وتعدد أنشطة الاجتماعية التي تقوم بالصرف عليها.

ومن خلال ما سبق فإنه يمكن تحديد تساؤل الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل يمكن تحديد مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المسؤولية

الاجتماعية بالقوائم المالية الختامية؟

3.1 الدراسات السابقة:

1.3.1 الدراسات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية:

- دراسة (ميدة، 2005) بعنوان: (نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على اساس النشاط ABC في مجال المسؤولية الاجتماعية).

هدفت الدراسة إلى تحديد دقيق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والتكلفة الاجتماعية المقترح مراعاتها في نظام ABC، بالإضافة إلى تجميع الأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية وتبويبها وفاء لمسئولياتها الاجتماعية كخطوة أولى من خطوات تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط، كما أن تحديد مسببات الأنشطة الاجتماعية هو أيضا هدف تسعى في معرفته الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى:

- تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتمييز بين المفاهيم المختلفة للتكلفة الاجتماعية.
- تبويب الأنشطة الاجتماعية مع تبويب لجنة المحاسبين القومية بأمريكا N.A.A كأساس في تحديد مراكز الأنشطة الاجتماعية.
- الإدارة مدركة من أي وقت للأهمية الكبيرة للمسؤولية الاجتماعية والوفاء بها في نجاحها في مهامها وتحقيقها لأهدافها الاستراتيجية، والتي تشمل كافة الفئات الاجتماعية.

- دراسة (غميض، 2007): بعنوان (تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للشركات الصناعية اليبية):

هدفت الدراسة إلى محاولة توضيح ابعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكذلك مفهوم المحاسبة عنها ومعرفة مدى إدراك مسؤولي الشركات لدورهم في خدمة المجتمع ومدى التزامهم للقيام بها وأيضا التعاريف بمدى أهمية تقييم الأداء في متابعة تنفيذ الشركات الصناعية وأيضا التعريف بدور المحاسبة الاجتماعية والمحاسبة البيئية في تقييم الأداء البيئي والاجتماعي ومقومات كل منهما، وخلصت الدراسة إلى:

1. ضرورة اهتمام المنشآت بالأهداف الاجتماعية فالنجاح في الأداء الاجتماعي يؤدي إلى النجاح في الأداء الاقتصادي وذلك انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية للشركات سواء داخلية أو خارجية.

2. يترتب على المحاسبة الاجتماعية ضرورة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات في شكل تقارير عن التكاليف والمنافع الاجتماعية مع بيان القياس الكمي لبعض عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويمكن أن يمتد الإفصاح عن الأداء الاجتماعي ليشمل التقارير الوصفية وليس التقارير الكمية فقط.

3. يدرك المسئولون بالقطاع الصناعي الليبي أهمية تقييم الأداء الاجتماعي للشركات فيما يتعلق بالأمور التالية:

- أهمية وصف التقييم الاجتماعي للمنشآت.
- تقييم الأداء الاجتماعي ليشمل كافة الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.
- يجب أن لا تكون صعوبة قياس المنافع الاجتماعية حائلاً دون الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية ويمكن التعبير عن الأداء الاجتماعي.

كما خلصت الدراسة إلى زيادة تعميق الوعي بالأداء البيئي والاجتماعي، وذلك بتطوير المحاسبين وإعطاء برامج التدريبية للمحاسبين عن المحاسبة الاجتماعية، وإعطاء الجامعات والمعاهد التعليمية صورة واضحة عن المحاسبة البيئية والاجتماعية.

وأوصت الدراسة بتعميق الوعي بأهمية تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للمحاسبين في القطاع الصناعي الليبي، وأن يتضمن برنامج التدريب للمحاسبين موضوعات المحاسبة البيئية والاجتماعية وتقييم الأداء البيئي والاجتماعي.

• دراسة (الناكوع، 2009) بعنوان: (المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نموذج مقترح بالتطبيق على الشركة العامة للكهرباء الليبية):

هدفت الدراسة إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأسس قياسها والمعالجة المحاسبية لها وكيفية الإفصاح عنها بالإضافة إلى حصر أهم النماذج المقترحة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحلية والخارجية وأيضاً اعداد وبناء نموذج مقترح للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئة المحلية.

وتوصلت الدراسة إلى:

1. أن المحرك الأساسي للبعد الاجتماعي هي الاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ورغبة المنشأة في الاستمرار في نشاطها.

2. المسؤولية الاجتماعية متعددة المجالات وأهم مجالاتها مجال العاملين ومجال المجتمع والمساهمات العامة ومجال المنتج المستهلك.

3. المسؤولية الاجتماعية تعنى الأخذ في الحسبان مصالح الغير وذلك من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها المنشأة، سواء كانت اختيارية أو إلزامية وبالتالي يجب تمييز الأنشطة الاجتماعية على أساس طبيعة النشاط.

4. هدف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قياس الاسهام الاجتماعي المترتب عن نشاط الوحدة الاقتصادية، وقياس ذلك الاثر على الوحدة الاقتصادية والمجتمع والبيئة المحيطة.

5. قصور المحاسبة التقليدية في تلبية المطالب الاجتماعية، وكذلك الضغوط المتزايدة من فئات المجتمع التي لها علاقة بالأنشطة الاجتماعية، فظهرت الحاجة إلى المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

6. مرحلة القياس للمحاسبة عن الأنشطة الاجتماعية تعتبر من أكبر المشاكل والعقبات التي تحول دون تطبيق المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية وذلك لعد قدرتها على تصميم مقاييس للأداء الاجتماعي تحوز بالقبول العام.

7. لا يوجد نظام للمحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية مطبق داخل المنشأة محل الدراسة والسبب في ذلك إلى حداثة هذا النوع من فروع المحاسبة، بالإضافة إلى مشاكل القياس المحاسبي.

وقد أوصت الدراسة بدل مزيد من الجهد من أجل تقييم الأداء الاجتماعي لحث الوحدات الاقتصادية على الاهتمام بمسئوليتها الاجتماعية، وبدل العناية بالأنشطة الاجتماعية في مجال حماية البيئة والمساهمات العامة والبيئية المحيطة وبالأخص في مجال حماية البيئة والرقابة على التلوث للحد من الآثار السلبية انشغال المنشأة وتجنب الحاق الضرر بالآخرين، وذلك لان المنشأة جزء من المجتمع بأكمله وبالتالي يجب سن القوانين الصارمة من الجهات التشريعية لحماية البيئة والمجتمع.

• دراسة (حنيو، 2009) بعنوان: (المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى استعداد المصارف التجارية الليبية بمدى التزامها بمسئوليتها اتجاه المجتمع ومدى إمكانية تحديد وقياس المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمصارف وأيضا معرفة ماهي الفئات التي تطالب بالإفصاح عن أداءها الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلى غياب الدور الاجتماعي للمصارف الليبية وخصوصا اتجاه مسئوليتها الاجتماعية وهناك صعوبة في تحديد الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها، كما أن المصارف لا توجهها نقص في الأمور المادية والبشرية وقد بينت الدراسة أنه لا يوجد دليل خاص بالمصارف التجارية لتصنيف التكاليف الاجتماعية، وان القياس المحاسبي لا يمكن في المصارف التجارية وذلك بسبب عدم وجود الدليل الحسابي وكذلك الإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية غير موجود، وتظهر أن القوائم المالية لا تعكس الأداء الكلي فعلا، واطهرت أن من أهم الفئات المستفيدة هم العاملين والمهتمين بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي، إلا أنه تبين لا يمكن للمصارف أن تفصح عن المعلومات للمسؤولية الاجتماعية.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية لتشمل

الإفصاح عن بيانات الأداء الاجتماعي وزيادة الاهتمام من قبل المنظمات المهنية لكي يتم وضع التشريعات القانونية ملزمة تشمل كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب المنظمات المهنية، لكي يتم وضع تشريعات قانونية ملزمة تشمل كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع نموذج محاسبي للمسؤولية الاجتماعية بحيث يكون سهل الفهم والتطبيق معا، وكذلك يجب إعادة تصنيف عناصر التكاليف في المصارف الليبية بحيث تصنف إلى تكاليف اقتصادية واجتماعية.

وكذلك وضع تشريعات قانونية ملزمة تشمل كافة جوانب المسؤولية الاجتماعية، وضرورة تطوير القوائم المالية للمصارف التجارية في المستقبل القريب لكي تشمل على بيانات تفصيلية عن الأداء الاجتماعي، وتقترح الدراسة إجراء دراسات في ترشيد القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في الوحدة الاقتصادية.

2.3.1 الدراسات المتعلقة بالقياس المحاسبي الأنشطة المسؤولية الاجتماعية

- دراسة (سمهود، 2003) بعنوان: (دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية الليبية).
هدفت الدراسة إلى:

توضيح ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمنشآت الاقتصادية، وكذلك مفهوم المحاسبة عنها وأيضاً تحليل مفاهيمها الأساسية من أجل تحديد المشاكل والصعوبات التي تواجه تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى الوقوف على مدى إدراك مسئولى الشركات لدورهم في خدمة المجتمع والبيئة، ومدى تطبيق المنشأة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومعرفة ما إذا كان هناك مشاكل وصعوبات تواجه التطبيق وبيان مدى إفصاح المنشأة عن أدائها الاجتماعي وأيضاً التعرف على فئات المجتمع التي تطالب المنشأة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن:

- تبين مساهمة المنشأة في خدمة المجتمع والبيئة كمساهمة اجتماعية خالصة سواء كان ذلك بشكل الزامي (قانوني) أو اختياري.
- تختلف المسؤولية الاجتماعية باختلاف الوحدات الاقتصادية، وبيئتها، ومرد هذا الاختلاف إلى أهمية وألوية المشاكل الاجتماعية والبيئية التي تعاني منها تلك الوحدات الاقتصادية.
- توجد عدة مشاكل وصعوبات تعرقل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوحدة منها:

- تحديد الأنشطة الاجتماعية التي تعبر عن برنامج المسؤولية الاجتماعية لأي وحدة اقتصادية وإخضاعها للقياس المحاسبي بالإضافة إلى تحديد تلك الأنشطة الاجتماعية.
- مشاكل وصعوبات تتعلق بتحديد وقياس التكاليف الاجتماعية وإجراء المقارنات بينها.
- أن أهم ما ترغب فيه المنشأة هو تحديد احتياجات المستهلكين والعملاء من المنتجات، ومن خلاله يتضح ضعف الالتزام الاجتماعي بالنسبة للمنشأة.
- لا يوجد نظام للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مطبق فعلا داخل المنشأة ولا يوجد من يطالب المنشأة بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.
- لا تفصح المنشأة عن أداءها الاجتماعي في تقاريرها وقوائمها المالية.
- لا تسعى المنشأة إلى قياس تكاليف الأضرار التي تحدثها أنشطتها الإنتاجية من خلال أداءها الاجتماعية.

وأوصت الدراسة إلى:

- بدل المزيد من الجهد في خدمة المجتمع والبيئة في مجالات مختلفة وخاصة في مجال المحافظة على البيئة ومجال العاملين، ويجب أن يتم تصنيف التكاليف وفقا لأنشطتها إلى

تكاليف اجتماعية تحمل على النشاط الاجتماعي وأخرى اقتصادية تحمل على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة تدخل الدولة بفرض قوانين من أجل قياس وعرض المسؤولية الاجتماعية، وبيان الإفصاح عن سلبيات نشاطها الإنتاجي وأيضاً إيجابيات نشاطها الاجتماعي في تقاريرها وتبادل ذلك الإفصاح مع الجهات المسؤولة لإظهار رغبتها في تطوير التقارير المالية بشكل يسمح ببيان مجالات الأنشطة الاجتماعية.

• دراسة (الشائبي، 2006) بعنوان: (القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي في الشركات اليبية).

هدفت الدراسة للتعرف على أسباب عدم الإفصاح الاجتماعي في القوائم المالية، وتوضيح مفهوم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وأهميته وأثره على الممارسات المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى:

- عدم إلمام المدراء والمحاسبين بالمنشأة بالمجالات والأنشطة الاجتماعية القابلة للقياس الاجتماعي، بالرغم من وجود وعي بأهميته من قبل العاملين بالمنشأة.
- وجود إدراك بأن من أهم العوامل الضاغطة لتحسين الأداء الاجتماعي هم السكان المحيطين بالمنشأة، وذلك نتيجة لانعكاس اثار الصناعة عليهم.
- عدم وجود إدراك بين كل من المدراء والمحاسبين حول تحديد قيمة الانفاق الاجتماعي وعوائده وتأثير ذلك على الربح، والذي بدوره انعكس على عدم وجود ضغوط قانونية فيما يتعلق بمعالجة الأثار البيئية وضعف الأجهزة الرقابية في إلزام المنشأة بتوجيه جانب من إيراداتها لمعالجة بعض الاثار السلبية والاجتماعية.
- سيكون في المدى الطويل تأثيرات على الربحية الاقتصادية للمنشأة بسبب المستوى المتدني لأدائها الاجتماعي.

وقد أوصت الدراسة بالآتي:

- العمل على تحسين الاهتمام بالمسئولية البيئية والاجتماعية بشقيها الاختياري والإلزامي.
- معالجة القصور في نظم المعلومات المحاسبية والمطبقة بالمنشأة وإيجاد معايير لقياسه.
- ضرورة تحسين الوعي داخل القيادات الإدارية للمنشأة لأن ضعف الأداء الاجتماعي للمنشأة سوف يضر بربحيها الاقتصادية في الأجل القصير وسوف ينعكس ذلك في الأجل الطويل.
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية سواء من حيث التزام المنشأة بإتباع شروط الامن والسلامة في عملية الإنتاج أو بمعالجة الآثار البيئية المترتبة والذي سوف يكون دافع لتحسين الأداء الاجتماعي للمنشأة وبالتالي سيعمل على زيادة الوعي بأهمية القياس والإفصاح عنه بالقوائم المالية.

• **دراسة (الكشر، 2006) بعنوان: (امكانية القياس والإفصاح عن التكاليف والالتزامات البيئية في الشركات الليبية).**

هدفت الدراسة إلى بيان الأسس والأساليب المحاسبية المستخدمة للقياس والتقرير عن التكاليف والالتزامات البيئية وكما هدفت كذلك إلى قياس التكاليف والالتزامات البيئية والتقرير عنها بالمنشأة موضوع الدراسة وأيضاً التعرف على عناصر ومكونات التكاليف والالتزامات البيئية وتأثيرها على ارباح الشركات ومركزها المالي.

وأهم ما خلصت إليه من نتائج هو أن المسئولة الاجتماعية تتمثل في مكاتب لجان السلامة وذلك من خلال ما تقوم به من إجراءات لحماية البيئة الإنتاجية داخل المنشأة، وهي تقوم بذلك استجابة للقوانين واللوائح التنظيمية ومع ذلك لاتزال تتعامل المنشأة مع المشاكل البيئية دون المستوى المطلوب وبذلك فإن المنشأة تكون في مرحلة متأخرة للتعامل مع تطورات المسئولية الاجتماعية وأيضاً لا يوجد نظام لقياس وإدارة التكاليف والالتزامات البيئية، مما أدى إلى غياب معلومات هامة قد تفيد كثيراً إدارة المنشأة ومستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات

وتجنب المخاطر وتقييم الأداء البيئي للمنشأة حيث لا تظهر بالتقارير والقوائم المالية أية معلومات عن التكاليف والالتزامات البيئية مما يؤثر سلبا على مستوى الإفصاح البيئي والذي ينعكس بدوره على مستخدمي القوائم المالية كذلك ظهرت مبالغ هائلة انفقت على الأنشطة البيئية ولا يمكن الاستهانة بها حيث تصل نسبة التكاليف البيئية إلى إجمالي تكاليف التشغيل للمنشأة وهي بذلك تكون نسبتها عالية ومع ذلك لا تعي الإدارة هذه الحقيقة نظر لعدم وجود حسابات مستقلة لحصر التكاليف البيئية.

وأوصت الدراسة بالآتي:

- تبنى مفهوم ادارة الجودة البيئية الشاملة المستدامة للمنشآت والذي يسعى إلى تخفيض الفاقد والتلوث واستهلاك الطاقة والمواد الطبيعية.
- الاهتمام بتوفير معلومات تفصيليه عن الأنشطة البيئية للمنشأة من خلال تطوير نظم المعلومات المتوافرة حاليا بالمنشأة وخاصة النظام المحاسبي وذلك بما يسمح بحصر وقياس وتحليل وتحميل التكاليف والالتزامات البيئية ومحاولة تخفيض تكاليف الأنشطة البيئية.
- وضع حدود ومعايير لضبط التلوث ونسب الإشعاعات الهوائية والحرارية وفاقد المياه ومعالجتها لتخفيض الأثر السلبى لها على البيئة، والعمل على رفع الكفاءة التشغيلية بمصانع المنشأة.

3.3.1 الدراسات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية

- دراسة (الكلى، 2001) بعنوان: (الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية الليبية في القوائم المالية المنشورة).

وتشير هذه الدراسة إلى ضرورة تسليط الضوء على الدراسات الموجودة في الفكر المحاسبي والمتعلقة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات ومعرفة مدى قيام المنشآت الصناعية الليبية بدورها اتجاه المجتمع من مسؤوليات اجتماعية.

وبينت الدراسة الآتي من خلال نتائجها:

- أن هذا الفرع من فروع المحاسبة يهتم بوظيفتي القياس والإفصاح لتقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، كما يتضح أنه لا يوجد فهم كافي لمعلومات الأنشطة الاجتماعية، وأيضاً نجد أن القوانين التي جاءت في الأنشطة الاجتماعية والملزم بحماية المجتمع هو قانون حماية البيئة.

وقد أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام من قبل الجمعيات العلمية والمهنية والباحثين والمهتمين بشؤون مهنة المحاسبة وذلك بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة، كما أن توفير البيانات عن المسؤولية الاجتماعية بطريقة واضحة تخدم الأطراف المستفيدة من نتائج القوائم المالية والتقارير المرفقة لها بالإضافة إلى نشر التوعية بموضوع المسؤولية الاجتماعية وذلك لتطبيقها بالطرق السليمة والفهم الصحيح مع ضرورة اتباع الطرق الصحيحة والسليمة للتخلص من المخلفات الصناعية لحماية البيئة من التلوث وبالتالي حماية المجتمع من الكوارث التي قد تصيبه من جراء ذلك.

• دراسة (الشهوي، 2005) بعنوان: (مدى الحاجة للإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية الليبية).

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى الحاجة للإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية الليبية وتقييم الإفصاح الإجمالي الذي تقوم به المنشآت وتحديد أوجه القصور التي تشوب هذا الإفصاح من حيث كفايته لمقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد أهمية وفائدة الإفصاح المحاسبي الاختياري.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- أن الإفصاح الاختياري والتوسع في الإفصاح عموماً يؤدي إلى زيادة فعالية القوائم المالية وتحقيقها لأهدافها المتمثلة في توفير المعلومات لمختلف مستخدمي هذه القوائم.

- هناك قصور في الإفصاح المحاسبي الإجباري في الشركات الصناعية الليبية، حيث الاكتفاء بمتطلباته يؤدي إلى زيادة حدة مشكلة عدم تماثل المعلومات.
- يتضمن الإفصاح الاختياري معلومات اضافية تمثل محتوى الإفصاح الاختياري وهي "الإفصاح عن الأداء البيئي والإفصاح عن الأداء الاجتماعي".
وأوصت الدراسة:
- يجب الإفصاح عن مزيد من المعلومات الاضافية ضمن محتوى الإفصاح الاختياري، حيث أن مثل هذا الاطار سيظل دائما مسألة موقفية يتخذ القرار فيها بناء على تقييم تكاليف الإفصاح والآثار السلبية مقارنة بفوائد الإفصاح واثاره الايجابية.
- أشارت الدراسة إلى ضرورة دراسة الإفصاح البيئي والاجتماعي في بحوث منفردة تجمع بين عناصر عرض المعلومات والطلب عليها.
- دراسة (رزيق، 2009) بعنوان: (الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وموقف المحاسبين الليبيين منه).
هدفت الدراسة إلى:
معرفة موقف فئات المجتمع المحاسبي في ليبيا من الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
وتوصلت الدراسة إلى التالي:
- أن التقارير المالية للمؤسسات المالية المختلفة لمساعدتها في اتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض ومنح التسهيلات.
- يعتبر الملاك من أهم الفئات التي لها الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة والممارسات التي تقع في اطار مسؤولية منظمات الأعمال الليبية.

- يفضل أن يكون الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في صورة معلومات وصفية وكمية ومالية والمكان المناسب للإفصاح عن هذه المسؤولية يكون في التقرير السنوي للمنظمة.

- أن تحسين سمعة المنظمة في المجتمع تعتبر من أهم الدوافع التي تعمل على دفع منظمات الأعمال الليبية لقبول مسؤوليتها الاجتماعية.

وأوصت الدراسة على الآتي:

- ضرورة تدخل الدولة بإصدار قوانين ملزمة للمنظمات الليبية بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وضرورة تأهيل المحاسبين عن طريق إقامة الندوات والدورات والمؤتمرات المتخصصة للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية.

• **دراسة (امحمد، 2010) بعنوان: (واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بالشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية).**
هدفت الدراسة إلى:

- بيان فيما إذا كانت مجالات المسؤولية الاجتماعية الأربعة والمتمثلة بالموارد البشرية والبيئية والمستهلكين، والمجتمع المحلي، تحظى بنفس المستوى من الاهتمام لدى المنشآت الصناعية الليبية.

- بيان أهم العوامل التي تساهم في زيادة التزام المنشآت الصناعية الليبية بالقيام بمسؤوليتها الاجتماعية، ومعرفة ضرورة وجود نموذج محاسبي للإفصاح عن أدائها الاجتماعي والسبيل إلى ذلك.

وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

1. أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية لا تحظى بنفس الاهتمام من قبل المنشأة الصناعية.
 2. يرجع عدم الإفصاح المنشآت الصناعية الليبية عن الأداء الاجتماعي للأسباب التالية:
- عدم وجود قوانين وأنظمة تلزم المنشآت بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.

- عدم إدراك مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
 - عدم وجود نموذج موحد للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للمنشآت.
 - عدم المعرفة من الجمهور بالمسؤولية الاجتماعية.
 - ارتفاع تكلفة الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.
3. أن معظم الشركات الصناعية الليبية ترى ضرورة من وجود نموذج محاسبي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي وإن كان ضمن التقارير المالية أو التقارير المنفصلة.
- وأوصت الدراسة بالتالي:
- ضرورة اهتمام المنشآت الصناعية بالمجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية وعدم الاهتمام بمجال على حساب آخر، كذلك العمل على تدليل المعوقات التي تحول دون الإفصاح عن أداء الاجتماعي للمنشآت، كما أن زيادة مشاركة الشركات الصناعية الليبية في خدمة المجتمع المحلي والتفاعل معه، من خلال الاسهام في المسئوليات والنشاطات الاجتماعية والذي يعود بالنفع على تلك المنشآت في الأمد الطويل.
 - دراسة (قرقد، 2005) بعنوان: (المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية الليبية): هدفت الدراسة إلى التالي:
 - اختبار موقف مديري المنشآت الصناعية الليبية حول المسؤولية البيئية لشركاتهم.
 - تحديد الاسباب التي تدفع المديرين إلى عدم الإفصاح عن المعلومات الأداء البيئي في المنشآت الصناعية الليبية.
- وتوصلت الدراسة إلى الآتي:
- هناك افتقار في البحوث الاكاديمية في هذا المجال.

- غياب المعايير المطلوبة من قبل الجهات المحاسبية المختصة مثل، نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين وجهاز المراجعة المالية.

- يرى مديري المنشآت الصناعية الليبية أن ارتفاع التكلفة المالية لتجميع البيانات والمعلومات البيئية وسرية هذه المعلومات لاتعد من العوامل ذات الأهمية في تفسير تدنى مستوى الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي للمنشآت الصناعية الليبية.

- أن الإفصاح البيئي يعد امرا غير مطلوب من قبل القانون أي اختياري وليس إجباري. وقد أوصت الدراسة بالتالي:

العمل على رفع من مستوى الإفصاح عن المعلومات الأداء البيئي للمنشآت الصناعية الليبية في التقارير دورية وزيادة وعى وإدراك كافة الاطراف ذات الصلة والعلاقة بتلك المنشآت بأهمية تحمل مسؤولياتها تجاه البيئة بشكل عام، سعيا وراء تحقيق ذلك المستوى المأمول من الرفاه الاجتماعي، وعلى وزارة الصناعة والهيئة العامة للبيئة أن تعمل على اصدار معايير واللوائح التي تطالب المنشآت بشكل أو باخر بضرورة الإفصاح عن ادائها البيئي وعليها الإفصاح عن ادائها البيئي إلى جانب ادائها الاقتصادي في التقارير السنوية.

• دراسة (عثمان، 2011) بعنوان: (موقف المحاسبين في قطاع النفط الليبي من الإفصاح البيئي).

هدفت الدراسة إلى:

1. اختبار إدراك المحاسبين لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية ومحدداتها.
2. تحليل موقف المحاسبين في المنشآت النفطية الليبية من الإفصاح البيئي ودمى الحاجة إليه.
3. التنبؤ بما سيكون عليه الإفصاح البيئي في المستقبل من وجهة نظر المحاسبين.

وخلصت إلى النتائج التالية:

- يجب أن لا تكون الصعوبات التي تتعلق بقياس الأداء البيئي حائلا دون الاهتمام بالمسئولية البيئية للمنشأة والمحاسبة عنها
- ضرورة وجود نظام خاص بالمحاسبة بالمسئولية البيئية للوفاء بالمسئولية البيئية للمنشآت.
- ينبغي على المنشآت الإفصاح عن ادائها البيئي إلى جانب ادائها الاقتصادي في نفس التقارير السنوية.
- يرى المحاسبين ضرورة أن تتوفر في التقارير البيئية معلومات عن السياسات المحاسبية التي تتعلق بالالتزامات والتكاليف البيئية.
- يمكن أن يكون الإفصاح عن الأداء البيئي محاسبيا يمكن أن يكون بشكل كمي. وأوصت الدراسة بالتالي:
- بأن تقوم المنشآت النفطية بالإفصاح عن ادائها البيئي في التقارير السنوية، أو تقارير منفصلة عن التقارير السنوية، وعليها أيضا الإفصاح عن المعلومات البيئية التي تساعد في تحديد التكاليف والمنافع البيئية وبالتالي تساعد في الحصول على نتيجة أكثر دقة مما يؤدي إلى التنبؤ بأحوال المنشأة بالمستقبل، وتقترح الدراسة إجراء بحوث في مجال التكاليف والمنافع البيئية الناجمة عن المنشآت النفطية اللببية وبناء نموذج محاسبي لتطبيقها.
- الإفصاح عن الأداء البيئي محاسبيا يمكن أن يكون بشكل وصفي.

4.3.1 أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تم تناول الدراسات بذات العلاقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية بوضعها بالجدول رقم (1.1).

جدول رقم (1.1) الدراسات المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية

ت	اسم الباحث والسنة ومكان الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	أبرز النتائج	الاختلاف والتشابه بين الدراسة السابقة والحالية
1	ميدة 2005 سوريا	نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط ABC في مجال المسؤولية الاجتماعية.	هدفت إلى تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتكلفة مع مراعاتها في نظام ABC وكذلك تجميع الأنشطة التي تمارسها الشركات.	تطبيق نظام الأنشطة ABC في مجال المسؤولية الاجتماعية	تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية والتميز لتكلفة الأنشطة الاجتماعية وتبويب الأنشطة الاجتماعية لتحديد مراكز الأنشطة.	الاختلاف في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى بيئية الدراسة وأيضاً مجتمع وعينة الدراسة.
2	غميض 2007 ليبيا	تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للشركات الصناعية.	هدفت إلى توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعرفة المحاسبة عنها ومدى إدراك مسؤولي الشركات لدورهم في خدمة المجتمع والبيئية.	المحاسبة عند الأداء البيئي والاجتماعي في الشركات الصناعية ومقوماتها	أن واقع الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات الصناعية لا يتم المحاسبة عنه من حيث القياس والإفصاح المحاسبي.	الاختلاف في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى بيئية الدراسة ومجتمع الدراسة وعينة الدراسة: أما التشابه فإنه يتمثل في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ويتعلق بتقييم الأداء البيئي كأحد أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تغا به الدراسة.
3	الناكوع 2009 ليبيا	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	تحديد المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وأيضاً المعالجة المحاسبية لها.	دراسة المفاهيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بقصد قياسها والإفصاح عنها في الشركات.	المسؤولية الاجتماعية متعددة المجالات وأهمها مجال العاملين والمجتمع وحماية المستهلك.	الاختلاف في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى بيئية الدراسة التي تمت عليها الدراسة وأيضاً مجتمع وعينة الدراسة، التشابه في جانب المسؤولية الاجتماعية وجوانبها المختلفة.
4	حنيو 2009 ليبيا	المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية	الوقوف على مدى استعداد المصارف التجارية الليبية بالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع ومدى إمكانية قياسها ومعرفة الجهات التي تطالب بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.	المسؤولية الاجتماعية عن أنشطة المجتمع ومدى إمكانية قياسه والجهات المطالبة بالإفصاح عنه بالمصارف.	المسؤولية الاجتماعية بالمصارف التجارية هناك إمكانية لقياسها والإفصاح عنها وإنها لم تقم بالمحاسبة عن هذه الأنشطة بالقدر الكافي.	الاختلاف في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى بيئية الدراسة التي تمت عليها الدراسة وأيضاً في مجتمع وعينة الدراسة. أما التشابه في المسؤولية الاجتماعية فقط.

5.3.1 الدراسات المتعلقة بالقياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (2.1) يوضح الدراسات السابقة ذات العلاقة بالقياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم (2.1) للدراسات المتعلقة بالقياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية

ت	اسم الباحث والسنة ومكان الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	أبرز النتائج	الاختلاف والتشابه بين الدراسة السابقة والحالية
1	سمهود 2003 ليبيا	دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية	توضيح وتحديد المشاكل والصعوبات التي تواجه محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتي من بينها قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.	توضيح ابعاد المسؤولية الاجتماعية وتحديد المشاكل الاقتصادية وبيئتها، ويرجع ذلك الى المشاكل الاجتماعية والتي تواجه المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. الوحدات.	أوجه الاختلاف في متغيرات الدراسة وأيضاً في مجتمع وعينة الدراسة وكيفية التطبيق. أوجه التشابه في تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية.	أوجه الاختلاف في متغيرات الدراسة وأيضاً في مجتمع وعينة الدراسة وكيفية التطبيق. أوجه التشابه في تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
2	الشائبي 2006 ليبيا	القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للمشروعات الصناعية.	توضيح مفهوم القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي وأهمية أثره على الممارسات المحاسبية.	لا توجد إجراءات عملية بخصوص القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي لشركة وذلك لعدم وجود دافع داخلي لدى المدراء والمحاسبين وأيضاً عدم وجود تأثير خارجي فعال يدفع الشركة الى قياس الأداء عن الأنشطة الاجتماعية	أوجه الاختلاف في متغيرات الدراسة وأيضاً في مجتمع وعينة الدراسة وبيئتها التطبيق. أوجه التشابه في القياس المحاسبي.	أوجه الاختلاف في متغيرات الدراسة وأيضاً في مجتمع وعينة الدراسة وبيئتها التطبيق. أوجه التشابه في القياس المحاسبي.
3	الكشر 2006 ليبيا	إمكانية القياس والإفصاح عن التكاليف والالتزامات بيئية في الشركات البيئية.	بيان الأسس والأساليب المحاسبية المستخدمة للقياس وأيضاً قياس التكاليف والالتزامات البيئية داخل المنشأة.	القياس والإفصاح عن التكاليف والالتزامات البيئية في المنشآت الصناعية.	أوجه الاختلاف في متغيرات الدراسة وبيئتها الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى أنها تقوم بقياس نشاط واحد وهو النشاط البيئي. النشاط البيئي.	أوجه الاختلاف في متغيرات الدراسة وبيئتها الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى أنها تقوم بقياس نشاط واحد وهو النشاط البيئي.

6.3.1 الدراسات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

تم عرض الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الجانب كما موضح الدول رقم (3.1).

جدول رقم (3.1) الدراسات المتعلقة بالإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية

ت	اسم الباحث والسنة ومكان الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	أبرز النتائج	الاختلاف والتشابه بين الدراسة السابقة والحالية
1	الكلي 2001 ليبيا	الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في القوائم المالية المنشورة.	تسليط الضوء على الدراسات في الإفصاح المحاسبية عن الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية ومعرفة مدى قيام المنشآت الصناعية بدورها اتجاه المجتمع.	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.	تهتم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بوظيف تلى القياس والإفصاح حتى يمكن تقييم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية ،اذا ما توفرت معلومات للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعتبر مفيدة للأطراف الداخلية والخارجية.	الاختلاف في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى بيئية الدراسة والتي تمت عليها الدراسة وأيضاً مجتمع وعينة الدراسة والتشابه في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
2	الشهوي 2005 ليبيا	مدى الحاجة للإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية الليبية.	تحليل مدى الحاجة للإفصاح المحاسبي الاختياري وتقييم هذا الإفصاح وتحديد أوجه القصور التي تشوب هذا الإفصاح.	الإفصاح المحاسبي ومدى الحاجة إلى الإفصاح الاختياري في الشركات.	إن الإفصاح الاختياري والتوسع في الإفصاح يؤدي إلى زيادة فعالية القوائم المالية وتحقيقها لأهدافها.	الاختلاف في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى البيئية ومجتمع وعينة الدراسة وأيضاً في نوعية الإفصاح الاختياري.
3	زريق 2009 ليبيا	الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وموقف المحاسبين الليبيين منه	معرفة فئات المجتمع المحاسبي في ليبيا من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وموقف المحاسبين منه.	يعتبر الملاك من أهم الفئات التي لها الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة الأنشطة والممارسات الاجتماعية.	الاختلاف في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة وبيئية تطبيق الدراسة. والتشابه كما في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
4	امحمد 2010 ليبيا	واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها	هدفت الدراسة إلى توضيح ما إذا كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية الأربعة تحتوي على نفس الاهتمام من قبل المنشآت الصناعية.	المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.	معظم الشركات الصناعية الليبية محل الدراسة ترى ضرورة وجود نموذج محاسبي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، وان كان ولا يولون للإفصاح عن أهمية كبيرة سواء كانت ضمن التقارير المالية او تقرير مفصلة.	الاختلاف في متغيرات الدراسة بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة وبيئية تطبيق الدراسة. والتشابه في المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

ت	اسم الباحث والسنة ومكان الدراسة	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	متغيرات الدراسة	أبرز النتائج	الاختلاف والتشابه بين الدراسة السابقة والحالية
5	قرقد 2010 ليبيا	المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية الليبية.	تحديد الأهداف وراء عدم الإفصاح عن معلومات الأداء البيئي في المنشآت الصناعية الليبية.	وجهة نظر مديري الشركات من الإفصاح البيئي.	يرى مدير الشركات ان هناك أسباب أدت الى تدنى مستوى الإفصاح البيئي وهي:- -الافتقار للبحوث -غياب الأطراف المستفيدة -غياب معايير المطلوبة من الجهات الرقابية -غياب جماعات الضغط	أوجه الاختلاف في متغيرات الدراسة وكذلك مجتمع وعينة الدراسة وبيئية الدراسة. التشابه في عملية قياس الأداء البيئي والذي يعد أحد الأنشطة الاجتماعية في الدراسة.
5	حبيب 2011 (فلسطين)	مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	بيان أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ومجالاتها والتعرف على أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.	مدى إدراك المصارف للمسؤولية الاجتماعية وكيف يفصح عنها.	يوجد إدراك في المصارف التجارية للمسؤولية الاجتماعية وأيضاً هناك اختلاف في الأهمية البيئية لمجالات المسؤولية الاجتماعية.	أوجه الاختلاف في متغيرات الدراسة وأيضاً مجتمع وعينة الدراسة والبيئية المطبقة فيها الدراسة. والتشابه في دراسة مكان في الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.
7	عثمان 2011 (ليبيا)	موقف المحاسبين في قطاع النفط الليبي من الإفصاح البيئي.	اختبار وتحليل موقف المحاسبين في المنشآت النفطية لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية البيئية والاجتماعية	الإفصاح البيئي وموقف المحاسبين في قطاع النفط منه.	هناك صعوبات تتعلق بقياس الأداء البيئي ويجب ان لا تكون حائلاً دون الاهتمام بالمسؤولية البيئية للشركات والمحاسبة عنها..	الاختلاف في متغيرات الدراسة وأيضاً في مجتمع الدراسة والبيئية المطبق بها الدراسة والتشابه في أنها تناولت أحد جوانب الأنشطة الاجتماعية وهي الأنشطة البيئية.
8	قطاطي 2012 (ليبيا)	الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا	قياس حجم الإفصاح الاجتماعي في التقارير المنشورة وأيضاً تحديد مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يتم الإفصاح عنها.	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	عدم وجود نموذج محاسبي يمكن من خلاله الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية، وهو يدل على عدم وجود نظام للمحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها مطبقاً فعلاً داخل المصرف.	الاختلاف في متغيرات الدراسة وأيضاً في مجتمع وعينة الدراسة والبيئية المطبقة فيها الدراسة. أما التشابه كان في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

7.3.1 مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ويمكن تلخيصها في الآتي:

1. جاءت الدراسات السابقة بالإطار النظري واهتمت به باعتباره يحكم الجوانب النظرية للمسؤولية الاجتماعية، وتناولت معظمها بالدراسة لبعض الأنشطة ولم تتعرض لها بالمجمل، ولهذا فإن هذه الدراسة سوف تتعرف على المسؤولية الاجتماعية من خلال دراسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية الأربعة (أنشطة العاملين، وأنشطة البيئية، وأنشطة المجتمع المحلي، وأنشطة المنتج والمستهلك)، وهي بذلك (حسب علم الباحث) تكون الأولى والتي تجرى على الشركة الليبية الحديد والصلب، والتي تُعنى بهذه الأنشطة الاجتماعية مجتمعة.
2. نظرا لتعدد أنواع الإفصاح المحاسبي، وحيث أنه يختلف من شركة إلى أخرى، حسب طبيعة النشاط، فقد اهتمت الدراسة الحالية بالإفصاح المحاسبي القوائم المالية الختامية، لكل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتقديم تلك المعلومات الاجتماعية للشركة في صورة بيانات مالية، يمكن أن يستفاد منها في مختلف المجالات.
3. بناءً على التوصيات التي قدمتها جل الدراسات السابقة (سمهود، 2003)، (الشيابي، 2006)، (الناكوع، 2009)، بوضع نموذج محاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة محل الدراسة، ومحاولة تعميم النموذج على القطاعات والشركات المشابهة، والتي لها آثار بيئية واجتماعية، في نفس النشاط، قدمت هذه الدراسة نموذجاً للمنشأة محل الدراسة وذلك لبيان الأنشطة البيئية والاجتماعية، والذي يعكس تلك الأنشطة من خلاله تقديمه للأطراف ذات العلاقة.
4. تقوم الدراسة الحالية بتقديم نموذج مقترح لقياس والإفصاح عن التكاليف التي أنفقتها الشركة على المسؤولية الاجتماعية وذلك لبيان مستوى كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية عن التكاليف ومقارنة تلك التكاليف بتكاليف الأنشطة الأخرى.

4.1 أهمية الدراسة:

1. تعتبر هذه الدراسة (حسب علم الباحث) الأولى التي تناولت دراسة مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكافة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركة الليبية للحديد والصلب، بذلك تعتبر إضافة وإثراء للمكتبة ودليلاً للدراسات المستقبلية.
2. إن تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يأتي في إطار تطبيق أنظمة المحاسبة المتطورة، كما تسهم الدراسة في نشر الوعي المحاسبي من أجل الارتقاء بالأنظمة المحاسبية.
3. زيادة المعرفة لدى المهتمين بموضوع المحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.
4. تساهم هذه الدراسة من خلال بيان مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم الختامية، من أجل بيان الخدمة التي قدمت للمجتمع ومن خلال اطمئنان العاملين تجاه الشركة والبيئة التي يعملون بها، ورضا المستهلكين للإنتاج الذي تنتجه الشركة، وإعطاء المعلومات عن البيئة المحيطة بالشركة ومدى اهتمام الشركة بجوانب المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

5.1 أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى بيان ما إذا كانت الشركة الليبية للحديد والصلب، تقيس تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية في قوائمها الختامية وتفصح عنها محاسبياً ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في الآتي:
1. التعرف على الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية داخل الشركة الليبية للحديد والصلب.
 2. التعرف على مستوى قياس هذه الأنشطة والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.
 3. التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تحول دون ارتفاع مستوى القياس للأنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.

4. تقديم نموذج اجتماعي مقترح يلائم العمليات التي تقوم بها الشركة من أجل قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن تلك الأنشطة.

6.1 فرضية الدراسة:

تدور الفرضية الرئيسية على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية ونص هذه الفرضية التالية:

"يوجد مستوى متدني من القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية الختامية"

ولاختبارها اشتقت منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد معرفة وأدراك بأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم الشركة بالاتفاق عليها.
2. هناك مستوى متدني للقياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن تكلفة تلك الأنشطة.
3. توجد صعوبات ومعوقات تحول دون ارتفاع مستوى قياس تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
4. لا يوجد نموذج محاسبي مطبق داخل الشركة لقياس تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم الختامية.

7.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والمتمثل في الشركة الليبية للحديد والصلب، وقد تم اختيارها باعتبارها من أكبر الشركات الصناعية في ليبيا ونوع النشاط الذي تعمل به (صناعة الحديد والصلب)، وما ينتج عنها من آثار بيئية واجتماعية، ولكبر عدد العمالة التي تعمل بالشركة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم المنهجية المتبعة إلى جزئين:

1.7.1 القسم الأول: الجانب النظري

تم الاعتماد على البيانات الثانوية في هذا الجانب بالاعتماد على ما توفر من المصادر والمراجع العلمية، التي تشمل الكتب والبحوث المنشورة والدوريات والرسائل العلمية التي تعرضت لهذا الموضوع بالإضافة إلى البيانات والمعلومات الموجودة على شبكة الإنترنت، التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وكذلك الأنظمة والتشريعات المعنية، من أجل تأصيلها وتحديد المفاهيم والمضامين التي تشملها الأنشطة الاجتماعية داخل الشركة عينة الدراسة.

2.7.1 القسم الثاني: الجانب العملي.

قامت الدراسة بأعداد دراسة استكشافية من خلال صحيفة مقابلة شخصية مقننة والتي بناء عليها إفادة العينة بأنه لا يتم القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية" انظر الملحق رقم (4) والتي أجريت مع الإدارات ذات الصلة بالجانب العملي، لذلك اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من السجلات والوثائق والبيانات الموجودة على الأجهزة الإلكترونية، المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى لدراسة وفحص القوائم المالية الختامية لسنة واحدة (2013) وكشوفاتها التحليلية وجميع السجلات والبيانات، وذلك من أجل تقديم نموذج مقترح لمعرفة مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

8.1 حدود الدراسة:

الحد الموضوعي (الأكاديمي): اقتصرت الدراسة على تحديد مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية الختامية.

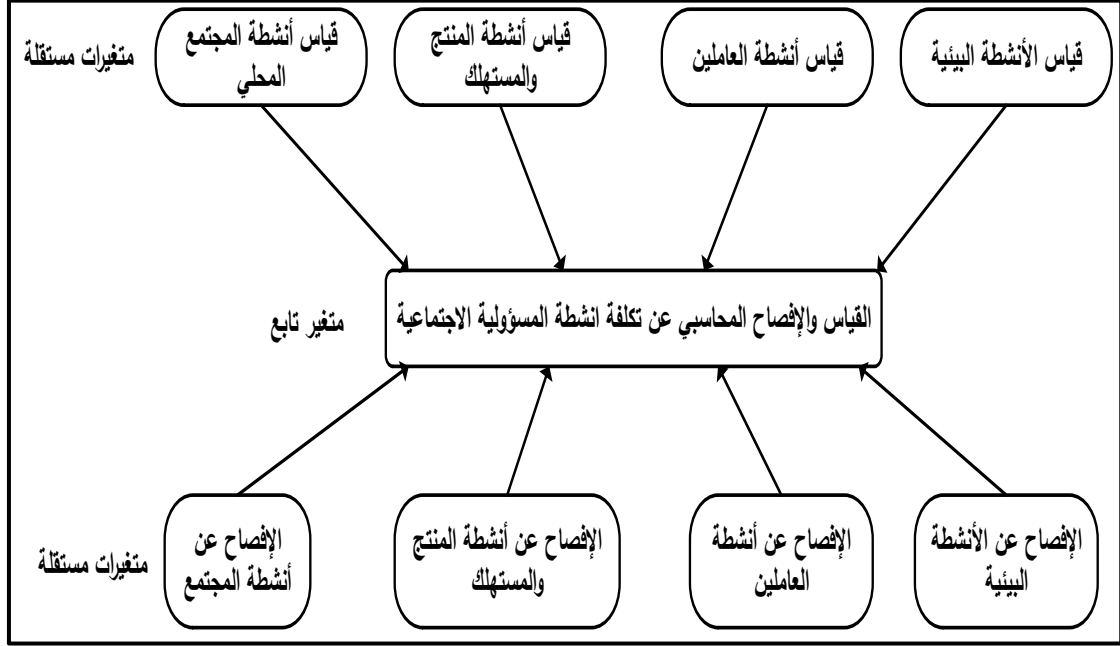
الحد الزمني: اقتصر الدراسة على سنة (2013) باعتبارها آخر قوائم مالية راجعها ديوان المحاسبة واعتمدت من قبل الشركة.

الحد المكاني: اقتصرَت الدراسة على الشركة الليبية للحديد والصلب كدراسة حالة.

9.1 نموذج الدراسة:

تم وضع نموذج للدراسة وبيان متغيراتها، بحيث تم اعتبار أنشطة المسؤولية الاجتماعية متغيرات

مستقلة، واعتبار القياس والإفصاح المحاسبي عنها متغيرات تابعة والشكل (1.1) يوضح ذلك:



المصدر: إعداد الباحث

شكل (1.1) يوضح متغيرات الدراسة (التابعة والمستقلة)

10.1 تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية

الفصل الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الرابع: الجانب العملي، والنتائج والتوصيات.

الملاحق.

الفصل الثاني

المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية

1.2 مقدمة:

من خلال توقع المجتمعات بما سوف تقدمه الشركات الصناعية وذلك بمساهمتها في المسؤولية الاجتماعية في تلك المجتمعات الموجودة بها الشركة، كل ذلك أدى إلى نمو مفهوم المسؤولية الاجتماعية والذي بدوره أصبحت الشركات مطالبة بما تقدمه للمجتمعات وعدم مراعات مصلحة الشركة دون النظر إلى تلك المجتمعات.

ولذلك وجب على الشركات أن تدرك الأهمية الكبيرة لتلك المسؤولية والوفاء بها من أجل نجاحها وتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقها، ويجب أن تشمل مختلف الفئات الاجتماعية مثل البيئة والعاملين والمنتج والمستهلك والمجتمع المحلي. ولهذه فإن على الشركات تطوير النظرة من كونها تهتم بالنشاط الاقتصادي إلى دور يتعلق أيضاً بالمواضيع الاجتماعية الناتجة عن ممارسة الشركات للعمليات التشغيلية باعتبار لها حقوق وعليها واجبات اتجاه الأطراف ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية.

2.2 نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لقد شكل ظهور الشركات على مختلف أشكالها نقطة تحول رئيسية في مسيرة النشاط الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت تمثل كيانات اقتصادية ضخمة تتحكم بحركة رأس المال بل وتسيطر على مجتمعات بأكملها متجاوزة بذلك البعد الاقتصادي الذي يمثل محور وجودها الأساسي، الأمر الذي أوصلها إلى التحكم بالموارد البيئية والبشرية على حد سواء، كما أن سوء استخدام تلك الموارد أدى إلى إحداث العديد من الآثار السلبية على البيئة والإنسان معاً، من إبرازها التلوث البيئي ونفاد مصادره الطبيعية وبالتالي الأضرار بالمجتمع ككل، إزاء ذلك كله كان لابد للمحاسبة من الخروج عن إطارها التقليدي المتعارف عليه إلى إطار يتصف بالشمولية، ويعمل على رصد الأحداث والتقرير عنها، ويتحقق النفع لكافة أطراف المجتمع (عودة، 2008، 38 - 39).

إن ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية عقب الثورة الصناعية وارتباط نُشُوبها بقيام المشاريع الصناعية، وما عاشته المنشآت في تلك الفترة من تقدم بفضل الاختراعات العلمية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق الهدف الأسمى للمنشأة وهو تعظيم الأرباح، مستنزفةً بذلك كل الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو بشرية، مفترضةً بذلك أن مسؤولية المنشأة تنحصر في إنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع فقط لغرض الاستهلاك، وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين، ولكن مع كبر حجم المنشأة، وما رافق ذلك من أزمات اقتصادية واستغلال للأيدي العاملة وتدنى الأجور وظهور التكتلات النقابية برزت مرحلة جديدة كان من خلالها الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية من جهة كتأمين السلامة والأمن في مكان العمل، وتقليص ساعات العمل، والرعاية الصحية.... الخ، ولتخفيض الضغوط الكبيرة التي أفرزها التآثير المتزايد على البيئة، اتجهت المنشأة إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الخارجية والمرتبطة بالبيئة، الزبائن، والمنافسين، والحكومة، والموردين، والمجتمع المحلي (نوال، 2009، 9).

ويرى الباحث أن التطور في مجال الصناعة بعد الثورة الصناعية وإلى غاية الآن أدى بدوره إلى ظهور منشآت عملاقة، تمثل كيانات اقتصادية ضخمة، وأصبحت تسيطر على مجتمعات بأكملها، هي التي ساهمت في استمرار المحاسبة، وكنتيجة لقصور المحاسبة التقليدية في القيام بعمليات القياس المحاسبي ومن ثم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي لتلك المنشآت الصناعية ظهرت في الفكر المحاسبي محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والتي جاءت نتيجة لاستخدام تلك المنشآت الصناعية للموارد الطبيعية والتأثير السلبي على البيئة المحيطة وهذا ما يدل على فرضية الاستمرارية للمحاسبة من أجل معالجة وتخليص المجتمع من أثار تلك المنشآت العملاقة، و تحديد أداءها الاجتماعي والإفصاح عنه والمتطلبات التي ينبغي على المنشأة الالتزام بها خدمتا للبيئة وتحقيق الرفاهية للمجتمع ككل.

3.2 مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يعد موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة، من قبل المنظمات المحاسبية المهنية والجهات الأكاديمية في الدول الغربية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوضح المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (Compound Of Certified Public Accountants) في تقريره المنشور عام (1973م)، أن من ضمن أهداف القوائم المالية، بيان تلك الأنشطة الخاصة بالمنشأة والمؤثرة في المجتمع، والتي تعد مهمة بالنسبة لدور المنشأة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها.

كما أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) (1976م) تقريراً عن محاسبة الأداء الاجتماعي للمنشآت، طالبت فيه المنشأة بضرورة إظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بمساهماتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث، ووصفته بأنه أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء المنشأة من وجهة نظر المجتمع، ومن خلال الاهتمام المتزايد من المجموعات المختلفة كأصحاب المنشأة والعاملين والمستثمرين والجهات الحكومية المختلفة وجماعات الضغط في المجتمع، بالمسؤولية الاجتماعية للمنشأة من ناحية، وزيادة اهتمام إدارة المنشأة ومتخذي القرارات والجهات الإشرافية الحكومية، على اختلافها بأهمية اضطلاع المنشأة بالأنشطة الاجتماعية، وما تفرضه من أعباء إضافية من ناحية أخرى، إلى تغيير النظرة التقليدية في الحكم على المنشأة، أصبح أداء المنشأة الاجتماعي يؤخذ في الحسبان لدى تقديمه، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية المعروفة، مما عمق الحاجة إلى تسجيل الأحداث الاقتصادية التي تتعلق بالأداء الاجتماعي (أبوسمرة، 2009، 18 - 19).

وتبين الدراسة بأنه يمكن وضع مفهوم للمسؤولية الاجتماعية على اعتبارها ما تقوم به المنشأة سواء عن طريق إلزام القانون لها أم طوعياً من تقديم الخدمات سواء خدمات صحية أو

مكافحة الفقر والبطالة أو دعم شريحة المعوقين أو المساهمة في حل مشكلة السكن أو القضاء على التلوث البيئي أو رصف الطرق أو المساعدة في عمل مسطحات خضراء داخل العمران، من أجل تحقيق الرفاهية للمجتمع، وذلك من خلال واجب المنشأة الأخلاقي في المساهمة الاجتماعية نتيجة لاستخدامها للموارد الطبيعية الموجودة، والتأثير عليها سلباً.

4.2 مدخل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

في ضوء المشاكل الاجتماعية المتفاقمة التي جاءت متزامنة مع التطور العلمي والتكنولوجي، وكنتيجة طبيعية لها، أصبح من الضروري البحث عن الحلول العلمية لهذه المشاكل من جهة والاعتراف بمسؤولية المنشآت وعدم حصر نشاطها بالجانب الاقتصادي فقط، بل التفكير بما يمكن أن تؤديه المشاكل الاجتماعية المتفاقمة يوماً بعد يوم، وباعتبار أن لهذه المنشآت التزامات بجانب حقوقها تجاه المجتمع الذي يوفر لها المتطلبات البيئية والاقتصادية، كان لابد من التأكيد على العلاقة المتينة بين المحاسبة كوظيفة اجتماعية والبيئة التي تعمل ضمنها ولاسيما في ضوء مجتمعاتنا المعاصرة، حيث أصبح من غير المقبول الوقوف عند الأهداف الأساسية للمحاسبة والممثلة في القياس والاتصال بل تعديها إلى تحقيق أهداف أخرى تخدم المجتمع وتحافظ على سلامة البيئة ونقائها ولتوفير البيئة المناسبة للنشاط الاقتصادي (الساقي، نور، 2005، 199).

وبيضيف (آل غزوي) بأن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تمثل نظاماً محاسبياً مثله مثل باقي الأنظمة المحاسبية (محاسبة التكاليف، محاسبة الشركات، محاسبة الأموال العامة، محاسبة شركات الأشخاص)، كما أن من أهم مميزات أنها تهتم بالدرجة الأولى بالعمليات التي تحدث بين الشركة وبين البيئة الاجتماعية وتسجيل كل ما يهتم بذلك الجانب وبيان تلك المبالغ التي دفعت إلى المجتمع، كما أنها تفيد في معرفة قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية التي تسببت الشركة بها، بحيث يشمل الآثار الخارجية لتصرفات المنشأة.

ولذلك فإن المحاسبة للمسؤولية الاجتماعية هدفت إلى تحديد نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي من خلال مدخل اجتماعي، باعتبار أن المنشأة لها علاقة بفئات المجتمع المختلفة وليس فقط مصالح المالكين (الغالب، والعامري، 2008، 111)، ويتتبع المحاسبة الاجتماعية نجدها مرت بثلاث مراحل وهي: (عودة، 2008، 40)

المرحلة الأولى: زيادة الأرباح مع الالتزام بالقيم والقواعد السائدة بالمجتمع.

المرحلة الثانية: وتحمل فيه المنشأة نوعين من المسؤولية.

أ. مسؤولية خاصة وذلك من خلال تحقيق الأرباح لأصحاب المنشأة.

ب. مسؤولية اجتماعية وذلك من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية والحد من الآثار السلبية لنشاط المنشأة.

المرحلة الثالثة: وفيها أصبح يُنظر للمنشأة على أنها نظام فرعي داخل نظام اجتماعي أكبر تستمر من خلاله وتصب مخرجاتها، جاءت لحافظ على توازنها واستقرارها من أجل النمو، ولهذا عليها أن تعمل بشكل منفتح وليس بشكل منعزل من خلال مساهماتها واتصالها بالمجتمع بشكل مباشر، وهذا أثار قضيتين مهمتين هما:

1. **التوسع في القياس المحاسبي:** ويعنى به خروج القياس للأحداث الاقتصادية التي داخل المنشأة أو التي تتم مع طرف ذي علاقة يعمل إلى قياس الأحداث الخارجية للمنشأة مع المجتمع، حيث انصب اهتمام المديرين والمالكين من الجهات الحكومية للاهتمام بمعلومات عن المسؤولية الاجتماعية لمراقبة تصرفات المنشأة الخارجية (المجتمع والعمال) وما ينجم عنها من آثار.

2. **التوسع في الإفصاح المحاسبي:** الذي يهتم بإفصاح الشركات عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها ولها آثار اجتماعية، وإيصال هذه المخرجات البيانات والمعلومات الفئات المستفيدة،

بحيث لا تقتصر على احتياجات المستثمرين والدائنين فقط وإنما احتياجات المجتمع ككل.

5.2 تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

على الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المنشأة تجاهلها، فإنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها، فقد عرفت محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها أسلوب إداري محاسبي يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة وبين الأشخاص المسؤولين من جهة ثانية وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للمنشأة بجميع مستوياته الإدارية (النعيمان، الصوفي، 2011، 312).

ويعرفها (مطر، والسويطي) بأنها نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها، ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي تترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وأن الهدف الرئيسي لها يتمثل في قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال والإفصاح عنها (مطر، السويطي، 2012، 422).

كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) بأنها فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة من مدخل اجتماعي باعتبارها عضواً فاعلاً في المجتمع، ترتبط بالفئات الأخرى فيه، ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات، وعرفت أيضاً على أنها "أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع الذي ينص على أن المحاسبة هي فن وعلم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أساسات طبيعية واجتماعية واقتصادية (اللولو، 2009، 29).

وتعرف الدراسة محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها "ما تقوم به المنشأة من تكلفه سواء عن طريق إلزام القانون لها أم طوعياً من تقديم الخدمات سواء خدمات صحية أو محاربة الفقر

والبطالة أو دعم شريحة المعوقين أو المساهمة في حل مشكلة السكن أو القضاء على التلوث البيئي أو رصف الطرق أو المساعدة في عمل مسطحات خضراء داخل العمران، من أجل تحقيق الرفاهية للمجتمع، وذلك من خلال واجب المنشأة الأخلاقي في المساهمة الاجتماعية نتيجة لاستخدامها للموارد الطبيعية الموجودة، والتأثير عليها سلباً".

6.2 الاتجاهات الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

إن البحوث المحاسبية أخذت موقفاً إيجابياً إزاء هذا التحدي فتم تطوير فرع محاسبي جديد يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنشآت، ويتضمن في جانبه المحاسبة البيئية والمحاسبة الاقتصادية والاجتماعية ومحاسبة الموارد البشرية، ومازال علما المحاسبة يحاولون ووضع إطار فكري واضح لا أستعاب هذا الفرع الجديد، ولقد أسفرت جهودهم عن ثلاثته اتجاهات رئيسية وهي:

• الاتجاه الأول:

تعتبر محاسبة المسؤولية الاجتماعية امتداداً لمجال المحاسبة المالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي للمنشأة، ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعداً جديداً بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية نفسها، ويظهر هذا الاتجاه جلياً في محاولة تطوير مفاهيم لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية مثل العمليات الإنتاجية، والتكاليف الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية، والعائد الاجتماعي، وصافي الأصل الاجتماعي، والدخل الاجتماعي، وحقوق المجتمع، و المراجعة الاجتماعية سواء الداخلية أو الخارجية، ويتضح هذا الاتجاه بصورة أكبر في محاولات إعداد تقارير بيئية واجتماعية كجزء مكمل للقوائم المالية التقليدية وهي: (حنان،

(2003، 266)

- قائمة الدخل المعدل بأعباء الوفاء بالمسئولية البيئية والاجتماعية.
- قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية والاجتماعية.
- القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسئولية البيئية والاجتماعية.
- تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد.

• الاتجاه الثاني:

تعتبر محاسبة المسئولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أنها مأخوذة من وجهة نظر المجتمع وليس المنشأة. (الحسين، 2012، 120)

• الاتجاه الثالث:

وهو الأكثر انفتاحا لمتطلبات محاسبة المسئولية الاجتماعية، حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه إن محاسبة المسئولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة، أي أن محاسبة المسئولة الاجتماعية هي فرع متميزا له خصوصيات داخل الإطار العام للمحاسبة، مثل الفرع الأخرى، (المالية، التكاليف، الإدارية، الموارد البشرية).

وطبعا لهذا الاتجاه، ينظر إلى الربح باعتباره وسيلة لتحقيق غاية (مثلا أهداف اجتماعية) وليس غاية في حد ذاتها، وبالتالي فإنه لا بد من تعظيم الربح بصفة عامة، وعلى الإدارة إن تسعى لتحقيق مستوى مرضى يتماشى مع تحقيق مدى معين من الأهداف الاجتماعية، ويتم ذلك بالتوفيق بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالمنشأة مثل (مطالبة العاملين بأجور أعلاء، مطالبة المستهلكين بأسعار منخفضة وجودة إعلاء، ومنتج امن) من أجل المشاركة الايجابية لحل مشاكل المجتمع، وعدم اعتبار ذلك قيادا على النشاط الاقتصادي، بل التزاما من المنشأة نفسها تجاه المجتمع (العليمان، 2010، 25).

ومن خلال تعريف المحاسبة الاجتماعية بأنها "فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي من مدخل اجتماعي وذلك باعتبارها فاعلة في المجتمع ولها علاقة بفئات آخرة مستمدة من قواعد العقد الاجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات" (محمد، عبدالرحيم، 2012، 11).

ومن التعريف السابق تتفق الدراسة الحالية مع الاتجاه الثالث بكون المحاسبة الاجتماعية هي أحد فروع المحاسبة الأخرى، بحيث يكون مستقل بدأته، وذلك بكونه يقوم بخدمة أطراف متعددة وطوائف مختلفة، ولا يعنى فقط بالمالك والمستثمرين والمقرضين فقط، بل العاملين داخل المنشأة وحماية المستهلك والبيئة المحيطة والمجتمع ككل.

7.2 المبادرات الدولية الرئيسية للمسئولية الاجتماعية للشركات:

هناك العديد من المبادرات الدولية وذلك بخصوص المسئولية الاجتماعية للشركات حيث بينت المبادئ والقواعد المتفق عليها، من أجل بيان وإظهار هذه المسئولية الاجتماعية ومن بينها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام 1980 حيث بينت إن مبادئها حماية الرفاه الاجتماعي والنهوض به، وخاصة رفاه المستهلكين في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، كما أيضا تبنت القواعد المتعلقة بحقوق الإنسان والتي أصدرتها احد مؤسسات الأعمال في مجال حقوق الإنسان، والتي تضمنت (تكافؤ الفرص، وحقوق العمال واحترام السيادة الوطنية وحقوق الإنسان، وحماية المستهلك والبيئة، وكل هذا يشمل اعتماد ونشر وتنفيذ قواعد العمل الداخلية، وذلك وفقا للمسئوليات في مجال حقوق الإنسان، وإدماج تلك المسئوليات في العقود التي تبرم مع شركاء الأعمال، وقيام المؤسسات بعمليات تقييم دورية لآثر تلك الأنشطة في حقوق الإنسان، وتعويض المتضررين في حالة عدم الالتزام بتلك المسئوليات، وفيما يخص مبادرة منظمة العمل الدولية بخصوص المنشآت المتعددة الجنسيات، اتفقت على إعلان المبادئ الثلاثة، بشأن المنشآت

المتعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية، والذي يهدف إلى وضع قواعد عمالة لمؤسسات الأعمال، وهي قضايا العمالة، والأمن الوظيفي، والتدريب وظروف العمل والصحة والسلامة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004، 30).

كما قامت السويد بإجراءات فعالة لتحسين بيئات العمل، والاستثمار في التكنولوجيا النظيفة، وتشجيع سلوك الشركات المسئول، ولقد اختارت العديد من الشركات السويدية، أن تقوم بما يفوق التزاماتها القانونية من أجل دمج مسئوليتها ضمن عملياتها اليومية، ويستخدم لفظ "مسؤولية الشركات" لوصف العمل الذي تقوم به الشركات بشكل طوعي لأحداث تأثير ايجابي علي المجتمع أو الاقتصاد، وتستعمل مفوضية الاتحاد الأوربي مصطلح "المسؤولية الاجتماعية للشركات وتعرفه بمفهوم" دمج الشركات للقضايا الاجتماعية والبيئة ذات الاهتمام ضمن عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع مالكي حصصها وذلك بشكل طوعي (النشرة السنوية للاستدامة، www.sweden.se/ar، 2010).

وفي عامي 2010، 2011 نفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (32) بعثته لتقييم نطاق الاقتصاد في 25 دولة، مما مكن البرنامج وشركاء آخرين داخل منظومة الأمم المتحدة من إجراء حوار مع الحكومات والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وإجراء المشاورات السياسات التي يمكن اتخاذها لدعم البلدان، بالاستناد إلى كفاءة الموارد، وتغير المناخ والتنمية القليلة للانبعاث الكربوني، والتنمية المستدامة، حيث بين هذا البرنامج ضرورة تشجيع النمو المستدام وإيجاد فرص عمل والإسهام في الحد من الفقر وتحقيق المساواة الاجتماعية وتحسين الرفاه البشري (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2012، 6 - 7).

وبين التقرير السنوي لبرنامج الأغذية العالمي والمقدم إلى الأمم المتحدة بشأن أنشطته خلال دورته الثامنة والثلاثين والمنعقد في روما، حيث أكد التقرير على تعزيز التنسيق العالمي

والدعوة لقضايا الحماية الاجتماعية، فيما يتعلق بالسلامة الخاصة، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية وتغير المناخ، والتي بين أنها من ضمن المجالات ذات الأولوية العليا لها (مؤتمر الأغذية العالمي، 2013، 14).

كما أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بان نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، يقدم إلى جانب الحسابات القومية إطار هاماً للرصد، حيث يركز على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وأكد المجلس إلى ضرورة تعميم الإطار المركزي لتطوير النظام المحاسبي، بحيث يشمل المياه والغابات والطاقة، والغطاء النباتي واستغلال الأراضي، والتنمية المستدامة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 2013، 8).

ويمكن القول مما سبق ومن خلال العرض السابق الذي تناولته المبادرات الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية حيث بينت للشركات الاتجاهات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها سواء كانت متعلقة بالبيئة ومعالجة التلوث أو من خلال اهتمام تلك المبادرات بسلامة المنتجات أو من خلال اهتمامها بتقليل البطالة والذي ينعكس على اهتمام الموارد البشرية بصفة عامة وكذلك الخدمات المقدمة من قبل الشركة للمجتمع المحلي ككل.

8.2 معايير التفرقة بين عناصر الأنشطة الاجتماعية وعناصر الأنشطة الاقتصادية:

لا يوجد اتفاق تام على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية إلا إنه هناك معايير للتفرقة

والتمييز بينهما وهي كالتالي:

المعيار الأول: وجود وعدم وجود الإلزام قانوني بالنشاط، فالأنشطة الاجتماعية هي الأنشطة التي تنفذها المنظمة اختياريًا للوفاء بالتزامها تجاه المجتمع، وذلك يعني إن صفة الاختيار أو الإلزام هي التي تحدد طبيعة النشاط فيما إذا كان اجتماعيًا أم لا (الفرح، الهنداوي، 2011، 279).

المعيار الثاني: النشاط بحد ذاته، وذلك إن الأنشطة الاجتماعية تشمل كل الأنشطة ذات الطبيعة

الاجتماعية، وليس فقط الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بصفة اختاريه، وبمعنى آخر يقوم على وجود الصفة الاجتماعية للنشاط ، بغض النظر عن وجود إلزام قانوني أو عدم وجوده (لعيبي هانو خلف، 2009، 57).

المعيار الثالث: ويتضمن هذا المعيار جانبين: (عبد الحميد، عبد اللطيف، 2012، 4 - 5)

أ. الهدف من النشاط:

وفيه لا ينص على إلزام المنشأة للقيام بالأنشطة الاجتماعية، فالهدف الذي تسعى المنشأة إلي تحقيقه هو الذي يلزمها بتحمل هذه التكاليف الاجتماعية، فمثلا قيام المنشأة بعقد برامج لتدريب الطلاب أو أفراد المجتمع المحيط بها في العطلات هي أنشطة تقوم بها المنشأة بمحض أردتها وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية ترمى على المدى البعيد لخلق صورة طيبة في أدهان الجمهور، على الرغم إن هذه التكاليف تعتبر تكاليف اجتماعية تتحملها المنشأة بغض النظر عن وجود أو عدم إلزام قانوني يلزمها بذلك.

ب. الإلزام القانوني:

وهو إلزام المنشأة بالتميز بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية فالأنشطة التي يلزم القانون المنشأة بأدائها والوفاء به لأتكون تكاليف وأنشطة اجتماعية وتعتبر تكاليف اقتصادية على اعتبار إن القانون يلزمها بتحمل تلك التكاليف وإلا تمت مسألتها من قبل القانون إن لم تقي بذلك.

فعلى سبيل المثال ينص القانون على إلزام المنشأة بتوفير وسائل النقل للعاملين من وإلى عملهم وتحمل التكاليف، وتوفير وسائل الأمن الصناعي للعاملين وتوفير الرعاية الصحية المقدمة لهم، ففي حال ألزم القانون المنشأة بتحمل هذه الأنشطة، فإنها لا تمثل أنشطة اجتماعية، والسبب إن المنشأة لم تقم بأدائها رغبتا في أداء مسؤوليتها الاجتماعية، وإنما خوفا من عدم تطبيق القانون فهي هنا تعتبر أنشطة اقتصادية، ولكن في حال قيامها

بها طوعيتا ودون وجود إلزام قانوني فإنها تعتبر أنشطة اجتماعية.

ومن خلال استعراض معايير التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، نجد أن المعيار الأول يبين إن الأنشطة التي قامت بها المنشأة اختياريا هي الأنشطة الاجتماعية، إما المعيار الثاني يبين نوعية النشاط بأنها الأساس في التفرقة سواء كان ذلك بوجود إلزام قانوني من عدمها وفي حال القيام به اختياريا أو من عدمه، أما المعيار الثالث فيبين إن الهدف من النشاط سواء في حال وجود إلزام قانوني من عدمه هو أساس التفرقة سواء كان ذلك على المدى البعيد أو القريب، أما القسم الثاني من المعيار الثالث بين أنه في حال وجود إلزام قانوني فإن ذلك يعنى أنها أنشطة اقتصادية.

وترى الدراسة الحالية إن أساس التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية هو النشاط في حد ذاته سواء كان اختياريا أم لا، وفي حال وجود إلزام قانوني من عدمه، فبمجرد وجود الصبغة الاجتماعية في أي نشاط تقوم به المنشأة (كتقديم العلاج للعاملين، تقديم وسائل الأمن الصناعي، المحافظة على سلامة البيئة والموارد الطبيعية، تحقيق رضا المستهلك والاهتمام بأمان المنتج، تقديم خدمات للمعاقين والعجزة، إفساح المجال للتدريب لطلبة الجامعات، دعم الجمعيات الخيرية، الخ) فإنه يعتبر نشاطا اجتماعيا.

9.2 مجالات المحاسبة الاجتماعية:

أشار (شلدون) في عام 1923م إلى أهمية اهتمام المنشأة بالمجالات الاجتماعية ووظائفها المختلفة، حيث بين مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (World Business Council For Sustainable Development (WBCSD) بأن قطاع الأعمال يعمل على المشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال التعامل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والإقليمي وهذه المجالات تنحصر في الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية

الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم الخاصة).

وفي عام (2010) أصدرت المنظمة الدولية للمقاييس مواصفات (International Organization For Standardization (ISO) 26000) سبعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية وهي (بيطار، وفرحات، 2009، 4):

1. الحوكمة
2. العملاء
3. الموارد البشرية
4. العاملين
5. البيئة
6. العمليات
7. المجتمع

وقد بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندي (United Nations Economic and Social Council (ECOSOC) على أن مساهمة المنشأة في رفاهية المجتمع يشمل ثلاثة مجالات وهي البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي. ويحدد (أرنست) خمسة مجالات يمكن أن تظهر الأهداف الاجتماعية للمنشأة وهي (حنان، 2003، 256):

1. البيئة
 2. الطاقة
 3. ممارسات عادلة لدوى احتياجات والأقليات
 4. الموارد البشرية
 5. المساهمات العامة بالمجتمع المحلى
- ولقد وضعت جمعية المحاسبين القوميين الأمريكية (AAA) أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي (مشكور، جاسم، 2011، 61):

1. تفاعل المنظمات مع المجتمع.
2. المساهمات في تنمية الموارد البشرية.
3. المساهمات في تنمية الموارد الطبيعية والبيئة.

4. الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات.

كما قامت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) (Compound Of Certified Public Accountants) قامت بتكوين عدد من اللجان لدراسة جوانب متعددة للمسؤولية الاجتماعية التي قامت بدورها بنشر عدد من التقارير حول موضوعات من أهمها التأثيرات البيئية لسلوك الوحدة والتكاليف الاجتماعية والمحاسبة عن الأداء الاجتماعي (ابوبكر، 2012، 121).

وبين المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) (American Institute of Certified Accountants) ستة مجالات للأداء الاجتماعي وهي كالتالي: البيئة، الموارد غير المتجددة، الموارد البشرية، الموردين، العملاء، المجتمع (جربوع، 2007، 248).

من خلال العرض السابق لمجالات المحاسبة الاجتماعية، تبين الدراسة أن هناك اختلافاً في تحديد عدد مجالات المحاسبة الاجتماعية من قبل الجمعيات والنقابات والمؤتمرات، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى اختلاف طبيعة كل منشأة ومشكلها ومكان تواجدها، وأيضاً اختلاف المنتجات ومستهلكيها، ونوعية التأثير على البيئة، أي على الهواء أم المياه أم على المجتمع، كل ذلك سبب في اختلاف المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتق المنشآت اتجاه تلك الأطراف الذي بدوره أدى إلى اختلاف مجالات المحاسبة الاجتماعية، إلا أنه يوجد اتفاق في الأدب المحاسبي على مجالات المحاسبة الاجتماعية التي عن طريقها تتضح ممارسات المنشأة لمسئوليتها الاجتماعية، فقد جاءت شاملة للأنشطة الاجتماعية، حيث نجدها أنشطة داخلية إي داخل المنشأة (أنشطة العاملين، أنشطة المنتج وحماية المستهلك) وأخرى خارجية (أنشطة المجتمع ككل، وأنشطة البيئة) والمجالات المحاسبة الاجتماعية الأربعة هي:

1.9.2 الأنشطة الخاصة بالعاملين:

وتمثل الموارد البشرية مجالاً داخلياً وعنصراً مهماً من أهم مجالات الأنشطة الاجتماعية، حيث يهتم المجال بتلبية متطلبات العاملين إلى تحسين وضعهم بشكل عام والمساهمة في الرفاهية الاجتماعية لشريحة مهمة من شرائح المجتمع، ولعل ما يميز هذا المجال تأثير أنشطته مباشرة على العاملين، الأمر الذي يسهل عملية القياس في شكل نقدي، نظراً لأن هذا المجال داخلي والتكاليف المتعلقة به تخضع لسيطرة المنشأة (الناكوع، 2009، 27).

2.9.2 الأنشطة الخاصة بالمنتج المستهلك:

تعمل المنشآت على إرضاء العملاء والمحافظة على هذا الرضى عن طريق بعض الأنشطة مثل (رزيق، 2009، 24):

أ. وجود نظم تكاليف الإنتاج ونظم التسعير.

ب. تقديم الضمانات والعمل على جودة المنتج والخدمة المقدمة.

ج. الاهتمام بنظم التعبئة والتغليف لتوفير كافة البيانات والمعلومات اللازمة على عبوات المنتج بشكل موضوعي وصادق.

د. الأخذ بشكاوى ومقترحات العملاء على السلع والخدمات المقدمة ودراسة مسبباتها.

3.9.2 الأنشطة الخاصة بالبيئة:

وتتضمن هذه المجموعة كل الأنشطة التي تقوم بها المنشأة لتخفيض أو منع التلوث بجميع صورته سواء تلوث الهواء بسبب الغازات والانبعاثات الصادرة عن عملياتها الإنتاجية أو المياه والأراضي بسبب النفايات، ومن أمثلتها الاستخدام الأكفأ لمصادر المواد الخام في العملية الإنتاجية والاستجابة لقوانين المحافظة على البيئة وإنشاء إدارات لرقابة أثر المنشأة على البيئة، ويعتبر نشاط الرقابة على التلوث من الأنشطة التي قد تحقق عوائد للمنشآت تفوق تكاليف التحكم

والرقابة نتيجة استرجاع بعض المواد التي تم تسويقها مثال ذلك منشآت الأسمدة (أحمد، 2010، 35).

4.9.2 الأنشطة الخاصة بالمجتمع ككل:

توجد المنشآت داخل المجتمع وليست معزولة عنه ولا عن أفرادها، ولكي تكون مقبولة اجتماعياً، عليها تقديم بعض الخدمات الاجتماعية التي تحقق فائدة عامة، ويشمل هذا المجال مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للمجتمع بشكل عام، كتشغيل المعاقين والعجزة، وإفساح المجال أمام طلبة الجامعات للتدريب، وإقامة حضانة لأطفال المنطقة، والمساهمة في الرعاية الصحية، ودعم المؤسسات الوطنية، كل هذا يهدف إلى تنمية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (حنيو، 2009، 26).

10.2 الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

من خلال تتبع البحوث المحاسبية من بداية السبعينات القرن الماضي قد أخذت موقفاً إيجابياً زاد هذا التحدي، فتم تطوير فرع محاسبي جديد يعرف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يتضمن جنباته المحاسبة الاجتماعية والأنشطة التي تقوم بها الشركة وما زال علماء المحاسبة اليوم يحاولون وضع إطار فكري واضح لاستيعاب هذا الجديد ولقد أسفرت جهودهم لثلاث اتجاهات رئيسية (حنان، 2003، 266) (اللولو، 2009، 39 - 40).

الاتجاه الأول: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداد لمجال المحاسبة الحالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي، ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية لبعداً جديداً بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقرير المحاسبة التقليدية.

الاتجاه الثاني: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرة جيدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر الشركة.

الاتجاه الثالث: تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرة فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة، أي أنها فرع مثل فروع محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، المحاسبة المالية.

وتتفق الدراسة مع الاتجاه الثالث وذلك لكونها تقوم باحتساب التكاليف البيئية وأيضاً تبين ما قامت به الشركة اتجاه المجتمع والعاملين وهي بذلك يترتب عليها بيان كل العمليات المتعلقة بتلك الجوانب أسوة بوظائف تلك الفروع المتعلقة في علم المحاسبة.

11.2 مزايا تطبيق المحاسبة الاجتماعية:

إن تطبيق المحاسبة الاجتماعية له مجموعة من المزايا منها (مطر، السويطي، 2012، 214):

1. التمكن من تقدير تكلفة الإنتاج على نحو أفضل من أجل الوصول إلى تسعير المنتجات بشكل أفضل.
2. مساعدة المديرين في تحقيق بعض الأهداف مثل خفض التكلفة وتحسين نوعية البيئة.
3. تساعد المنشأة في التغيير في العمليات الإنتاجية ومما يساعد في خفض المخلفات والإقلال من استخدام الموارد وإعادة تدوير المخلفات أو تسويقها.
4. تنمية الإدراك لدى الأفراد العاملين في المنشأة بشؤون الصحة والسلامة المهنية.
5. زيادة احتمالية تحقيق المنشآت للميزات التنافسية، وتعظيم رضا الزبائن عن منتجاتها أو خدماتها، من خلال دمج البيئة في قرارات النفقات الرأسمالية، وفهم وإدارة التكاليف البيئية، ومعرفة السبل التي تعود إلى خفض نسبة النفايات، وفهم وإدارة تكاليف إعادة التدوير، وقياس الأداء البيئي والاجتماعي، إضافة إلى إشراك المحاسبين الإداريين ضمن فريق عمل لتبني مدخل استراتيجي للمحاسبة الإدارية.

6. يعمق هذا النظام الدور الاجتماعي للمنشآت المختلفة بتحفيزها لخدمة البيئة التي تعمل فيها ومشاركة الدولة في الأعباء الاجتماعية والاقتصادية.

7. يوفر تطبيق هذا النظام الفرصة لإدخال البعد أو العامل البيئي في أنظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين هما:

- توفير معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي

- توفير الفرصة لتحسين الأسس والأساليب المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي وكذلك معدلات النمو المحققة فيه، بما يتماشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذه النتائج.

8. تحسين الأداء المالي للمنشأة نتيجة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج وبالتالي ارتفاع حجم المبيعات بسبب تقليل تكاليف التشغيل وولاء العاملين بالمنشأة، وتفضيل العملاء والمستهلكين لمنتجات وخدمات المنشأة.

9. قيام المنشآت بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية حتى يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها والمساهمة في إنجاح أهدافها علاوة على المساهمات في سد احتياجات المجتمع والمتطلبات الحياتية والبيئية الضرورية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع شمولي. ومن خلال ما سبق فإن الميزة الحقيقية والتي تبينها الدراسة من خلال عملية التطبيق في كونها تدعم أفراد المجتمع من خلال والذي ينعكس على رسالة الشركة التنموية من خلال عملية التشغيل للبطالة وأيضاً في معرفة الملوثات وسبل معالجتها وأيضاً إقامة مشاريع خيرية واجتماعية.

12.2 أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تهدف المحاسبة الاجتماعية لتحقيق الأهداف الآتية (بوخلخل، 2012، 2)، (ابوسمرة،

2009، 26)، (جربوع، 2007، 246)، (الشائبي، 2006، 8)، (حنيو، 2009، 39):

أ. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنشأة التي تشمل عناصر التكاليف والمنافع الخاصة للمنشأة، وأيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) التي لها تأثير على فئات المجتمع، يأتي ذلك لقصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمنشآت ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.

ب. الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها أو التي لها آثار اجتماعية (اثر قرارات المنظمة على تعليم وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة وعلى استهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمنشأة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضاً إيصال هذه البيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع.

ج. توفير بيانات ملائمة عن أهداف وبرامج ومساهمة المنشأة في مجال الأهداف الاجتماعية، لكل أطراف المجتمع ويقصد هنا بالبيانات الملائمة تلك الأطراف، التي تقدم لأغراض المحاسبة.

د. تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية المنشأة وأهدافها تتماشى مع أولوياتها الاجتماعية من جهة، ومع طموح المنشأة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتمثل العلاقة بين أداء المنشأة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية.

هـ. تزويد الأجهزة الحكومية والأطراف الأخرى في المجتمع بالمعلومات المحاسبية للعمليات

الاجتماعية وذلك لتقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة ولتوضيح مدى التزام المنشأة في تنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية.

و. يوفر تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية الفرصة لإدخال البعد والعامل البيئي في أنظمة الحسابات القومية وهذا يوفر ميزتين تتمثل في:

- توفر معلومات على قدر كبير من الأهمية تستخدمها الجهات المختصة بوضع الخطط التنموية على المستوى القومي.

- توفير الفرصة لتحسين الأسس المتبعة في قياس الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك معدلات النمو المحققة فيه، وذلك بما يتماشى مع النظام المصحح بيئياً لقياس هذه النتائج والذي اقترحه الأمم المتحدة عام (1993).

13.2 المسؤولية الاجتماعية في ضوء القوانين والتشريعات الليبية:

يعبر القانون عن (القيم الرسمية المقبولة بالحد الأدنى من قبل المجتمع من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، حيث يعبر عن القاعدة الأفضل للتعامل الرسمي التعاقدى الملزم الذي يمثل التوازن إلى حد ما لصالح جميع الأطراف في فترة معينة نفاذه في التطبيق)، وفي التطبيق العملي يستمد القانون قوته من خلال ما يتسم به من درجة إلزام، أي أن قوة الإلزام في القانون هي نقطة ضعفه، وعلى ذلك فإن القانون يمثل الحد الأدنى من الالتزام، يليه في التدرج المسؤولية الاجتماعية ومن ثم أخلاقيات الإدارة، ونجد أن موقف القانون من المسؤولية الاجتماعية يمكن توضيحه من خلال مصطلح المسؤولية، حيث إن الأخذ بهذا المصطلح يوحي بأن المنشأة حتما ستكون مسؤولة عن القيام بهذه المسؤولية وإلا فإنها سوف تكون عرضةً للمساءلة الجنائية والإدارية والمدنية والتأديبية (القاضي، 2010، 15).

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن للقانون الاجتماعي طابعاً حمائياً وذلك لم يعد محلاً للمجادلة وهو ما يعد من أهم الحقائق التي تبرز أصالتها وذاتيته وتساهم في استقلاليته بشكل واضح، وذلك يخدم في نهاية التحليل مبدأ العدالة الاجتماعية، التي يحاول المشرع من خلال استجابته للمتغيرات الظرفية والدفاع عنها، ومن هنا نفهم سر غلبة الواقعية والحركية على قواعد القانون الاجتماعي، والتي تهدف إلى مسايرة التطور الاجتماعي ومن ثم تقديم الحلول الملائمة لهذا التطور، فالقانون الاجتماعي تتشكل قواعده وتتطور تحت ضغط الواقع الاجتماعي، ولهذا السبب برز دور التشريعات الفرعية أو اللائحة، لموجهة بعض الوقائع الاجتماعية ومعالجتها بشكل مفصل. (حسين، 2001، 91 - 92)

وبعد تراكم الأعباء الملقاة على عاتق المجتمع باهتمام الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية والجمعيات العالمية وجماعات حماية البيئة، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المنعقدة عام 1993م، أقرت الفقرة (64) من الأجندة، ضرورة إظهار الحسابات القومية لكل دولة، وهي النشاطات الاقتصادية والحسابات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة، بما فيها كافة التدفقات النقدية والمادية التي تضمن العلاقات المتبادلة بين النشاط الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية والبيئة. (الفحاء، 2012، 48)

ويبين الاقتصاديون في حال تواجد تكاليف خارجية (مثل أثار تلوث الهواء، أو أثار تلوث الماء، أو أثار تلوث التربة)، مع عدم قدرة جهاز الإثمان في اقتصاد السوق على تخفيض التكاليف الخارجية المصاحبة للاستخدام غير الرشيد للموارد شائعة الملكية، عندئذ يصبح التدخل الحكومي أمر حتمياً، وذلك باستخدام أدوات السياسات المختلفة لحماية المجتمع من التلوث وتتخذ تلك الأدوات إحدى صورتين: (المنعم، محمد، 2002، 58)

الأولى: استخدام أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة (ومنها السياسة الضريبية في شكل فريضة

ضريبة على التلوث، أو منح حوافز ضريبية معينة، أو تقديم إعانات حكومية، أو إصدار شهادات (تراخيص للتلوث)، ...الخ.

الثانية: وضع القوانين واللوائح التنظيمية لمكافحة مختلف أنواع التلوث، وتستخدم الدولة سلطتها لوضع تلك القوانين واللوائح موضع التنفيذ (ومثلها معايير المنتج أو المواد الخام، معايير التلوث، الإجراءات التنظيمية الخاصة بمناطق معينة، ...الخ)

ومن خلال ذلك سوف نتعرض للقوانين والتشريعات الدولية بالإضافة إلى القوانين والتشريعات الـليبية:

1.13.2 القوانين والتشريعات الدولية:

ففي فرنسا يسمح القانون بالاستهلاك المعجل (الذي يسمح باستهلاك الأصل في السنة الاولى أكبر من السنوات التالية) لأصول تتضمن أجهزة ومعدات مكافحة التلوث، ويسمح بإهلاك التركيبات والأجهزة الثابتة المستخدمة لتنقية المياه والهواء بنسبة 50% في العام لاقتناها، كما يتضمن التشريع عددا من الحوافز الاستثمارية مثل المنح والمعونات وكذلك التنازل عن الضرائب.

وفي ألمانيا تعطى القوانين فترة سماح أولى بنسبة 60% وذلك للاستهلاك فيما يخص الأصول الثابتة المستخدمة لأغراض حماية البيئة من تلوث الهواء، وتلوث المياه، والحماية من الضوضاء الخ.

وفي المملكة المتحدة فالقوانين تعد سخية إلى حد ما فيما يتعلق بالحوافز في مجال الأبحاث وتطوير وتنمية تكنولوجيا ومعدات وأجهزة مكافحة التلوث، من أجل دعم الأبحاث العلمية في مجال تكنولوجيا ومنتجات حماية البيئة، حيث قدمت إدارة البيئة نظاما تكنولوجيا لحماية البيئة، وطبقا لهذا النظام يمكن للحكومة أن تمنح 50% من تكلفة مشروعات البحث

العلمي في مجال الصناعة التي تهدف إلى تحسين المعايير البيئية، كما تساعد الحكومة بالإتفاق الفوري للمصروفات الرأسمالية في مجال الأبحاث العلمية والتطوير والتنمية، والتي تخص مجال مكافحة التلوث. (المنعم، محمد، 2002، 76 - 77)

2.13.2 القوانين والتشريعات الليبية:

أعطت ليبيا عناية خاصة وألوية متميزة حيث قامت باتخاذ العديد من الإجراءات واصدار العديد من التشريعات لمواكبة التطور العلمي في كل ما يتعلق بحماية البيئة من مختلف الجوانب حيث تناولت التشريعات للشرح والإيضاحات كافة الجوانب القانونية المتعلقة بمعالجة الاثار والسلبيات والاحطار المترتبة على التلوث البيئي ووضع العقوبات الرادعة للمخالفات لتلك الاحكام وفيما يلي عرض للقوانين واللوائح ذات العلاقة. (عثمان، 2011، 37)

يبين قانون العمل الليبي رقم (58) لسنة 1970م والذي بين من خلال نصوصه الحد الأدنى للأجر، كما بين أنه لا يوجد فرق بين أجر الرجال والنساء إذا تساوت ظروف وطبيعة العمل، وبين أيضا أن ساعات العمل الفعلية يجب أن لا تتجاوز الثمانية ساعات وأن تتخللها فترات للراحة وتناول الطعام، بالإضافة إلى توفير مواصلات في الأماكن التي لاتصل إليها وسائل المواصلات العادية، وأن يتم توفير وسائل الإسعاف الطبية.

حيث صدر القانون الصحي وحماية الإنسان رقم (106) لسنة 1973م والذي أشار إلى حماية ووقاية الإنسان من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها من تلوث مياه الشرب وغدائه والتكفل بيئة صحية مناسبة له ووقائية. (احمد سعد، www.startimes.com، 2013/10/18)

ولبيان أهمية المسؤولية الاجتماعية قام مؤتمر الشعب العام "سابقا" بإصدار قانون خاص من أجل حماية البيئة وهو القانون رقم (13) لسنة 1984م والذي ينص على أنه يحظر على الأفراد والهيئات والمؤسسات والشركات والمنشآت والمصالح عامة كانت أو خاصة وطنية أو

أجنبية إلقاء النفايات والفضلات والقمامة، أو التخلص منها في غير الأماكن المخصصة لهذا الغرض، وقد أشار القانون إلى ظروف تولى الشركات والمنشآت الصناعية وغيرها من المنشآت التي تنتج عن أنشطتها مخلفات خطيرة أو ضارة بالصحة العامة، مثل المخلفات الصناعية والكيميائية والمعامل والمستشفيات، وما شابهها، جمع ونقل مخلفاتها والتخلص منها بالوسائل الفنية التي توافق عليها. (الكللي، 2001، 29)

كما أصدر القانون الليبي رقم (263) لسنة 1999 م والخاص بإنشاء الهيئة العامة للبيئة ولتي تختص بشأن حماية البيئة وهي خطوة جادة تتخذها الدولة في مجال تنظيم الشؤون الإدارية للمجال البيئي والمسئولية الاجتماعية، حيث عرفت البيئة "بأنها المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية ويشمل الهواء والماء والتربة والغذاء"، ويتضح لنا أن المشرع الليبي يميل إلى الاتجاه الذي يربط مفهوم البيئة بالوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، كما أشارت المادة الثانية من نفس القانون أن كافة الأفراد والهيئات والمؤسسات والشركات الوطنية والأجنبية عليها بدل كافة الجهود للمساهمة في الحد من التلوث كما ألزمت المادة الخامسة من نفس القانون الجهات التي تمارس الأنشطة الصناعية التي من شأنها تلوث البيئة، بالتقيد بالشروط الخاصة بمنع الضوضاء والضجيج ومقاومة الاهتزازات وكل مل يتعلق بإصحاح البيئة وحمايتها من التلوث، وقد وضح القانون أن التلوث الصناعي هو الذي ينتج عن فعل الإنسان ونشاطه إثناء ممارسته لأوجه حياته المختلفة وان الأنشطة الصناعية هي المسئولة تماما عن مشكلة الأضرار بالبيئة في عصرنا الحاضر وبلوغها هذه الدرجة الخطيرة التي تهدد حياة وبقاء الإنسان على سطح الأرض، وقد بين القانون رقم (7) لسنة 1982م، بشأن البيئة ضرورة إلزام كل منشأة أو مصنع أو معمل تتبعث منه ملوثات الهواء الاحتفاظ بسجل تسجل به تلك الآثار من أجل حماية البيئة وعدم إهمال تلك السجلات كما اوجب القانون.

كما أصدر المؤتمر الشعبي العام سابقا القانون رقم (15) لسنة 2003 م، بشأن البيئة حيث بين الحقوق الأساسية للإنسان وحماية المواد الغذائية له ووقاية النباتات وحماية المستهلك وضمان حماية المنشآت الصناعية لمنتجاتها، حيث بين أنه لا توجد أهمية لمكان ارتكاب النشاط، وسأوى بين المنشأة وبين الغابة والحديقة والميدان العام وغيرها من الأماكن العامة وأصدر القانون رقم (93) لسنة 1976م والذي إعطاء اهتماما خاصا بالعاملين وتوفير الأمن والسلامة المهنية للعاملين بالقطاع الصناعي، من أجل المحافظة على العاملين، وذلك من خلال الأمن الصناعي والسلامة الخاصة بهم.

كما أصدر المؤتمر الشعبي العام سابقا القانون رقم (23) لسنة 2010م بشأن النشاط التجاري حيث بينت المادة رقم (1279) والتي أولت الاهتمام بالمنتجات والتي لها علاقة بصحة الإنسان والحيوان والبيئة وأوكلت الاهتمام بالسلطات الرقابية المختصة بالمتابعة والرقابة عليها كما أن المادة (1308) والتي تهدف إلى حماية المستهلك وضمان نزاهة المعاملات الاقتصادية والتحقق من مطابقة المنتجات للمعايير والموصفات القياسية المعتمدة، ونصت المادة (1314) في حال طرح السلعة للتداول وتبين وجود عيوب بها ويضر بمصالح المستهلك فيجب ابلاغ الجهات الرسمية و سحب السلعة.

ويتضح من خلال التقارير التي تصدرها الهيئة العامة للبيئة، حيث أصدرت تقارير المركز الفني لحماية البيئة في عام 1998 حول الوضع البيئي، على أنه يوجد ما يزيد على 2500 منشأة صناعية، وأن معظمها تقوم بتصريف مخلفاتها السائلة بالشبكة العامة، كذلك بالنسبة لملوثات الهواء الجوي فإن الأجهزة الخاصة بتقليل ملوثات الهواء في أغلب المصانع عاطلة مما يسبب تلوث بالمناطق المحيطة بكل منها كما هو الحال ببعض مصانع الاسمنت والمصانع المعدنية، كما أن المخلفات الصلبة من التشاركيات الصناعية ومن معظم المصانع تشكل وضع

بيئي غير ملائم، وكذلك يبين التقرير الوطني الاول للبيئة لسنة 2002 أن بعض المؤشرات السلبية قد ظهرت بصورة واضحة ومباشرة نتيجة لعدة اسباب أهمها عدم الاستعمال الامثل للمواد المستخدمة ومخلفاتها وعدم تنفيذ التشريعات من قبل الاجهزة التنفيذية به، وعدم التنسيق بين الجهات ذات العلاقة وغيرها من الاسباب، كما يبين التقرير أنه ينتج عن الأنشطة الصناعية مظاهر متعددة من التلوث وتدهور للبيئة المحيطة، نظرا لعدم امكانية الجهات المولدة للنفايات السيطرة والتحكم في التلوث على هذه النفايات وإيجاد الحلول المناسبة لها للاستفادة والتخلص منها. (اقويدر، 2012، 71 - 72)

الجدول رقم (1.2) يبين القوانين والتشريعات البيئية وعلاقتها بأنشطة المسؤولية الاجتماعية

رقم وسنة القانون	اختصاص القانون	الجوانب المتعلقة بنصه	الجوانب المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية	الجهة المشرعة
(58) لسنة 1970م	قانون العمل الليبي	المساواة بين الرجال والنساء في الأجور في حال توفر نفس ظروف العمل، كما حدد ساعات العمل الفعلية وساعات الراحة أثناء الدوام الرسمي، وأيضا توفير وسيلة مواصلات ووسائل الإسعاف	أنشطة العاملين	مؤتمر الشعب العام سابقا
(106) لسنة 1973م	القانون الصحي وحماية البيئة	حماية الإنسان بصفة عامة ووقايته من الإخطار التي يتعرض لها من جراء التلوث للمياه والغذاء لكي تتوفر له بيئة صحية مناسبة	أنشطة البيئية أنشطة المجتمع كأكمل	مؤتمر الشعب العام سابقا
(93) لسنة 1976م	السلامة المهنية للعاملين	توفير الأمن الصناعي والسلامة المهنية	أنشطة خاصة بالعاملين	مؤتمر الشعب العام سابقا
(13) لسنة 1984م	قانون حماية البيئة	حظر إلقاء النفايات على جميع المنشآت الصناعية، وتحديد كيفية التخلص منها، وأشار إلى أن تتولى المنشآت الطرق الفنية لا إعدام تلك المخلفات	أنشطة البيئية	مؤتمر الشعب العام سابقا

رقم وسنة القانون	اختصاص القانون	الجوانب المتعلقة بنصه	الجوانب المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية	الجهة المشرعة
(7) لسنة 1982م	حماية البيئة	ضرورة التنظيم الإداري فيما يخص المجال البيئي والمسؤولية الاجتماعية، كما بين أن علي جميع المنشآت بكافة أشكالها حماية البيئة، وبين أن التلوث الصناعي هو المسبب الرئيس للتلوث، والنتاج عن النشاط الذي يقوم به الإنسان، كما أشار بضرورة أمساك سجل لتسجيل الآثار البيئية، وعدم الإهمال به	أنشطة بيئية	مؤتمر الشعب العام سابقا
(263) لسنة 1999م	إنشاء الهيئة العامة للبيئة	إنشاء هيئة مختصة بالتشريعات القانونية لحماية البيئة	-	مؤتمر الشعب العام سابقا
(15) لسنة 2003م	حماية البيئة وحماية المنتج وحماية المستهلك والمجتمع	نص على حماية الماء والغذاء والهواء، وأيضا حماية المنتج والمستهلك وحماية الميادين العامة ومرتبديها	أنشطة خاصة بالبيئة أنشطة خاصة بالمنتج والمستهلك أنشطة خاصة بالمجتمع	مؤتمر الشعب العام سابقا
(23) لسنة 2010م	القانون التجاري	الاهتمام بالمنتجات والمحافظة على البيئة وصحة الإنسان والحيوان وأيضا حماية المستهلك وذلك من خلال مطابقة الموصفات، وضرورة إرجاع السلع في حال وجود عيوب بها، وتعويض المستهلك عن الأضرار التي سببتها له سواء مادية ويسلعة آخرة	أنشطة خاصة بالبيئة أنشطة خاصة بالمنتج والمستهلك أنشطة خاصة بالمجتمع	المؤتمر الشعب العام سابقا

المصدر: إعداد الباحث

وبالرغم من وجود قوانين صادرة بشأن المنتج وحماية المستهلك، فأنها جاءت من زاوية سحب المنتجات من السوق والضمانات التي تقدمها للمستهلك، ولكن القانون تطرق لنقطة إيجابية وهي بأن المسبب الرئيس للتلوث هو النشاط الصناعي.

14.2 خلاصة الفصل:

يعد موضوع المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنشأة من المواضيع المهمة التي تزايد الاهتمام بها من قبل عدة أطراف سواء (داخلية) كالعاملين أو (خارجية) مثل المجتمع

المحلي المحيط بالمنشأة، وذلك باعتبار أن المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى تحديد نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي من مدخل اجتماعي، وباعتبار أن المنشأة لها علاقة بفئات المجتمع المختلفة.

ويمكن تلخيص هذا الفصل في النقاط التالية:

1. أن المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية هي أحد فروع المحاسبة الذي يهدف إلى بيان نتائج الأعمال من خلال مدخل اجتماعي.
2. أن معيار التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية هو الهدف من النشاط التي تقوم المنشأة بصفة اختيارية (تطوعية) أم بصفة التزاميه (قانونية)، وذلك في كون هذا النشاط اجتماعي.
3. تنقسم أنشطة المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أنشطة اجتماعية وهي: النشاط البيئي - نشاط العاملين - نشاط المنتج والمستهلك - نشاط المجتمع المحلي.
4. هناك عدة تشريعات قانونية صادرة من الدولة الليبية تبين فيها كل نص قانوني علاقة هذا القانون بأحد الأنشطة الاجتماعية أو بمجموعة منها.

الفصل الثالث

القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة
المسؤولية الاجتماعية

1.3 المقدمة:

تزايدَ اهتمامُ المجتمع بالآثار الاجتماعية المترتبة على وجود المنشأة الصناعية بالقرب من هذه المجتمعات الأمرُ الذي يتطلب من هذه المنشآت أن تقوم عن طريق القياس والإفصاح المحاسبي بإيصال ما قامت به من مسؤولية اجتماعية من خلال انسجامها، واقتناع هذه المنشأة بالدور الاجتماعي الذي تقوم به، إلا من خلال وظيفة قياس وإفصاح عن تلك العمليات المالية المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية.

ولذلك فإن عملية استخدام المقياس المناسب لقياس تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنشأة تُسهم في تحديد تكاليفها، والوصول إلى القياس المحاسبي الصحيح، ولا يتأتى ذلك دون توفر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الذي يعتبر الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع المنشأة إعلام المجتمع المحلي والأطراف ذات العلاقة بالعمليات الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية هي الأداة المناسبة لتحقيق ذلك.

2.3 القياس المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر القياس بصورة عامة التعبير الكمي بالإضافة إلى إبراز العلاقات القائمة بين خصائص الأحداث أو الأشياء المراد إخضاعها للقياس؛ فاستخدام لغة الأرقام والرموز في عملية القياس يسهم في تجنب أخطاء التحيز في التعبير، ويمكن من إجراء العمليات المحاسبية المختلفة، الأمر الذي يتطلب اختيار وحدة قياس مناسبة والمتمثلة في النقود في الجوانب المحاسبية، كما أن وحدة النقود تمثل الأساس العام والمشارك لقياس الأحداث والنشاط الاقتصادي والتعبير النقدي عن كافة عناصر القوائم المالية لتلك المنشأة المحاسبية، ولذلك فإن القياس المحاسبي يعتبر قياساً مالياً للعمليات والأحداث والظروف التي تهتم بالمنشأة المحاسبية،

حيث يتم الاعتراف بها وإثباتها في السجلات المحاسبية وفق القيد المحاسبي (حنان، 2006، 383).

لم تعد مسؤولية المنشآت تتمثل في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، بل أصبحت تضعها تحت مسؤوليات اجتماعية وبيئية، نتج عنها ظهور نظريات جديدة مرتبطة بمسؤولية تلك المنشآت تجاه المجتمع، الأمر الذي أدى بالمحاسبة إلى الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمنشأة بجانب أدائها الاقتصادي، مما نتج عنه ازدياد الحاجة إلى توفير البيانات والمعلومات المحاسبية الملائمة لجميع الأطراف (أشميلة، 2014، 129).

وتبين الدراسة الحالية أن الصعوبات التي تكتنف عملية القياس المحاسبي ينبغي أن لا تقف عائق دون المضي بإجراء الأبحاث اللازمة للتطبيق العملي في إطار الشركات الصناعية، وان لا تكون مبررا للصد و اغفل أهمية هذا القياس، وبصورة عامة فإن قياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية تتطوي على مفهوم (فكرة العقد الاجتماعي).

1.2.3 القياس المحاسبي:

هناك تعريفات متعددة لعملية القياس تختلف إلى حد ما في الصياغة الا أنها تتفق في المضمون، وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس بشكل عام إلى (Campell) حيث عرف القياس بأنه: "يتمثل بشكل عام في ربط الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة" (مطر، السويطي، 2008، 130).

وأضاف (Steven) بُعداً رياضياً لتعريف عملية القياس فعرفها "بأنها تتمثل في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي" (مطر، السويطي، 2008، 130).

وعرّفت لجنة أسس القياس المحاسبي "بأن القياس هو تعيين أرقام للظواهر الاقتصادية، الماضية والحاضرة والمستقبلية التي تتعلق بوحدة ومحاسبة (المنشأة) على أساس المشاهدة وطبقاً لقواعد الحساب والمنطق" (خليفة، 2007، 30).

كما عُرِف القياس المحاسبي: بأنه "تحليل الأحداث المتعلقة بأنشطة المنظمة الاجتماعية ثمّ تسجيلها في تاريخ حدوثها، ثم تتبع حركة تبادل هذه الأحداث لتحديد آثارها على المصالح أطراف التبادل على شكل وحدات نقدية تماشياً، مع فرض وحدة القياس" (بدوى، 2007، 28).

كما عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية (American Accounting Association) عام (1996)، أنّ القياس المحاسبي بأنه يتمثل في "قرن الاعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على الملاحظات الماضية والجارية بموجب قواعد محددة" (بدوى، 2007، 28).

وتبين الدراسة أن الأسس العلمية التي قام عليها القياس المحاسبي، والتي تنتقل فيها القياس من علم الفيزياء وهو الأساس في العلوم الطبيعة وأيضاً الرياضيات، ويرجع لهذا التنقل ما بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة، للموضوع القياس، والذي أرساء فيها (STEVEN) أن عملية القياس قابلة لإجراء مقابلة واقتران بين العنصر المراد قياسه وعنصر آخر الذي ذلك بأن المحاسبة ما هي إلا علم بجانب أنها فن وكان علم في وضع طريقة للقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية بأنشطتها المختلفة، ويقوم علم المحاسبة على الممارسة العلمية، وقد تطور هذا العلم، لكي يعمل على تسجيل الأحداث التي حددت فصلاً وتوضيح للأطراف المعنية، بالرغم من الصعوبات والمشاكل والطرف المتعلقة بذلك القياس.

2.2.3 القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية:

في البداية تجب الإشارة إلى أن النظام المحاسبي التقليدي اتصف بقصور واضح في مجال قياس أنشطة المنشأة ذات المضمون الاجتماعي، حيث إنه لا يزال القياس في المحاسبة المالية يعكس وجهة نظر أصحاب المصالح الاقتصادية، التي تركز على نظرية الملكية ويحصر نطاق موضوعه في المعاملات ذات التأثير المباشر بين أصحاب هذه، ويتجاهل ما عداها من معاملات قد تكون لها تأثيرات مهمة على رفاهية المجتمع. (اللولو، 2009، 51).

وقد أدى هذا القصور إلى الدعوة لمزيد من البحث الذي يستهدف اهتمام المحاسبين بالدور الذي يمكن أن تؤديه الوظيفة المحاسبية، من حيث توفير المعلومات الخاصة بالتأثيرات البيئية للوحدة الاقتصادية واستندت هذه الدعوة إلى المبررات التالية (الشحادة، 2010، 285).

- التحول نحو الاتجاه الذي يدعو إلى عد تكلفة المحافظة على البيئة وحمايتها ضمن تكلفة الإنتاج، مما يؤدي إلى دخول التكاليف البيئية والاجتماعية في دائرة الوظيفة المحاسبية.
- قبول المحاسبة تفويض المجتمع لها بحماية موارده يحتم عليها تطوير أساليبها لتوفير المعلومات كي تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ قرارات استغلال هذه الموارد وتقسيم ومتابعة هذا الاستغلال.
- الدعوة المستمرة إلى أن يكون التقدير عن المعلومات البيئية والاجتماعية جزءاً من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ويعتبر القياس المحاسبي مرتبطاً بوظيفة التحديد والاعتراف المحاسبي التي بموجبها يتم تحديد العمليات أو الأحداث التي هي صلب موضوع المحاسبة، حيث تم تعريفه على أنه عملية بمقتضاها تستطيع المؤسسة أن تتعرف على أثر الأحداث الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية التي تمت خلال الفترة السابقة على مركز المنشأة وحقوق ملاكها (عمارة، 2011، 271).

وبذلك فإن تحديد هذه الأنشطة تمثل إطاراً عملياً لتحليل عناصر تكاليف تلك الأنشطة لغرض إدخال الحسابات للوصول إلى تكامل الحسابات الاقتصادية والبيئية، وعلى الرغم من هذه الصعوبات للمشكلات الاجتماعية التي تكشف عملية تحديد الإطار العام لمجالات أو هيكل المسؤولية الاجتماعية فإن هناك مجالات إنسانية يمكن أن تمارس من خلالها المنشآت مسؤوليتها الاجتماعية وأن أبعادها تتمثل بالأنشطة الخاصة بالعاملين وأنشطة حماية البيئة والأنشطة الخاصة بحماية المستهلك وأنشطة المجتمع المحلي (عودة، 2008، 52 - 53).

ومما سبق يتضح بأنه لا توجد مقاييس محددة لقياس المسؤولية الاجتماعية مثل مقاييس الأداء المالي، ولذلك تم الاعتماد على التقارير الرسمية التي تصدرها المنشآت التي توضح أنشطتها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، وهذا التقارير تتضمن معلومات للأطراف الخارجية التي لها علاقة بالمنشأة وأنشطتها، مثل الموظفين، المستهلكين، المستثمرين وغيرهم، كما أن هذه التقارير يمكن أن تعطي دلالات على رغبة المنشأة في التقرير بصورة أكبر من المدى الذي يأخذه في الاعتبار متخذي القرارات للعوامل الاجتماعية والبيئية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولكن هذا يقلل من أهمية مثل هذه التقارير كمؤشر لقيام المنشأة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

وهناك مدخل بديل لقياس المسؤولية الاجتماعية، وهو بناء مؤشرات للمسؤولية الاجتماعية مثل مؤشر Corporate Responsibility Index (CRI)، الذي طبق أولاً في المملكة المتحدة تم في استراليا، وهذا المؤشر يتضمن المنشأة التي تقوم بأداء الأنشطة الاجتماعية طبقاً لمعايير معينة، وهذه المنشأة يجب أن تلتزم بنشر تقارير الأداء الاجتماعي، على أن يراجع هذه التقارير مراجع خارجي قبل أن يتم نشرها، (عبدالفتاح، 2010، 76 - 77)، ومن الدراسات التي استخدمت هذه المدخل دراسة: دراسة أساليب الاستقصاء لتحديد المسؤوليات الاجتماعية للمنشآت موضوع الدراسة مثل دراسة (Aupperleet, al, 1985) ودراسة (Tsoutsoura, 2004)، (Ven de Velde, 2005).

وبصورة عامة فإن قياس أنشطة المسؤولية الاجتماعية لأي منشأة ينطوي على مفهوم (فكرة العقد الاجتماعي)، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها المجتمع والقيام بنشر المنافع على جميع أفراد المجتمع وتحدد هذه المسؤولية الاجتماعية بأربعة مؤشرات تمثل أركان هيكلية للأداء الاجتماعي وهي كالآتي:

1.2.2.3 مؤشر قياس الأداء الاجتماعي للعاملين بالمنشأة:

ويشتمل على قياس جميع تكاليف الأداء خلاف الإجراءات الأساسي الذي تقدمه المنشأة للعاملين لديها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية، أو نوع وطبيعة أعمالهم، وتقوم المنشأة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء والانتماء للعاملين، كالاهتمام بحالتهم الصحية، وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما شابه ذلك من خدمات (العليقات، 2010، 45 - 46).

2.2.2.3 مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لخدمة المجتمع:

ويُعدُّ هذا النوع من التكاليف أكثر الأنواع تمثيلاً لمسؤولية المنشأة تجاه المجتمع، التي قد يتحملها دون توقع مباشر منظور للمنافع التي يمكن له أن يحصل عليها من خلالها، وهي كذلك أكثر عناصر التكاليف التي تهتم بها محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتسعى لقياسها وهي تمثل تكاليف تتحملها المنشأة لتبقيتها تجاه البيئة والمجتمع المحيط به ومن أمثلها تكاليف معالجة صرف المياه لمنع التلوث، تكاليف استبعاد المواد السامة لمنع التلوث الهواء (الساقى، نور، 2006، 202).

3.2.2.3 مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

يشمل الأداء الاجتماعي حماية البيئة مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسة المنشأة لنشاطها والتي تؤثر على البيئة، وذلك بهدف المحافظة على سلامة البيئة المحيطة بالمنشأة والمحافظة على المواد الطبيعية، ويعتبر هذا

المجال من أهم المجالات المحاسبية الاجتماعية، نظرا لما تسببه من أضرار على البيئة مثل، تلوث المياه، والهواء، والتربة والتلوث الضوضائي (جربوع، 2007، 248).

ويرى (ميدة، 2005، 294) "أن التكاليف الاجتماعية غير الملموسة تتمثل في الأضرار التي تصيب المجتمع نتيجة تلويث البيئة الذي تسببه المنشآت الصناعية مثل، تلوث الهواء وتلوث المياه وتلوث التربة والضوضاء".

وبناء على ما سبق فإن تقرير لجنة الانعكاسات البيئية لسلوك المنشآت في جمعية المحاسبة الأمريكية يشير إلى أن قياس الانعكاسات البيئية للمنشأة يعتبر من اختصاصات المحاسبين، خاصة أن الاتجاه السائد حاليا هو تحميل المنشآت تكاليف المحافظة على البيئة، بدلا من تحميلها على المجتمع، وبالتالي يتم معالجة البيانات المرتبطة بالأداء البيئي من خلال الوظيفة المحاسبية.

ويتطلب استخدام وتطبيق الأساليب المحاسبية فيما يتعلق بالجوانب البيئية، تسجيل الأحداث أو الوقائع الفعلية التي تنطوي على خطر بيئي كأساس لتوثيق المخاطر البيئية (السقا، 1999، 316).

وقد تم الاهتمام بقياس التكاليف البيئية وذلك للأسباب التالية (العبيدي، 2014، 71 - 72):

1. توفير معلومات للمنشآت الصناعية للمساعدة في عمل برامج لتخفيض التكاليف من أجل المشاركة في تحسين الأداء البيئي والتقارير عنها لتوضيح مدى الاستجابة والالتزام بالقوانين البيئية بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين صورة المنشأة.

2. ترشيد قرارات تحديد نوع المنتج، واختبار المواد الخام المستخدمة، وتصميم المنتج وطريقة التصنيع، واختبار الأسلوب المناسب للتخلص من المخلفات الخطرة، وإلغاء الأنشطة التي لا تضيف قيمة للأنشطة البيئية، ودراسة بدائل الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة والأمنة بيئياً.

3. مساعدة المؤسسة في إعداد مؤشرات بيئية لأنشطتها المختلفة، والالتزام لتحقيق الرقابة على

عناصر التلوث واتخاذ القرارات الملائمة لتخفيض معدلات هذا التلوث أو الحد منها.

4. تحديد وقياس المنافع البيئية التي يمكن أن تحققها المؤسسة من خلال برامجها وأنشطتها

المختلفة لحماية البيئة من أضرار نشاطها الصناعي، وما تستحمله من تكاليف في سبيل

إنجاز هذه البرامج والأنشطة.

ويمكن تحديد أهم الأنشطة المرتبطة بالأداء البيئي والاجتماعي في مجال المواد

الطبيعية والمساهمات البيئية على النحو التالي (حنان، 2003، 259 - 260):

1. الموارد الطبيعية:

- كفاءة استخدام المواد الخام. - كفاءة استخدام مصادر الطاقة.

- المساهمات في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

2. المساهمات البيئية: (تجنب مسببات تلوث)، (تصميم المنتجات وتقليل المخلفات)، (تخفيض التلوث).

وتكمن الصعوبة الأساسية في القياس المحاسبي لتكاليف التلوث البيئي في طبيعة الأنشطة

البيئية المراد قياسها، مما يدفع المحاسب إلى تجاهلها أحيانا، كما تكمن الصعوبة كذلك في

تحديد نطاق هذه الأنشطة، إلا أن هذه الأسباب لم تكن مبررات كافية للباحثين في علم المحاسبة

لتجاهل مثل هذه الالتزامات، خاصة وأنها في زيادة متسارعة سنة بعد الأخرى، فكان لزاما على

المحاسب القيام بعملية القياس بعد تطوير مفهومه من قبل العلماء وإمكانية تطبيق المقاييس

الكمية على الأنشطة غير الملموسة في المنشأة التي يدخل من ضمنها التكاليف والالتزامات

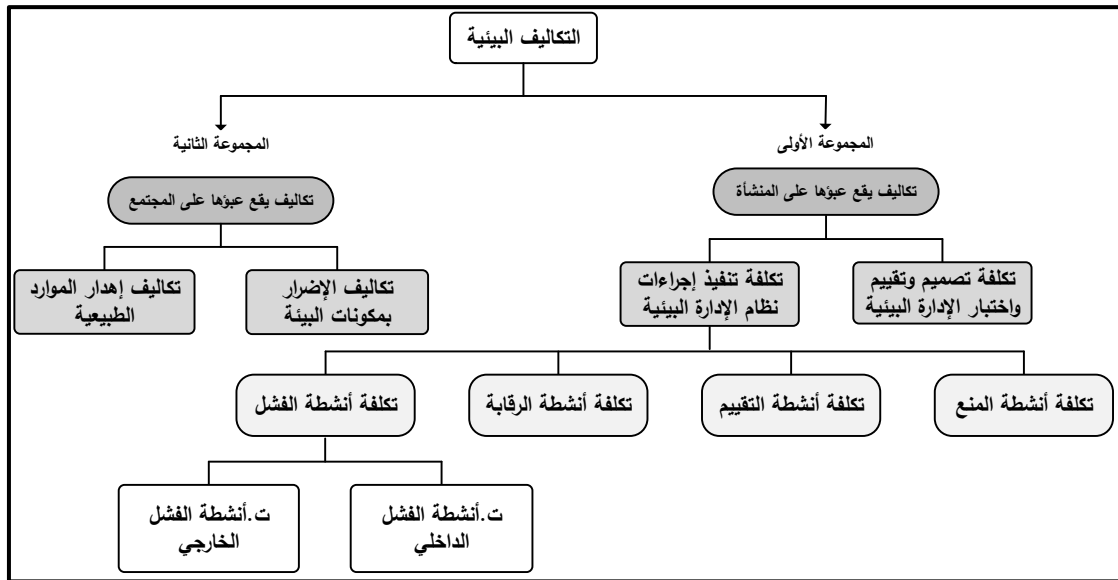
البيئية (ناصر، الخفاف، 2012، 72).

ونجد أن جل المنشآت على توافق بخصوص الأنشطة التي تضيف قيمة وكلف الأنشطة

الوقائية من جهة وبين كلف الأنشطة التي لا تضيف قيمة والأنشطة المكرسة للفحص والفشل

الداخلي والفسل الخارجي من جهة أخرى، ولذلك فإن تعزيز أنشطة الوقاية سيزيد من القيمة بينما يقلل أو يلغي الحاجة إلى أنشطة الفحص والفسل الداخلي والفسل الخارجي، إلا أنه ينبغي أن تخفض الموارد الضائعة المستعملة في الأنشطة التي لا تضيف قيمة (المسعودي، 2010، 67).

وهناك أربعة أنواع يمكن تصنيف التكاليف حسب حدوثها وهو ما بينه (عبدالرحمن، 2014، 384 - 385)، (الكشر، 2006، 62)، (بدوي، البلتاجي، 2013، 169): وهي تظهر في الشكل (1.3) وتنقسم إلى تكاليف المنع - تكاليف القياس والتقييم - تكاليف الرقابة - تكاليف الفسل (البيئي الداخلي والخارجي).



المصدر: (بدوي والبلتاجي، 2013، 169)

شكل (1.3) يوضح تبويب التكاليف البيئية للأنشطة البيئية

ويضيف (درواسي، وآخرين، 2013، 13) أن تبويب تلك التكاليف البيئية ينشأ عند قيام المنشآت بمزاولة نشاطها مما يتيح عنه مخلفات يمكن الاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة لا تخاطر بالبيئة، ولتحقيق ذلك الهدف تتحمل المنشأة تكاليف يمكن تصنيفها على أنها تكاليف بيئية ومن هذه التكاليف ما يلي:

1. تكاليف الأنشطة الوقائية للبيئة:

وهي تتمثل في التكاليف المنفقة للحفاظ على البيئة لاستدامتها وعلى التكاليف التي تحل

محل الوقاية من ضياع وتدهور البيئة، وتكون في أغلب الأحيان أقل من تكاليف الإحلال (الوقاية خير من العلاج) لأنها تكاليف صيانة البيئة من الاستهلاك وليست تكاليف استبدال لما ضاع منها أو تدهور (الصوفي وآخرون، 2012، 222):

- أنشطة متصلة بمعالجة النفايات والاشعاعات.

- أنشطة الوقاية والإدارة البيئية.

- أنشطة المواد المشتراه.

- أنشطة تكاليف التشغيل.

2. تكاليف أنشطة المنع:

ويعرف هذا النوع بالتكاليف اللازمة لمنع حدوث الآثار الناتجة عن عمليات التصنيع التي تسبب التلوث، كالعادة تصميم العمليات الإنتاجية بحيث لا يتم استخدام مواد ملوثة وضارة للبيئة وتكلفة استبدال مصادر الطاقة بأنواع أخرى أقل تلويثاً، ومراجعة تصميمات المنتجات الجديدة للتأكد من توافر متطلبات الأمان عند الاستخدام (ناصر، الخفاف، 2012، 71).

3. تكاليف أنشطة القياس والتقييم:

تتمثل في تكاليف الأنشطة التي تقوم بها المنظمة بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية، من ضمن هذه الأنشطة نجد (منصوري، 2008، 14).

- متابعة مستويات المواد السامة داخل المصنع.

- قياس ومتابعة مستويات المواد السامة المتعلقة بالأدخنة والأبخرة.

- الأنشطة المكتسبة المرتبطة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الخاصة بحماية البيئة.

والهدف من القيام بهذه الأنشطة هو قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية،

والتكاليف الناتجة عن القيام بهذه الأنشطة تسمى بتكاليف القياس والتقييم.

4. تكاليف الأنشطة الرقابية:

وتُعرّف بأنها الإجراءات التي تضعها الإدارة للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية لتحقيق أهداف المنشأة الاقتصادية والاجتماعية وتتضمن الأنشطة الرقابية السياسات والإجراءات التي تساعد في التأكد من تنفيذ توجيهات الإدارة، والأنشطة الرقابية تختلف من حيث ارتباطها بمراجعة السياسات والإجراءات (السحيري، 2008، 76).

ويضيف (الدوسري، 2011، 18) بأنها تكاليف الأنشطة التي تنفذها المنشأة لمنع إنتاج الملوثات، أو النفايات، التي تسبب تدهور الجودة البيئية ومن هذه التكاليف الدراسات البيئية، وتقييم واختيار الموردين وتقييم واختيار الآلة لمنع حدوث التلوث أو إعادة استخدام وإدارة النفايات.

5. تكاليف الفشل:

تتمثل في تكاليف الأنشطة التي تقوم بها المنشأة، بهدف إزالة وعلاج الأضرار البيئية التي سببتها والتي لم تستطع التحكم فيها، وهي تكاليف ناشئة عن قصور أنشطة الرقابة في أداء دورها، ومن ضمن هذه التكاليف نجد (منصوري، 2008، 14).

- تكاليف علاج وإزالة المخلفات البيئية التي سببتها المنشأة.

- قيمة غرامات عدم الالتزام بالشروط والمتطلبات البيئية

وتتضمن تكاليف الأنشطة التي تزاولها المؤسسة بغرض إزالة الأضرار البيئية التي حدثت بالفعل نتيجة فشل المنشأة في منعها وحصرها ورقبتها في الماضي، وتتضمن تكاليف معالجة المخلفات الإنتاجية الضارة بالبيئة سواء كانت (سائلة - غازية - صلبة) بالإضافة إلى تكاليف المترتبة على مخالفة المؤسسة لتنظيمات البيئة كالغرامات (دواسي، آخرون، 2013، 13).

ويرى معد الدراسة الحالية من خلال مؤشر قياس الأداء الاجتماعي لحماية البيئية، وهي تصنيف التكاليف التي تتكبدها المنشأة والتي تم التطرق إليها سابقا والتي يمكن الاعتماد عليها

لغرض قياس وتحليل التكاليف المرتبطة بالأنشطة البيئية، ويتوقف نوعية التكاليف على طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة نفسها، نظراً لعدم توافق جميع المنشأة على نفس النشاط الصناعي الذي تمارسه.

4.2.2.3 مؤشر أنشطة القياس للأداء الاجتماعي لأنشطة المنتج والمستهلك:

وهي الأنشطة التي تقوم بها المنشأة بهدف فحص المنتجات للتأكد من مدى مطابقتها المنتجات للمواصفات عند بداية الإنتاج وقبل أن تسلم المنتجات للمستهلك، مثل عمليات الفرز وتفتيش المنتجات أثناء عملية التصنيع وكذلك المنتجات التامة، وفحص وتقييم المخزون من المواد والمستلزمات (مساعد، 2013، 155).

ولذلك يؤدي الالتزام بالمواصفات القياسية للجودة وشروط تحقق الأمان في المنتج إلى تقليل احتمالات التعرض للإصابة عند استخدام هذه المنتجات ويوفر الحماية والأمان جراء هذا الاستخدام (الحمداني، 2011، 25).

وبهذا فإن التكاليف التي تنصب في خدمة الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة للمنتج التي من بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات هي التي تحقق حالة الرضا من قبل المستهلك (العاني، 2005، 9).

ويتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات مثل منافعها طول حياتها، أمانها وقابليتها لتقديم الخدمة أو الوظيفة المرجوة وكذلك أثرها على تلوث البيئة إضافة إلى نيلها رضا المستهلك، الصدق في الإعلان والاكتمال والوضوح عن طريق الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام، وفيما يلي عرض الأنشطة الخاصة بمجال المنتج والمستهلك (خلف، 2009، 40).

1. تحديد وتصميم المنتجات. 2. تحقيق رضا المستهلكين.

ويتضح من خلال مؤشرات القياس المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للوصول الى

قياس تكاليفها، بأن هناك مجموعة من الصعوبات لتحديد مستوى تكاليفها والتي من بينها بان تكون هناك معلومات محاسبية تكاليفه تفصيليه داخل النظام المحاسبي المطبق داخل الشركة، والتي تشمل الجوانب المتعلقة بأنشطة البيئية وأنشطة العاملين وأنشطة المنتج والمستهلك وأنشطة المجتمع المحلي، والتي بدورها تبين ما تم الاتفاق عليها، وفقاً للمعمول به داخل الشركة.

3.3 الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من التطورات التي أدت إلى ظهور التنظيمات الضخمة والكبيرة الحجم والنمو المضطرد في حجم أعمالها وتعقيد انظمتها، وتمارس هذه الوحدات الاقتصادية العديد من الأنشطة المتنوعة وتتسم بدرجة مختلفة من معدلات الربحية ودرجات المخاطرة وفرص النمو، كما يمتد نشاط بعض هذه الوحدات خارج حدود الدولة، وقد يترتب على هذا التنوع في أنشطة الوحدات الاقتصادية التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى ولذلك فقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية فقد رأي البعض أن الإفصاح المحاسبي جزء لا يتجزأ من مكون العرف المحاسبي، بينما رأي البعض الآخر أن الإفصاح المحاسبي ما هو إلا سياسة محاسبية، واعتبره آخرون بأنه معيار (الشهوبي، 2005، 14).

وبذلك يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسة والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار.

لذلك تعد البيانات المالية للمنشآت الصناعية من المصادر المهمة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية، حيث يساعد الإفصاح متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المنشآت (العلول، 2010، 15).

والإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع الوحدة الاقتصادية إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن منشطها المختلفة، ذات المضامين الاجتماعية وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة مناسبة لتحقيق ذلك، لعل أبرز الأنشطة التي لها أثر مباشر على المجتمع، هي التي تحقق له منافع اجتماعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. أنشطة خاصة بالعاملين.

2. أنشطة خاصة بالمنتج والمستهلك.

3. أنشطة خاصة بالمجتمع المحلي.

4. أنشطة خاصة بالبيئة.

ولذلك فإن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا يواجه مشكلة تحديد ماهية المسؤولية الاجتماعية أو كيفية قياس تكاليف ومنافع الأنشطة الاجتماعية فحسب، وإنما تتعدى ذلك لتشمل كيفية الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية في التقارير المالية الخارجية، (ابوسمرة، 2009، 41).

1.3.3 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يركز موضوع الإفصاح على توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة، الوضع المالي للمنشأة دون تضليل، بشكل يسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمنشأة سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر في اتخاذ قراراته (ابوحمام، 2009، 48).

ويعرف الإفصاح في الاصطلاح المحاسبي بأنه الكشف عن المعلومات المالية وغير المالية وبيانها في التقارير وتقدم للمستفيدين والمهتمين بمنشآت الأعمال، ومن الناحية أخرى فإن

الإفصاح يعنى أن تصل مستخدمى المعلومات المحاسبية كلُّ الحقائق المهمة والملائمة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات، ويمكن تحقيق ذلك إما في القوائم المالية أوفي شكل ملاحظات بالقوائم المالية (سليم، عثمانه، 2006، 194).

كما عرفت لجنة مكونة من مجموعة من خبراء المحاسبة والتقارير الدولية بأن الإفصاح المحاسبي هو الشروحات والإيضاحات الإضافية الخاصة ببند التكاليف والالتزامات البيئية التي تتضمنها الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر، على أن تكون هذه الايضاحات مقابل كل بند أو بملاحق خاص ويجب تحديد أهمية البنود وطبيعة كل بند (عثمان، 2011، 47).

كما عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) الإفصاح بأنه "احتواء القوائم المالية، على المعلومات الضرورية والمناسبة، لإعطاء مستخدمى القوائم المالية معلومات غير مضللة وايضا صورة واضحة عن اوضاع المنشأة، وايضا عرف على انه الإفصاح في إعداد القوائم المالية وعن المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية لأغراض التشغيل الامثل لأسواق رأس المال" (الجبورى، 2012، 269).

ولذلك يعتبر الإفصاح مفهوما مرنا تتغير متطلباته من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر، حيث يرتبط تقييم الإفصاح في مجتمع معين بمعيار احتياجات الطوائف المختلفة المعنية بالمعلومات في ذلك المجتمع وهو ما أدى إلى ظهور العديد من التعريفات والمفاهيم للإفصاح المحاسبي، إلا أنه بغض النظر عن المفهوم المستخدم فإن الإفصاح المحاسبي يجب أن يكون هو هدف القوائم المالية بعد تحديد من تقدم له هذه المعلومات.

ومما سبق تبين الدراسة الحالية الآتي:

– الإفصاح المحاسبي هو بيان كل ما يحتاج اليه مستخدمو التقرير المالية بشكل لا يضر بالمنشأة.

– الإفصاح المحاسبي هو أداة من أدوات الاعلام للأطراف ذات العلاقة بالمنشأة سواء داخليين وخارجيين.

– الإفصاح المحاسبي وخصوصا عن الجوانب الاجتماعية يعبر عن التزام المنشأة بالإفصاح عن ادائها الاجتماعي.

– الإفصاح المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية تهتم به جميع الاطراف التي تقع المنشأة في حيزها الجغرافي.

4.3 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي ظهر اتجاه قولي يدعو إلى ضرورة التزام المنشأة نحو المجتمع الذي تعمل فيه ولم يعد تقييم الأداء الاقتصادي ومعيار الربحية هما الأساسان الوحيدان في توجيه قرارات الاستثمار، والحكم على كفاءة الأداء، بل ظهرت مفاهيم جديدة تؤكد أن المنشأة في شكلها الحديث لها طبيعة اجتماعية، وأن مسؤوليتها تمتد إلى جميع قطاعات المجتمع الذي تعمل فيه، وظهرت جوانب عقائدية وأخلاقية واجتماعية كثيرة قد تؤثر بالفعل على قرارات الاستثمار والحكم على كفاءة الأداء، هذا بالإضافة إلى تزايد الضغوط من الفئات العديدة في المجتمع على المنشآت للإفصاح عن أثر قراراتها وعملياتها على المجتمع واطهار مدى وفائها بمسئولياتها الاجتماعية، كما ازداد أيضا الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى إدارة المنشأة نفسها والإفصاح عن ذلك في تقاريرهم المنشورة.

ويمثل الأداء الاجتماعي للمنشأة فيما تقوم به من جهود لزيادة المنافع الاجتماعية لتخفيض التكاليف الاجتماعية من خلال الأنشطة والبرامج المختلفة، وعلى هذا الأساس فإن الأداء الاجتماعي له شقان هما: الجهود المبذولة والإنجازات المحققة، ولذلك فإن المحاسبة الاجتماعية

هي إحدى الوسائل التي تهدف إلى بيان آثار أنشطة وتصرفات المنشأة الاقتصادية على المجتمع من خلال بيان التكاليف لهذه الأنشطة (الشهوبي، 2005، 56).

وهناك العديد من الاستراتيجيات التي اتبعتها الوحدات الاقتصادية للوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية من أهمها (محمد، 2010، 15):

- الاستراتيجية الدفاعية: وهي وفاء الوحدة الاقتصادية بالحد الأدنى من التزاماتها البيئية والاجتماعية بناءً على المتطلبات القانونية لتجنب التعرض للغرامات والجزاءات القانونية.
- الاستراتيجية التوفيقية: وهي أن تفي الوحدة الاقتصادية أخلاقياً بمسؤوليتها البيئية والاجتماعية دون ضغوط قانونية ولكن رغبة منها في تحسين صورتها أمام المجتمع.
- الاستراتيجية الاستباقية: وهي تحمّل الوحدة الاقتصادية لكافة مسؤوليتها البيئية والاجتماعية تجاه المجتمع قبل التعرض لأي ضغوط أو تشريعات.

وترى الدراسة أنه إذا ما تبنت المنشأة إحدى الاستراتيجيات السابقة فإنه يلزم تحديد تلك المنشأة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي أشرنا إليها في الفصلين السابقين وذلك من أجل الإفصاح عنها وهي:

1. أنشطة خاصة بالعاملين.
2. أنشطة خاصة بالمنتج والمستهلك.
3. أنشطة خاصة بالمجتمع المحلي.
4. أنشطة خاصة بالبيئة.

5.3 مؤشرات الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية:

يتكون مؤشر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خمسة مؤشرات رئيسية يتفرع منها عدد من المؤشرات وهي (الفرح، الهنداوي، 2011، 282).

1. الإفصاح عما تقدمه المنشأة للموظفين حيث يندرج تحت هذا البند جميع ما يتعلق بالموظفين من الرواتب الإضافية والمكافآت والتأمين الطبي والسلامة المهنية وتعويض نهاية الخدمة

والتدريب وقروض الاسكان.

2. الإفصاح عما تقدمه المنشأة للمجتمع المحلي، ويندرج تحت هذا البند توفير فرص العمل، والدعم المالي لأهالي المنطقة المجاورة للمنشأة، والمنح والقروض الدراسية، والتبرعات ودعم البحث العلمي، ودعم الندوات.

3. الإفصاح عن مدى مساهمة المنشأة في حماية البيئة من التلوث ويدخل من ضمنها تدوير النفايات واستخدام مصادر الطاقة وتوفيرها.

4. الإفصاح عن المنتجات وحماية المستهلك، ويندرج هذا البند الخطط المستقبلية لتطوير المنتج، وأمان المنتج بالنسبة للمستهلك وتوفير المعلومات عن جودة المنتج ويتضمن هذا البند مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك.

6.3 أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية:

لقيت أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعية للوحدة تشجيعاً من قبل المنظمات والجمعيات والمحاسبين الذين يعترفون بأن القوائم المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لذلك أوصت بتشجيع أن تتضمن القوائم المالية المنشورة مثل هذه المعلومات، ويمكن تلخيص اتجاهات العرض في أسلوب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية في اتجاهين هما (قطاطى، 2012، 44):

1.6.3 تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المالية:

• إعداد التقارير الوصفية:

وهي تتضمن شرحاً للمساهمات الاجتماعية للوحدة والتأثيرات الناشئة عنها ومتمثلة في الأضرار والمنافع الاجتماعية، وتعد مثل هذه التقارير في حالة وجود صعوبة في قياس الأنشطة

من قبل المحاسبين، والإفصاح في هذه التقارير يعتمد على درجة كفاءة صانع التقرير وهناك عدة ملاحظات عن هذا النوع من التقارير منها (ارديني، 2006، 158).

- ان الإفصاح في هذه التقارير يعتمد على القدرة في صياغة الأنشطة الاجتماعية ووصفها.
- صعوبة التحقق من صحة البيانات الواردة فيها وإخضاعها للمراجعة.
- لا يمكن استخدام في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية.

• تقارير تفصح عن جانب التكاليف الاجتماعية فقط:

وفيه يتم إعداد تقارير تعرض التكاليف الاجتماعية، وتقتصر هذه التقارير على عرض ما أنفقتة المنشأة من تكاليف على كل مجال من مجالات الأنشطة الاجتماعية دون الإفصاح عن قيمة المنافع التي حققتها تلك الأنشطة بسبب صعوبة قياس تلك المنافع.

• تقارير تفصح عن جانب التكاليف والمنافع الاجتماعية:

وهو أسلوب لعرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع للأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع (ابوسمرة، 2009، 49).

ولذلك فإن هذه المجموعة من التقارير تتضمن كلاً من التكاليف والمنافع الاجتماعية بحيث تعطى صورة كاملة عن الأداء الاجتماعي للمنشأة (غميض، 2007، 38).

2.6.3 الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد:

يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة إعطاء صورة شاملة عن الأداء الكلي للمنشأة وذلك بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والمعلومات المالية في تقرير واحد، على أن يكون هذا

الإفصاح ضمن إطار التقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي، بحيث تصبح المعلومات الاجتماعية جزءاً من المعلومات المالية (الشهوبى، 2005، 62).

ويرى (محمد، 2004، 291)، أن الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بجانب المعلومات المالية في تقرير واحد يمثل الخيار الأنسب للأسباب الآتية:

1. أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر على نتيجة النشاط الاقتصادي ومن ثم يجب أن تعكس الأنشطة الاجتماعية في التقارير المالية، وإلا أصبحت نتائجها مضللة، فتكاليف برنامج تقوم به المنشأة اختيارياً أو إجبارياً، يعتبر عبئاً على إيرادات المنشأة عن الفترة المالية، وبالتالي يخفض من صافي أرباح هذه الفترة مما يلزم بضرورة إظهاره في التقارير المالية، وهنا جاءت تطبيقاً لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

2. نظراً لأن المنشأة وحدة واحدة لا تتجزأ فإن كلاً من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر متكاملة وتعتبر معاً الأهداف الكلية للمنشأة.

وتتفق الدراسة الحالية مع هذا الإفصاح، حيث أن منشآت الاعمال تقوم بالإفصاح عن بعض العمليات الاجتماعية، مالياً ضمن القوائم الختامية لديها، رغم قلة ادركها لكونها عمليات اجتماعية، وهو ما يجعل القوائم المالية تعطى نظرة شاملة عن ادائها الاجتماعي والاقتصادي، لكافة الاطراف المستفيدة من تلك التقارير.

7.3 المعلومات المتعلقة بالأنشطة المسؤولة الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها:

وهناك مجموعة من المعلومات المحاسبية المتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية الواجب

الإفصاح عنها وتنقسم إلى:

1.7.3 المعلومات المتعلقة بحماية البيئة المحيطة بالمنشأة: (حنان، 2003، 256 – 257)

يتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمنشأة، بحيث تتم الرقابة على

التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية، وتوجيه البحث عن تقنيات ذات كفاءة تساعد في تخفيض استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد والتقليل من الهدر والتالف.

ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المنشأة بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة، واتباع تقنيات تخفيض كمية المخلفات، ومساهمة المنشأة في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة، ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها، ويمكن تحديد أهم الأنشطة المرتبطة بالأداء البيئي والاجتماعي.

- **الموارد الطبيعية:** (كفاءة استخدام المواد الخام)، (كفاءة استخدام مصادر الطاقة)، (المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة).
- **المساهمات البيئية:** (تجنب مسببات التلوث)، (تصميم المنتجات بما يكفل تقليل المخلفات)، (التخلص من المخلفات).

2.7.3 المعلومات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية:

ويتضمن الآتي (بدوى، 2012، 86):

- **سياسات التوظيف:**
 - توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع.
 - قبول توظيف الطلاب أثناء العطلة الصيفية.
 - قبول توظيف الأفراد المُعاقين.
- **تحقيق الرضا الوظيفي:**
 - منح العاملين أجوراً ومرتباً تحقق لهم مستوى معيشياً مناسباً.
 - اتباع سياسة للترقي تعترف بقدرات كل العاملين وتحقق فرصاً متساوية للترقي.

- إعداد برامج تدريب لزيادة مهارة العاملين.
- المحافظة على استقرار العمالة بالصيانة المستمرة للمعدات وجدولة الإنتاج بحيث يمكن الحد من البطالة.
- تهيئة ظروف للعمل تتصف بالأمن.

3.7.3 المعلومات المتعلقة بتحسين جودة المنتج وحماية المستهلك:

ويتضمن بعض أو كل الأشكال التالية (ميدة، 2005، 298 - 297):

- **عبوة المنتج:** يجب توضيح بعض البيانات الأساسية على عبوة المنتج كطرق الاستخدام وحدود الاستخدام وفترة الصلاحية، وكمية المحتويات.
- **ضمان المنتج:** إذا كانت المنشأة تعطي ضمانا لمنتجاتها، فيجب أن يكون هذا الضمان حقيقيا يتضمن إصلاح المنتجات واستبدالها دون مقابل مادام السبب هو عيب أو قصور، راجع للعملية الإنتاجية، وليس بسبب سوء استخدام المستهلك، وهذا يتطلب ضرورة توفير مراكز خدمة لهذه المنتجات.
- **الاستجابة للشكاوى من المنتج:** يجب الاستجابة لجميع شكاوى المستهلكين بدراستها وتوفير الحلول المناسبة لها.
- **برامج إعلامية:** يجب القيام ببرامج إعلامية لتوفير معلومات للمستهلكين عن خصائص المنتج وطرائق ومجالات استخدامه والتغيرات المزمع إجراؤها على المنتج.
- **جودة المنتج:** يجب الرقابة الفعالة على جودة المنتج، كما يجب عدم إنتاج منتجات قصيرة العمر، إذا أمكن إنتاجها كي تعمل مدة اطول.
- **أمان المنتج:** يجب تصميم المنتجات وتعبئتها بشكل يحقق أمان المنتج، ويؤدي إلى تقليل احتمالات التعرض لأي إصابة عند استخدام المنتج.

- **صدق الإعلانات عن المنتج:** يجب أن تراعى المنشأة الصدق في الإعلان عن منتجاتها، ويجب ألا يتضمن الإعلان عن منتجاتها أي أمور قد يساء فهمها وتسبب تضليل المستهلك.
- **البحوث التسويقية:** يجب القيام بالبحوث التسويقية لتوفير الحاجات الاجتماعية للمستهلكين وتجنب المشكلات الاجتماعية أو البيئية.

4.7.3 المعلومات المتعلقة بخدمة المجتمع المحلي والمساهمات العامة:

يتضمن بعض أو كل ما يلي (اردينى، 2006، 162):

- دعم الهيئات الصحية والهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، دعم المؤسسات التعليمية.
- دعم المؤسسات والهيئات المعنية بشؤون الأنشطة الثقافية.
- المساهمة في رصف الطرق وإنشائها.
- توفير وسائل نقل للعاملين.
- إنشاء برامج لمكافحة الأوبئة والأمراض.
- رعاية المعوقين وأصحاب العاهات.
- رعاية الطفولة والمسنين.

ويمكن أن تبين الدراسة الحالية بأن تكاليف المساهمات التي تخص أنشطة المجتمع المحلي على سبيل المثال إنشاء روضات لأطفال العاملات بالمنشأة وأيضاً إنشاء حدائق ومسطحات خضراء داخل المدن الموجود بها المنشأة، كما أيضاً تقليل البطالة من خلال التوظيف، وتقديم المساعدات للمؤسسات المجتمعية المدني، وإيفاد الطلاب المتفوقين داخل المؤسسات التعليمية والكليات.

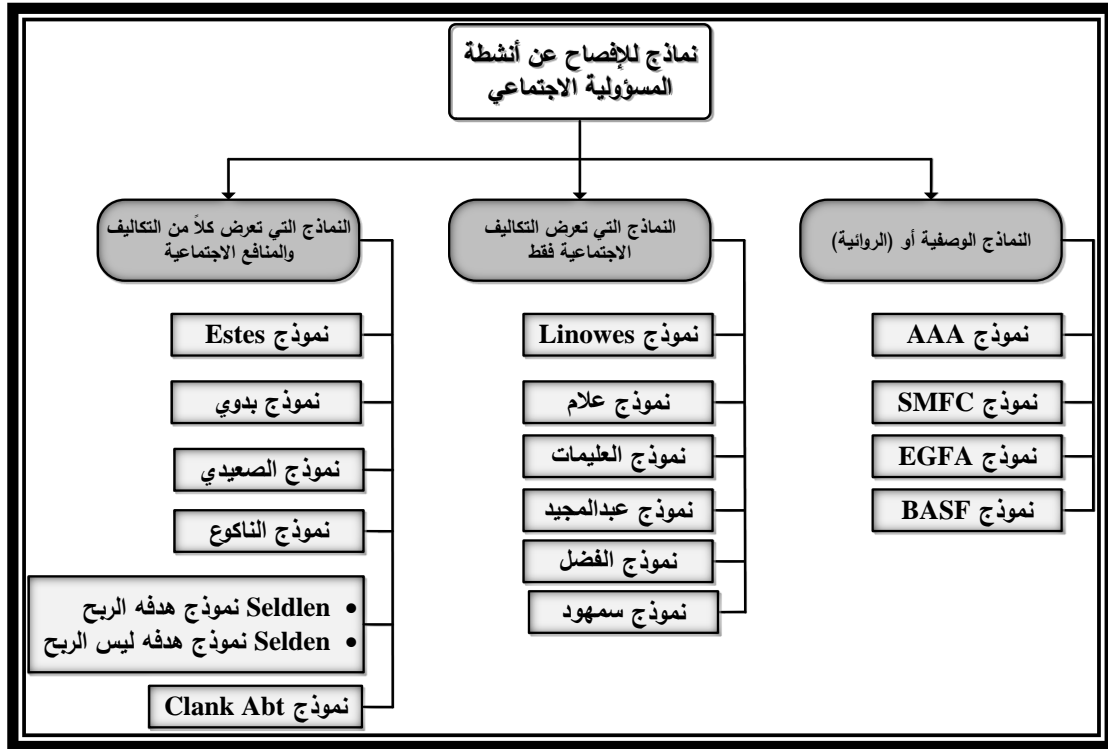
كذلك فإن الدراسة تبين أن الأنشطة البيئية والاجتماعية، لها طبيعة متحركة وغير ثابتة وذلك لاختلاف المنشآت وطبيعة نشاطها والوسط الموجودة به، وعلى الرغم من الصعوبات التي

تكتنف عملية تحديد تلك الأنشطة الاجتماعية، والتي تتمثل في المجالات الأساسية، التي تفصح عنها تلك المنشآت، وتتمثل في الأنشطة البيئية وأنشطة العاملين (الموارد البشرية) وأنشطة المنتج والمستهلك والأنشطة الخاصة بالمجتمع المحلي، وهذا ما أشرنا إليه في السابق من الدراسة.

8.3 نماذج الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

قد تم تقسيم النماذج المحاسبية للتقرير عن الأنشطة البيئية والاجتماعية إلى ثلاثة نماذج؛

والشكل رقم (2.3) يبين هذا التقسيم.



المصدر: إعداد الباحث

الشكل رقم (2.3) يوضح النماذج المحاسبية للإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية

وسيتم التطرق لكل منها بشكل من التفصيل فيما يلي:

1.8.3 النماذج الوصفية (الروائية):

تعتبر هذه النماذج من أكثر نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية شيوعاً في

الاستخدام، فهي تتضمن وصفاً للأنشطة التي قامت بها المنشأة، بالوفاء بالتزامها تجاه المجتمع،

ولا تشمل هذه النماذج على تحليل للتكلفة الخاصة بهذه الأنشطة ولا قيم المنافع المتحققة منها،

وتتمثل هذه النماذج المرحلة الأولى من مراحل تطور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، ولقد اقترحت مثل هذه التقارير الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) عام 1973م، والإفصاح في مثل هذه التقارير يعتمد على درجة كفاءة صانع التقرير، وهناك عدة ملاحظات عن هذا النوع من التقارير يجب أن تؤخذ في الاعتبار (حنيو، 2009، 56 - 57).

- إن الإفصاح في مثل هذه التقارير يعتمد على القدرة في صياغة الأنشطة الاجتماعية.

- صعوبة التحقق من صحة البيانات الواردة فيه وإخضاعها للمراجعة.

- لا يمكن استخدامها في إجراء مقارنات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة.

وفيما يلي عرض لأهم النماذج الوصفية:

1. نموذج الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA):

ظهر نموذج الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) عام 1973م (أنظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 1) حيث شمل نموذجه على أربع صفحات، تحت عنوان (نحو المحاسبة الاجتماعية) وقد قدم على الشركة الأمريكية (Eastenn Fuel)، حيث تضمن معلومات عن الأمن الصناعي، وتوظيف الأقليات، والإعانات والرواتب الخاصة بالعجزة، وقد تم التعبير عن هذه المواضيع في صورة كمية غير مالية، وأعد هذا التقرير عام (1973م)، وقورن بينه وبين بيانات عامي (1971 - 1972م)، بالإضافة إلى الصيغة التي استخدمتها شركة (ScoviiManuf) الأمريكية للإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية في تقريرها الذي كان تحت عنوان (تقرير العمل الاجتماعي).

وقد بيّن (الولو، 69، 2009) أن هذا التقرير تعد من أكثر الأشكال شيوعاً في عملية التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للمنشأة، ويمكن عرض تقرير كهذا على شكل ميزانية ذات أصول وخصوم، تبين الأصول الجوانب الإيجابية التي قدمتها المنشأة، بينما تمثل الخصوم

السليبات التي تحتاج إلى حل (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 1) ويضيف (العليمات) أن هذا النموذج يقوم على الإفصاح الروائي لجهود المنشأة في حل المشاكل البيئية والاجتماعية وأوصت بتضمين القوائم المالية، ملاحظات هامشية عن الجهود التي تخص الرقابة على التلوث، والحد المسموح به، وحل المشاكل البيئية، ويلاحظ بأن هذا النموذج يركز اهتمامه حول توفير المعلومات المتعلقة بمشكلة التلوث البيئي فقط، وهو الأمر الذي يجعله غير مفيد في تقييم الأداء الاجتماعي ككل للمنشأة بمجالاته المختلفة وبررت اللجنة بأنها ترى ضرورة تشجيع المنشآت على الإفصاح عن مساهمتها في حل المشاكل البيئية والاجتماعية مستقبلا عن طريق نموذج يكون قابلا للتطبيق (العليمات، 2010، 95 - 96).

2. نموذج (SMFC):

قدمت هذا النموذج الشركة الأمريكية (Scovil Manufacturing Company) حيث عرف بنموذج (SMFC)، ويقوم على تصنيف الأنشطة الاجتماعية إلى فئتين وصفيتين، تختص الأولى بالأنشطة التي لها تأثيرات بيئية اجتماعية إيجابية، بينما تختص الفئة الثانية بالأنشطة التي لها تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية، (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 2) (سمهود، 2003، 68).

3. نموذج (EGFA): (بدوى، 2012، 100 - 101) (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 3)

يقوم هذا النموذج على توفير معلومات كمية مقارنة في مجالات أربعة هي، الأمن الصناعي، وتشغيل الأقليات، والمساهمات الخيرية، والمعاشات، حيث يعرض النموذج أداء المنشأة في المجالات الأربعة بمقارنة أدائها في السنة المعدة عنها التقرير بأدائها في السنة السابقة لها.

4. نموذج BASF (باسف):

يقوم هذا النموذج الذي أعدَّه بشركة ألمانية سنة (1995م) (انظر الملحق رقم 1، الجدول

رقم 4) على توصيل المعلومات عن أثر المنشأة على الرفاهية للعاملين والمجتمع المحلي والبيئة، ويعتمد على مقاييس غير مالية بجانب المقاييس المالية للأداء، ويقوم بالإفصاح عن العاملين بحسب التخصص وذلك لتحديد الصناعات والأنشطة التي تجذب المستثمر الأجنبي اقتصادياً، والشكل التالي يوضح قيام نموذج باسف بالإفصاح عن العاملين.

ونجد أن هذه النماذج قد اعتمدت على مقاييس غير مالية (روائية) وهذا طبعاً بجانب المقاييس المالية المحدودة التي استخدمت في تقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة (فريدك تشوى وآخرين، 2004، 210 - 211).

وبتحليل تلك النماذج الوصفية (الروائية) تبين الدراسة الحالية نجدها أنها قد اختلفت في تصنيف تلك الأنشطة الاجتماعية أيضاً اختلاف في أشكال تلك التقرير، ويرجع ذلك إلى اختلاف نشاط كل وحدة اقتصادية، بالرغم من أنها تعد المحاولات الأولى للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، وذلك في محاولة علم المحاسبة، توفير المعلومات، للإدارة المختصة وعكس تلك البيانات الاجتماعية، في صورة قوائم اجتماعية تفيد الأطراف المهتمة بالأداء الاجتماعي للمنشأة سواء كانت داخلياً أو خارجياً، وذلك بشكل وصفي وتعتبر هذه النماذج هي الأولى في إظهار الأنشطة التي تمارسها المنشأة (البيئية والاجتماعية).

2.8.3 النماذج التي تعرض التكاليف الاجتماعية فقط:

1. نموذج لونيوز (Linowes):

اعتمد (Linowes) على قائمة تستند على أسلوب القياس النقدي لتكاليف الالتزامات الاجتماعية، تعد بشكل دوري وبصورة منفصلة عن التقارير المالية التقليدية، أطلق عليها (قائمة النشاط الاقتصادي - الاجتماعي) وتغطي هذه القائمة الالتزامات الاجتماعية للأفراد والبيئة والمنتج وكل مجال من هذه المجالات يضم نوعين من التكاليف (الشكرى، 2012، 245 - 246).

- التكاليف الاجتماعية الالزامية التي كان ينبغي أن تتحملها الوحدة ولكن تم تجنبها، نتيجة عدم قيام الوحدة بالأنشطة الاجتماعية وأطلق عليها الأضرار.
- التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل القيام بأهداف اجتماعية، وهي مزايا اجتماعية من وجهة نظر المجتمع. (أنظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 5).

2. نموذج (علام):

حدد (علام) الهدف من هذا النموذج في الإفصاح عن التكاليف المترتبة عن وفاء ثلاث من أكبر منشآت التصنيع في مصر بمسؤوليتها الاجتماعية سواء كانت مسؤوليات إلزامية أو اختيارية وأطلق على هذا النموذج اسم "قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي" وأوضح أنه يجب إعدادها بشكل منفصل عن القوائم المالية التقليدية، وتقوم فلسفة النموذج على أن الأداء الاجتماعي للمنظمات يغطي ثلاثة مجالات من الأنشطة هي الأنشطة الخاصة بالأفراد العاملين، والأنشطة الخاصة بخدمة العملاء والأنشطة الخاصة بالمجتمع بصفة عامة ومن بينها الأنشطة الخاصة بالرقابة على البيئة (سمهود، 2003، 74). (أنظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 6).

3. نموذج العليمات:

قدم نوفان العليمات في دراسته القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث كانت الشركة محل الدراسة (شركة مصفاة البترول الأردنية) وقد اشتمل هذا النموذج على توفير بيانات عن التكاليف فقط، وعلى أن يترك قياس المنافع الاجتماعية لنظم أخرى من داخل وخارج المنشأة، واعتمد هذا النموذج في عملية قياسه للتكاليف على القياس المباشر وغير المباشر، كما أنه اعتمد على القياس متعدد الأبعاد ويبني هذا النموذج على التكاليف التي تتحملها المنشأة في كل مجال من مجالات الأنشطة الاجتماعية

الأربعة وهي أنشطة العاملين، وأنشطة المجتمع المحلي، وأنشطة البيئة المحيطة، وأنشطة المنتج والمستهلك (العليمات، 2010). (أنظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 7).

4. نموذج عبد المجيد:

يقوم هذا النموذج على أساس تحقيق التكامل بين المعلومات الاجتماعية والمعلومات المالية وذلك عن طريق الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في التقارير المالية التقليدية، وذلك على أساس أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل على نتائج النشاط الاقتصادي، ومن ثم يجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية، وأن المنشأة وحدة واحدة لا تتجزأ ومن ثم فإن كلاً من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية تعتبر متكاملة وتمثل مع الأهداف الكلية للمنشأة (محمد، 2010، 65)، (أنظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 8).

ويضيف (الحمداني) أن طريقة عرض كل من المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية يرجع إلى الأسباب التالية (الحمداني، 2011، 214 - 215).

أن الأنشطة البيئية تؤثر بالفعل على نتائج النشاط الاقتصادي وتتأثر به مما ينعكس على التقارير المالية التقليدية وإلا أصبحت نتائجها مضللة.

إن الوحدة الاقتصادية تعتبر وحدة واحدة لا تتجزأ ومن ثم فإن كلاً من أهدافها الاقتصادية والبيئية تعتبر متكاملة وتمثل مع الأهداف الكلية للوحدة وعليه يجب أن يتضمن أداء الوحدة كلا من المعلومات الاقتصادية والمعلومات البيئية مما يتيح لمستخدمي القوائم المالية المعلومات والعلاقات المتداخلة بين كل نوع من أنواع النشاط الاقتصادي والبيئي وأن يقيموا الأداء الكلي للوحدة نموذج الفضل:

لا يختلف النموذج الذي اقترحه الفضل لمنشأة الأعمال العراقية من حيث الجوهرية الفكرية عن النماذج السابقة ولاسيما نموذج عبد المجيد، إلا أنه أضاف (الفضل) دمج الأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية في تقرير واحد اصطلح عليه "بكشف العمليات الجارية الاقتصادية الاجتماعية" وقد بوب الأنشطة الاجتماعية إلى المجالات الأربعة المذكورة أنفاً وجاءت نتائج تلك الأنشطة الأربعة في كشف العمليات الجارية الاقتصادية والاجتماعية بعد نتائج النشاط الاقتصادي، (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 9) (الزين، 2013، 35).

5. نموذج سمهود:

اشتمل هذا النموذج على تعديل حساب التشغيل وذلك بإضافة تكاليف العلاج وتكاليف منع الآثار السلبية لنشاط الوحدة الاقتصادية، ثم يعد حساب و الخسائر على ثلاث مراحل، الأولى للوصول إلى الدخل الاقتصادي، والمرحلة الثانية تتضمن التكاليف الاجتماعية الالزامية وصولاً إلى الدخل الاقتصادي الأساسي، والمرحلة الثالثة تتضمن التكاليف الاجتماعية الاختيارية وصولاً إلى صافي الدخل الاقتصادي الاجتماعي الكلي، هذا بالإضافة إلى إعداد قائمة تسمى (قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي) تفصيلية لإجمالي بنود التكاليف الاجتماعية الداخلية والخارجية الإلزامية والاختيارية الواردة بحساب الأرباح والخسائر الاقتصادي - الاجتماعي بما يخص الفترة حسب المجالات المحددة للأنشطة الاجتماعية من قبل جهات الاختصاص (الناكوع، 2009، 81). (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 10).

3.8.3 النماذج التي تعرض كلا من التكاليف والمنافع الاجتماعية:

1. نموذج ESTES:

لا يختلف النموذج الذي اقترحه (Estes) وأطلق عليه تسمية (تقرير التأثير الاجتماعي) (Social Impact Statement) كثيراً عن النموذج الذي اقترحه (Linowes) فالاثان يتخذان من وجهة نظر المجتمع أساساً في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمنشأة، إلا أن هذا ما جعل النموذج يختلف عن النموذج السابق له، هو اهتمامه بالمنافع الاجتماعية إلى جانب التكاليف

الاجتماعية، ومحاولته قياس صافي الإسهام الاجتماعي للمنشأة عن طريق مقابلة المنافع الاجتماعية، بالتكاليف الاجتماعية، أي عن طريق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 11) (ابوسمرة، 2009، 50 - 51).

2. نموذج بدوي:

يهدف النموذج إلى تحديد وقياس وعرض المساهمات البيئية والاجتماعية الموجبة والسالبة للمنشأة في العمليات التي تدور في نطاق المجالات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، التي تتمثل في مجال المساهمات البيئية، ومجال المساهمات العامة، ومجال الموارد البشرية، ومجال المنتج وذلك بالاعتماد على مدخل متعدد الأبعاد في القياس والعرض المحاسبي، باعتباره أكثر المداخل تفضيلاً من حيث إمكانية التطبيق العملي (انظر الملحق رقم 1، الجدول 12) (سمهود، 2003، 83).

3. نموذج الصعيدي:

يقوم هذا النموذج على اقتراح قائمة أطلق عليها "قائمة المقابلة بين الأعباء والمنافع الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع، ويتم إعداد هذه القائمة استناداً إلى نفس الأسس التي يعتمد عليها إعداد "قائمة التأثير الاجتماعي" التي اقترحها (Estes) وإن كان النموذج أعاد تبويب عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية التي احتواها نموذج (Estes) بطريقة معينة بهدف توحيد مراحل القياس المتتابة على مستوى الوحدة الاقتصادية حتى يمكن إعداد قائمة للمقابلة بين الأعباء والمنافع على المستوى القومي بتجميع قوائم الأنشطة المتجانسة على المستوى الجزئي (أنظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 13) (بدوي، 2012، 123).

4. نموذج الناكوع:

يهدف هذا النموذج إلى قياس الإسهام الاجتماعي للوحدة الاقتصادية والمتمثلة في الأثر على الوحدة الاقتصادية والمجتمع والبيئة المحيطة واشتمل النموذج تحميل التكاليف الاجتماعية المتعلقة بالإنتاج في حساب التشغيل المسماة بقائمة "حساب التشغيل الاقتصادي - الاجتماعي" كما أنه يقوم على تحديد المنافع للوحدة الاقتصادية والمجتمع والبيئة المحيطة، بالإضافة إلى مقابلتها بالتكاليف الاجتماعية التي تتفق على الوحدة الاقتصادية وتسمى "بقائمة التكاليف والمنافع الاجتماعية" كما أن هذا النموذج يعتمد على القياس النقدي كلما أمكن ذلك، ويقسم هذا النموذج مجالات الأنشطة الاجتماعية إلى أربعة أنشطة وهي أنشطة العاملين، أنشطة المجتمع، أنشطة البيئة، وأنشطة المستهلك، كما يقوم بمقابلة الأصول الاجتماعية بالتزامات الاجتماعية وذلك "بقائمة الميزانية العمومية الاجتماعية الإجمالية" (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 14) (الناكوع، 2009).

5. نموذج سيدلر (Seidler):

وينقسم هذا النموذج إلى قسمين وهم كالتالي:

أ. نموذج (Seidler) للوحدات الاقتصادية غير الهادفة للربح:

اقترح سيدلر نموذجاً لقائمة دخل اجتماعية (Social Income Statement) وتكون هذه القائمة مكتملة للقوائم التقليدية، ويعتمد النموذج على القياس النقدي فقط ولا يتضمن أي معلومات وصفية أو كمية غير مالية، ويتم توصيل إلى صافي الدخل الاجتماعي عن طريق إضافة المخرجات الاجتماعية المرغوبة اجتماعياً وغير المباعة مثل تدريب العاملين وتحسين صحة العاملين... الخ إلى صافي الربح الاقتصادي، ويخصم من ذلك الآثار الاجتماعية غير المرغوبة اجتماعياً مثل تكلفة أضرار التلوث وأضرار المشكلات الصحية الناتجة عن استخدام المنتجات (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 15) (سمهود، 2003، 87 - 88).

ب. نموذج (Seidler) للوحدات الاقتصادية الهادفة للربح:

يهتم هذا النموذج بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح، حيث يتم حساب الدخل الاجتماعي عن طريق صافي الربح الاقتصادي مضافاً إليه التأثيرات المرغوب بها اجتماعياً ولم يحصل على مقابل نقدي لها، مطروحا منه التأثيرات غير المرغوب بها اجتماعياً ولم يسدّد مقابل نقدي لها (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 16) (مؤيد الفضل، وآخرون، 2003).

6. نموذج Clark abt:

اقترح هذا النموذج لشركة الاسمنت الهندية المحدودة (Ciark .Abtand Associates) سنة (1981م) الذي أطلق عليه نموذج (Abt)، وسمي أيضا الإعلام عن المسؤولية الاجتماعية وهي محاولة لعرض صورة شاملة للتفاعل ما بين المنشأة وبيئتها الخارجية (انظر الملحق رقم 1، الجدول رقم 17) (الFDAغ، 2008، 311).

ويعد على شكل قائمة دخل اجتماعية وقائمة مركز مالي اجتماعي، بهدف الربط بين الأنشطة الاقتصادية الأنشطة الاجتماعية لتصبح (قائمة الدخل الاقتصادية - الاجتماعية وقائمة المركز المالي الاقتصادي - الاجتماعي) (ابوخلخال، 2012، 11).

من خلال استعراض نماذج الإفصاح الاجتماعي التي تناولت الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الفكر المحاسبي عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية نلاحظ أنها استخدمت طرق قياس متعددة (قياس متعدد الأبعاد، المباشر وغير المباشر)، بالإضافة إلى المقاييس المالية وغير المالية، كما أنها اتفقت على تحديد مجموعة محددة من الأنشطة الاجتماعية وهي (أنشطة العاملين، أنشطة المجتمع المحلي، والأنشطة البيئية، وأنشطة المنتج والمستهلك) إلا أن هناك بعض القصور فبعضها يقتصر على الإفصاح عن الاداء الاجتماعي للمنشأة متجاهلا أن المنشأة وحدة واحدة بحيث يتم تقييمها كلاً.

وتبين الدراسة الحالية أنه يمكن معرفة النقاط الإيجابية والسلبية لكل نموذج من النماذج المقترحة من خلال أنواع النماذج التي تظهر في الشكل رقم (2.3) (انظر 16.2.3، صفحة 96) والذي يبين النماذج الوصفية (الروائية) ونماذج التكاليف الاجتماعية، ونماذج التكاليف والمنافع الاجتماعية، وذلك وفقاً للمعايير التي اتفق عليها كلاً من (سمهود، 2003)، (الناكوع، 2009)، (بدوى، 2012)، (ابوخلال، 2012) وهذه المعايير هي:

1. مجال القياس (مجال الإفصاح):

ويهتم بمجالات الأنشطة الاجتماعية والمحاسبية عن الآثار الناجمة عنها التي تخضع لعملية القياس، ومدى شمول النموذج لمجالات الأنشطة الاجتماعية من عدمه.

2. أسلوب القياس (نطاق الإفصاح):

وهو النهج أو الأسلوب الذي يسلكه النموذج في قياسه لعناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية.

3. التقرير عن نتائج القياس (شكل الإفصاح):

ويهتم بأسلوب الإفصاح المتبع ومدى توافق المعلومات الاجتماعية مع معلومات المحاسبة التقليدية.

4. إمكانية الممارسة العملية (مكان الإفصاح):

ويهتم بسهولة وإمكانية التطبيق للنموذج.

5. التقييم العام للنموذج:

وهو أوجه الإيجابية والقصور لدى النموذج.

9.3 ملخص الفصل:

تناول هذا الفصل القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية حيث اعتمدت الدراسة في عملية القياس المحاسبي الذي عرفته جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) بأنه قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناءً على الملاحظات الماضية والجارية بموجب قواعد محددة.

وقد اعتمدت الدراسة في عملية القياس على أسلوب القياس المتعدد الأبعاد الذي يمتاز بالتالي:

يتضمن هذا النوع من التقارير معلومات تضيف دلالة فنية واجتماعية، أكثر وضوحاً لتأثيرات العمليات الاجتماعية بما يفيد في تقييم فاعلية الموارد المستخدمة في المساهمات الاجتماعية التي يستفيد منها داخلياً وخارجياً، كما يوفر أيضاً معلومات تعكس نتائج قياس عمليات الأنشطة الاجتماعية التي تحقق الأهداف الاجتماعية.

وبناءً على ما سبق فإنه من الضروري اختيار المقياس الكمي المناسب من قبل المحاسب وذلك للتعبير عن قيم المسؤولية الاجتماعية بسبب وجود مجموعة من الحقائق التي تحتاج لمقياس واحد يتصف بالشمول والعمومية والتوحيد لمختلف البيانات؛ ولذلك فإن أفضل مقياس كمي يتضمن هذه الخاصية هو مقياس النقود.

كما يبين هذا الفصل أركان القياس وخطواته بالإضافة إلى توضيح أساليب القياس وكيفية قياسه لأنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي.

ويتناول هذا الفصل الجانب الآخر وهو الإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية الذي يعرف هو الآخر بأنه الإظهار الكامل والواضح للحقائق والأحداث المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم المالية الأخرى.

كما تم بيان أساليب الإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية التي تتمثل في إعداد القوائم بصورة وصفية أو في صورة تكاليف فقط وهو ما سعت إلى إظهاره هذه الدراسة من خلال قائمة التكاليف لأنشطة المسؤولية الاجتماعية أو في صورة تكاليف ومنافع فقط.

كما أعطى هذا الفصل أمثلة على نماذج استخدمت للقياس والإفصاح المحاسبي ومطبقة فعلاً على أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال عرضها لهذه النماذج وفقاً للأقسام التالية:

- النماذج الوصفية "الروائية".
- نماذج تعرض التكاليف الاجتماعية فقط.
- نماذج تعرض التكاليف والمنافع الاجتماعية.

الفصل الرابع

الجانب العملي

1.4 مقدمة:

نظرا لتعدد الشركات الصناعية في ليبيا التي تقوم بإنتاج السلع باختلافها أنواعها، وما تمثله في دعم الاقتصاد الوطني، سواء باستخدام تلك السلع محليا، أم من خلال تصدير تلك المنتجات إلى الخارج، تمَّ اختيار من بين تلك الشركات الصناعية، الشركة الليبية للحديد والصلب، وهي داعم أساسي لاقتصاد الدولة الليبية.

ولذلك فقد تناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة الذي تم فيه قياس الإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية (أنشطة البيئة وأنشطة العاملين، وأنشطة المنتج والمستهلك وأنشطة المجتمع المحلي) في الشركة الليبية للحديد والصلب.

وللتعرف على مستوى القياس والإفصاح المحاسبي عند تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية الختامية قامت الدراسة باختبار فرضية الدراسة للتحقق من مدى قبولها أو رفضها وذلك من خلال الجانب العملي الذي بيّن مساهمة الشركة الليبية للحديد والصلب في تقديم تلك الخدمات الاجتماعية وكذلك تم اقتراح نموذج محاسبي لقياس الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركة الليبية للحديد والصلب، وذلك باعتبارها الشركة التي أجريت عليها الدراسة، أما عينة الدراسة كما مبين (بالملاحق رقم 4) وعددها (87) وهي الإدارات والأقسام التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية الأربعة بالشركة (الأنشطة البيئية، أنشطة العاملين، أنشطة المنتج والمستهلك، أنشطة المجتمع المحلي).

3.4 أسلوب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية ، المتحصل عليها وذلك بعد استخدام أسلوب تحليل المحتوى لسنة الدراسة (2013) من خلال البيانات الموجودة بالسجلات والوثائق والتقارير والكشوفات المالية بالإضافة الى المعلومات الموجودة على الاجهزة الالكترونية "المنظومات المالية" ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك من أجل تقديم نموذج مقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وبيان الانشطة التي قامت بها الشركة خلال سنة الدراسة.

4.4 مرحلة التأكد من صحة وسلامة النموذج المقترح لقائمة التكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

تم اختبار النموذج المقترح بعرضه بتاريخ 2016/8/14 على لجنة الإدارة الموجودة بالشركة وكذلك مدراء القطاعات والإدارات والأقسام والموظفين الذين لديهم صلة بموضوع الدراسة وتم الردود على استفساراتهم وأخذ جميع الملاحظات المتعلقة بالنموذج المقترح لقائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

5.3 أسلوب القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية المتبع في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب القياس متعدد الأبعاد وهو أسلوب يقوم بقياس التأثيرات الاجتماعية المترتبة على المنشأة وذلك من خلال استخدام مقاييس مختلفة من أجل قياس عناصر أنشطة المسؤولية الاجتماعية نقدياً وعلى سبيل المثال التكاليف الخاصة بالملوثات الغازية (الحمداني، 2011، 213).

ونظراً لطبيعة النشاط الذي تمارسه الشركة الليبية للحديد والصلب، حيث توجد بالشركة العديد من المصانع والوحدات، التي تتميز باختلاف وظائفها (صناعية، كهربائية، تحلية) والذي سوف يتم الاعتماد على أسلوب القياس المتعدد الأبعاد في عملية قياس كل نشاط من أنشطة

المسؤولية الاجتماعية الأربعة بصفة مستقلة من خلال ما يوفره هذا الأسلوب من المزايا التالية (بدوي، 2012، 228 – 229)، (القرموطي، 2013، 40).

1. المعلومات التي يتضمنها هذا الأسلوب تضيء دلالة بيئية واجتماعية واقتصادية وبشرية أكثر وضوحاً بما في ذلك تقييم فعالية الموارد المستخدمة كمساهمات بيئية واجتماعية واقتصادية وبشرية.

2. يوفر معلومات تعكس نتائج قياس عمليات الأنشطة الاجتماعية التي تعكس الحد الأدنى من تحقيق الأهداف الاجتماعية.

كما بين (عثمان، بدوي، 2012، 35) بأن هذا المدخل أكثر تفضيلاً من حيث إمكانية التطبيق العملي للقياس الشامل للتأثير على أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وذلك بسبب ما يوفره من معلومات تفيد في التعرف على الأبعاد المختلفة المهمة التي تدور في نطاق إسهامات المنشأة في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وبالإشارة إلى ذلك فإن معد الدراسة استخدم هذا الأسلوب في عملية القياس لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال قياسها والإفصاح عنها، محاولاً ربط كل النتائج بالصورة النقدية كلما أمكن ذلك التي انطلقت منها نتائج الجانب العملي ومن تم الاعتماد على البيانات الكمية من خلال نسب التلوث وحدوده المسموح بها، وربطها بتكاليف الأنشطة البيئية، التي توصلت إليها الدراسة كما أنه سوف يتم تحديد البيانات الكمية، للمتريدين على العيادات وأيضاً عدد الإصابات خلال سنة الدراسة وهي 2013.

6.4 النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

ومن خلال الاطلاع على القوائم المالية لسنة الدراسة 2013 من خلال إتباع أسلوب تحليل المحتوى، ومن خلال الزيارات الميدانية والاطلاع على السجلات والكشوفات التحليلية، بالشركة الليبية

للحديد والصلب، تبيّن وجود بنود متعددة تقوم الشركة بالصرّف عليها، ولذلك قامت الدراسة بتجميع التكاليف الموجودة بالسجلات والمنظومات المالية والحسابات الفرعية والرئيسية لدى الشركة وفقاً لمركز التكلفة لديها وتم إعدادها وفقاً لأنشطة المسؤولية الاجتماعية الأربعة، من خلال عرضها بالنموذج المقترح لسنة الدراسة وهي (قائمة التكاليف لأنشطة المسؤولية الاجتماعية وكذلك قائمة الأصول لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، وقائمة استهلاك أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية) لتلافي القصور الموجود في القوائم المالية الختامية بالشركة الليبية للحديد والصلب وكذلك معرفة مستوى القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف الأنشطة بالمسؤولية الاجتماعية، لما لها من أهمية بالغة في اتخاذ القرارات من أجل الوصول إلى النتائج والتوصيات.

7.4 التعريف بالشركة عينة الدراسة:

بدأت العمليات التمهيدية لإقامة مجمع الحديد والصلب في تاريخ (18/9/1979م) مرسيناً بذلك قاعدة التصنيع الثقيل في ليبيا، وقد تم افتتاحه الرسمي، في (9/9/1989)، وقد أقيمت هذه الشركة على مساحة من الأرض قدرها (1200) هكتار وعلى بعد 12 كيلو متر شرقي مدينة مصراتة، وتبلغ الطاقة التصميمية للمجمع 1324000 طن/سنة من الصلب السائل، وبتاريخ (18/8/1991) صدر قرار من الدولة الليبية رقم (669) لسنة (1991) بشأن إنشاء الشركة الليبية للحديد والصلب التي تتولى إدارة وتشغيل المجمع بدلا من الجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب، صنفت مجلة Arabsteel الشركة الليبية للحديد والصلب كالثالث أكبر شركة عربية لإنتاج وتصدير الحديد والصلب في عام 2004 (عوز، 78، 2015).

8.4 خطوات إعداد النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية

1. من خلال الزيارات التي أجراها الباحث مع مديري الإدارات ورؤساء الأقسام والموظفين، الذين لديهم صلة بموضوع الدراسة، ومن خلال طرح الأسئلة والاستفسار، والاطلاع على البيانات

والمشاهدة العينية للأصول، تم الاستفادة من المنظومات المالية الموجودة بها البيانات، والوصول إلى النموذج المقترح.

2. تم الاعتماد عند إعداد النموذج المقترح على أسلوب القياس متعدد الأبعاد (أنظر الصفحة 97 إلى 98) لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

3. يقوم النموذج المقترح ببيان أنشطة المسؤولية الاجتماعية الأربعة وهي، الأنشطة البيئية، أنشطة العاملين، أنشطة المنتج والمستهلك، أنشطة المجتمع المحلي، من خلال بيان تكاليف تلك الأنشطة وأصولها الثابتة.

4. اعتمد النموذج المقترح في عملية التقرير عن نتائج القياس ومكان الإفصاح المالي "النقدي" من خلال قائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية، ويرى الباحث أنه يمكن دمج تلك القائمة في نفس القوائم المالية التي تعدها الشركة، ويمكن إعدادها لوحدها (مستقلة) والسبب أنه قد تتطلب الإدارة بيانات بيئية أو اجتماعية سريعة تستلزم اتخاذ قرارات سريعة داخل الشركة أو أن تكون البيانات البيئية تستلزم سرية وتحفظ.

5. أعد هذا النموذج المقترح من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى للسجلات والبيانات والوثائق والمنظومات المالية ذات العلاقة للوصول إلى الحسابات الرئيسية والبند الفرعية داخل النموذج المقترح لقائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

9.4 خطوات إعداد النموذج المقترح للأصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

تتواجد بالشركة مجموعة كبيرة من الأصول، وهي تُعنى بنشاط الشركة بصفة عامة، سواء داخل المصانع أو الإدارات المشرفة والقاطعات المشرفة على عمليات التصنيع، فقد تم دراسة هذه الأصول من خلال إدارة الأصول والممتلكات الموجودة داخل الشركة التي توجد بها جميع أصول الشركة، وبعد الاطلاع والاستفسار من العاملين بالإدارة، عن أصول أنشطة

المسؤولية الاجتماعية، وهي أصول الأنشطة البيئية وأصول أنشطة العاملين وأصول أنشطة المنتج والمستهلك وأصول المجتمع المحلي، تبين للباحث أنه لا يوجد تصنيف لأصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية ولذلك تم تصنيف أصول الشركة حسب كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وتم الاعتماد على نسب الاستهلاك المعدة من قبل الشركة التي تم فيها جمع قيم أقساط الاستهلاك.

وفيما يخص استهلاك الأصول الثابتة فإن معيار المحاسبة الدولية رقم (16) الخاص بالتملكات والمصانع والمعدات يبين مجموعة من القواعد عن محاسبة استهلاك الأصول الثابتة وهذه القواعد هي: (غياضة، 2008، 56)

1. يجب توزيع القيمة القابلة للاستهلاك لبند الأصول الثابتة بطريقة منتظمة خلال الفترة الإنتاجية.

2. من الضروري حساب الاستهلاك وذلك ليتم تخفيض القيمة الدفترية لتعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية، لذا فمن الضروري حساب قسط الاستهلاك حتى ولو كانت قيمة الأصل تزيد عن قيمته الدفترية.

3. فيما يتعلق بطرق الاستهلاك، فلم يلزم المعيار باتباع طريقة معينة، إلا أن الشركة تختار الطريقة التي تعكس أكثر من غيرها نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المتجسدة في الأصل.

10.4 قائمة النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

وبين النموذج المقترح لقائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية الجدول رقم (1.4)

التالي:

جدول رقم (1.4) يبين النموذج المقترح تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية

المبالغ بآلاف الدنانير

نسبة تكلفة البند إلى نسبة مجموع النشاط	البيان			تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
	كلى	جزئي	تحليلي	
0%		-		<p>1. تكاليف الأنشطة البيئية</p> <p>أ. تكاليف الوقاية البيئية</p> <p>تكاليف الوقاية للأجهزة الغازات العادمة</p> <p>تكاليف الكشف عن نقاط مأخذ العينات -</p> <p>تكاليف الكشف عن أجهزة التحميل -</p> <p>تكاليف الكشف على الأنابيب -</p> <p>تكاليف الكشف على نقاط إظهار القيم -</p> <p>مجموع تكاليف الوقاية للأجهزة الغازات العادمة</p> <p>ب. تكاليف أجهزة منظومة الغبار</p> <p>تكاليف الكشف على نقاط مأخذ العينات -</p> <p>تكاليف الكشف على أنابيب أوعية التجمع -</p> <p>تكاليف الكشف على مراوح الشفط -</p> <p>تكاليف الكشف على المصفيات -</p> <p>مجموع تكاليف أجهزة منظومة الغبار</p> <p>ج. تكاليف الوقاية لمنظومة الترسيب</p> <p>تكاليف الكشف على أحواض الترسيب وملحقاتها -</p> <p>تكاليف الكشف على آلات كشط الزيوت -</p> <p>تكاليف الكشف على المضخات وملحقاتها -</p> <p>مجموع تكاليف الوقاية لمنظومة الترسيب</p> <p>تكاليف الوقاية لأجهزة الإنذار المبكر</p> <p>تكاليف الكشف على مجسمات غاز أول أكسيد الكربون -</p> <p>تكاليف الكشف على الإشارات البيئية الضوئية والصوتية الخارجية -</p> <p>تكاليف الكشف على إشارات البيئة الداخلية -</p> <p>مجموع تكاليف الوقاية لأجهزة الإنذار المبكر</p> <p>تكاليف الرقابة على منظومة ضخ المياه والملوثات</p> <p>تكاليف الكشف على الأحواض -</p> <p>تكاليف الكشف على قنوات التصريف -</p>
0%		-		
0%		-		
0%		-		

نسبة تكلفة البند إلى نسبة مجموع النشاط	البيان			تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية	
	كلى	جزئي	تحليلي		
0%		-	-	تكاليف الكشف على الروافع العلوية	
			-	تكاليف عمليات الرقابة على التلوث "الهواء، الماء، التربة"	
			-	تكاليف عمليات الرقابة على تلوث الضوضاء	
			-	تكاليف عمليات الرقابة على المخلفات الصناعية والنفايات	
			-	مجموع تكاليف الرقابة على منظومة ضخ المياه والملوثات	
			-	تكاليف أنشطة المنع	
			-	تكاليف استخدام مواد صديقة للبيئة	
			-	تكاليف استخدام مصادر الطاقة	
			9,099,938		تكاليف إزالة مصادر التلوث "التخلص من مادة الاسيستوس
			-		تكاليف تدريب على التعامل مع المواد الضارة بالبيئة
68%	9,168,355	-	25,147	تكاليف تعبئة أسطوانات ثاني أكسيد الكربون	
			12,441	تكاليف تأمين على سيارات الإطفاء	
			12,130	تكاليف المصفيات	
			18,700	تكاليف مبيدات القوارض والحشرات	
			-	تكاليف تخزين ومناولة المواد الضارة	
			-	مجموع تكاليف أنشطة المنع	
			-	تكاليف القياس والتقييم	
			-	تكاليف متابعة مستويات المواد السامة	
			-	تكاليف متابعة مستويات المواد السامة بالأدخنة والأبخرة	
			-	مجموع تكاليف القياس والتقييم	
0%		-	-	تكاليف الفشل الداخلي والخارجي	
			-	تكاليف معالجة الهواء، التربة، المياه، الأمطار	
			-	تكاليف معالجة المياه الصرف الصحي والضوضاء والنفايات	
			-	تكاليف معالجة تسريبات المواد المشعة	
			5,184	تكاليف حادثة تجمع المياه المسربة من الأحواض	
			11,050	تكاليف السيطرة على الحرائق	
			166,478	تكاليف مواد الإطفاء	
			2,242,987	تكاليف التأمين على الحرائق	
			-	مجموع تكاليف الفشل الداخلي والخارجي	
			-	تكاليف استهلاك أصول الأنشطة البيئية	
18%	2,425,699	-			

نسبة تكلفة البند إلى نسبة مجموع النشاط	البيان			تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
	كلى	جزئي	تحليلي	
14%		1,893,992	568,778 23,525 581,933 719,756	قسط استهلاك مصفيات ومنظومات تنقية وقياس المياه والهواء والماء قسط استهلاك الأصول البيولوجية "الغطاء النباتي" قسط استهلاك أصول نقل المواد الخطرة قسط استهلاك أصول النظافة العامة من الملوثات مجموع تكاليف استهلاك أصول الأنشطة البيئية
100%	13,488,047			مجموع تكاليف الأنشطة البيئية
			-	2. تكاليف أنشطة العاملين
				تكاليف الوقاية والسلامة للعاملين
			21,457	تكاليف الوقاية الصناعية للعاملين
			18,739	تكاليف سلامة العاملين
			485,216	تكاليف معدات السلامة للعاملين
			111,539	تكاليف بدل للعاملين
			548,136	تكاليف التأمين على حياة العاملين
18%		1,185,086		مجموع تكاليف الوقاية والسلامة للعاملين
				تكاليف تدريب ومكافآت العاملين
			719,255	تكاليف مكافآت استثنائية للعاملين
			80,591	تكاليف مساهمة الشركة في صندوق الرعاية الاجتماعية
			36,811	تكاليف مكافآت التدريب
			215,188	تكاليف التدريب بالداخل
			617,620	تكاليف التدريب بالخارج
26%		1,669,466		مجموع تكاليف تدريب ومكافآت العاملين
				تكاليف الصحة وسلامة العاملين
			124,263	تكاليف الخدمات الطبية
			3,977	تكاليف الصحة والسلامة المهنية
			16,000	تكاليف العيادة ومعدات وأجهزة والأدوات الطبية
			4,000	تكاليف ادوية ومطهرات
2%		148,240		مجموع تكاليف صحة وسلامة العاملين
				استهلاك أصول العاملين
			207,231	مصاريف استهلاك وسائل النقل وإسعاف العاملين

نسبة تكلفة البند إلى نسبة مجموع النشاط	البيان			تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
	كلى	جزئي	تحليلي	
54%		3,478,559	2,960,397 310,931	مصاريف استهلاك مباني وإنشاءات ومساكن العاملين مصاريف استهلاك أثاث ومعدات وتجهيزات مساكن ومطاعم العاملين مجموع استهلاك أصول العاملين
100%	6,481,351			مجموع تكاليف أنشطة العاملين
1.90%		13,344	- 10,994 2,000 350	3. <u>تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك</u> تكاليف مراقبة الجودة للمنتج تكاليف مواد مراقبة جودة المنتج تكاليف تحليل مواد مراقبة جودة المنتج تكاليف معايرة مواد مراقبة جودة المنتج مجموع تكاليف مراقبة الجودة للمنتج
1.40%		10,221	- 10,221	تكاليف تحليل واختبارات المنتج مجموع تكاليف تحليل واختبارات المنتج
14.2%		100,696	- 100,696	تكاليف التفتيش والمراقبة للمنتج تكاليف مواد التفتيش والمراقبة مجموع تكاليف التفتيش والمراقبة للمنتج
0.1%		978	- 978	تكاليف جودة المنتج تكاليف مواد كلف جودة المنتج مجموع تكاليف جودة المنتج
82.4%		585,209	32,201 95,746 457,262 -	استهلاك أصول المنتج مصاريف استهلاك أصول التحليل والاختبارات المنتج مصاريف استهلاك التفتيش والمراقبة للمنتج مصاريف استهلاك مراقبة المنتج مصاريف المستهلك
100%	710,448			مجموع تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك
			- 15,997	4. <u>أنشطة المجتمع المحلي</u> تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية تكاليف مصلحة الجوازات

نسبة تكلفة البند إلى نسبة مجموع النشاط	البيان			تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية		
	كلى	جزئي	تحليلي			
6%	154,634		69,055	تكاليف اللجنة الأمنية		
			43,755	تكاليف جهاز الشرطة		
			10,821	تكاليف مساعدات عينية		
			15,007	تكاليف صيانة مستشفيات ومراكز طبية		
				مجموع تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية		
				تكاليف أنشطة الجهات دينية ومناسبات وندوات		
			28,776	تكاليف المسابقات القرآنية		
			24,500	تكاليف مسابقات ومؤتمرات وندوات		
			30,723	تكاليف خدمات (أكل + مياه) مقدمة من إدارة الخدمات		
			30,544	تكاليف نقل الجهات الخارجية من قبل إدارة النقل		
4%	114,543			مجموع تكاليف أنشطة الجهات الدينية والمناسبات والندوات		
				تكاليف أنشطة مقدمة لسكان والأهالي		
			75,216	تكاليف مكافآت خارج الشركة		
			700	تكاليف مساعدات للجمعيات الخيرية ومؤسسات ذوي الإعاقة		
			405,790	تكاليف إطفاء حرائق بالمجتمع المحلي		
			1,220,940	تكاليف تسكين نازحين وأهالي المجتمع المحلي		
			756,226	تكاليف المياه الموزعة خارج الشركة والمضخة للمدينة		
				مجموع تكاليف أنشطة مقدمة لسكان والأهالي		
			90%	2,458,872		
			100%	2,728,049		
	23,407,894					

المصدر: إعداد الباحث

ويبين الجدول رقم (2.4، الصفحة 107) النسب المئوية للنموذج المقترح لتكاليف أنشطة

المسؤولية الاجتماعية ونسبة تمثيلية في النموذج المقترح.

جدول (2.4) يبين نسب تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية للنموذج المقترح

النسبة	البيان	ر.م
58%	نسبة بنود تكاليف أنشطة البيئية	1
28%	نسبة بنود تكاليف أنشطة العاملين	2
3%	نسبة بنود تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك	3
11%	نسبة بنود تكاليف أنشطة المجتمع المحلي	4
100%	المجموع	

ويبين الجدول رقم (3.4) قائمة أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية وكذلك نسبها المئوية

نسبة تكلفة أصول البند إلى نسبة تكلفة أصول النشاط	البيان			الأصول الثابتة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية
	كلى	جزئي	تحليلي	
				1. أصول الأنشطة البيئية
				مصفيات ومنظومات لقياس وتنقية الهواء والماء
43%		13,971,019		مجموع مصفيات ومنظومات لقياس وتنقية الهواء والماء
				الأصول البيولوجية (الغطاء النباتي)
1%		267,851		مجموع الأصول البيولوجية (الغطاء النباتي)
				الأصول الثابتة لنقل المواد الخطرة
14%		4,492,764		مجموع الأصول الثابتة لنقل المواد الخطرة
				أصول النظافة العامة من الملوثات
36%		11,436,058		مجموع أصول النظافة العامة من الملوثات
				أصول وأنظمة إطفاء الحرائق
6%		1,813,750		مجموع أصول وأنظمة إطفاء الحرائق
100%	31,981,442			مجموع أصول الأنشطة البيئية
				2. الأصول الثابتة لأنشطة العاملين
				وسائل النقل والإسعاف للعاملين
1%		1,091,709		مجموع وسائل النقل والإسعاف للعاملين
				مبانٍ وإنشاءات ومساكن للعاملين
96%		99,329,313		مجموع مبانٍ وإنشاءات ومساكن للعاملين
				أثاث ومعدات وتجهيزات للمساكن ومطاعم العاملين
3%		2,661,686		مجموع أثاث ومعدات وتجهيزات للمساكن ومطاعم العاملين
100%	103,082,708			مجموع أصول ثابتة لأنشطة العاملين

نسبة تكلفة أصول البند إلى نسبة تكلفة أصول النشاط	البيان			الأصول الثابتة للأنشطة المسؤولة الاجتماعية
				3. أصول أنشطة المنتج والمستهلك
				أصول التحليل والاختبار المنتج
3%		208,064		مجموع أصول التحليل والاختبار المنتج
				أصول التفتيش والمراقبة المنتج
8%		638,308		مجموع أصول التفتيش والمراقبة المنتج
				أصول مراقبة الجودة المنتج
89%		6,969,900		مجموع أصول مراقبة جودة المنتج
				مجموع أصول أنشطة المنتج
			-	مجموع أصول أنشطة المستهلك
100%	7,816,272			مجموع أصول أنشطة المنتج والمستهلك
	-	-	-	4. أصول أنشطة المجتمع المحلي
0%				مجموع أصول أنشطة المجتمع المحلي
	142,880,422			إجمالي الأصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية

إعداد: الباحث

الجدول رقم (4.4) يبين النسب المئوية للنموذج المقترح لأصول أنشطة المسؤولية

الاجتماعية:

جدول رقم (4.4) يبين نسب أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية للنموذج المقترح

النسبة	البيان	ر.م
22%	نسبة أصول تكاليف أنشطة البيئية	1
72.00%	نسبة أصول تكاليف أنشطة العاملين	2
6%	نسبة أصول تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك	3
0%	نسبة أصول تكاليف أنشطة المجتمع المحلي	4
100%	المجموع	

والجدول رقم (5.4) يبين نسب أقساط الاستهلاك الأصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية

النسبة إلى الإجمالي	قسط الاستهلاك	أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية
		1. أصول أنشطة البيئة
	568778	قسط استهلاك المصفيات ومنظومات تنقية المياه والهواء
	23525	قسط استهلاك أصول البيولوجية "الغطاء النباتي"
	581933	قسط استهلاك أصول المواد الخطرة
	719756	قسط استهلاك أصول النظافة العامة من الملوثات
32%	1893992	مجموع أقساط استهلاك أصول الأنشطة البيئية
	0	2. أصول أنشطة العاملين
	207230.522	قسط استهلاك وسائل النقل والإسعاف العاملين
	2960396.767	قسط استهلاك مباني ومنشآت ومساكن العاملين
	310931.227	قسط استهلاك أثاث ومعدات وتجهيزات لمساكن ومطاعم العاملين
58%	3478559	مجموع أقساط استهلاك أصول أنشطة العاملين
	0	3. أصول أنشطة المنتج والمستهلك
	32201.16	قسط استهلاك أصول التحليل والاختبارات المنتج
	95746.22	قسط استهلاك التفتيش والمراقبة للمنتج
	457261.9	قسط استهلاك مراقبة الجودة
10%	585209	مجموع أقساط استهلاك أصول المنتج والمستهلك
	0	4. أصول المجتمع المحلي
	0	قسط استهلاك أصول المجتمع المحلي
0%	0	مجموع أقساط استهلاك أصول المجتمع المحلي
100%	5957760	إجمالي أقساط استهلاك أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية

11.4 تحليل الجانب العملي

يتضح من خلال قائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بأن القائمة قسمت تكاليف

أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالشركة الليبية للحديد والصلب إلى أربعة أنشطة اجتماعية وهي:

(أنشطة البيئة، أنشطة العاملين، أنشطة المنتج والمستهلك، أنشطة المجتمع المحلي).

من خلال الجدولين رقم (أنظر الجدول 2.4، الصفحة 107، والجدول 4.4، الصفحة

108) نلاحظ أن الشركة لديها تكاليف لأربعة أنشطة للمسؤولية الاجتماعية وأيضاً لديها أصول

لأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي سوف نبين كل نشاط من تلك الأنشطة التي تقوم بها الشركة

خلال سنة الدراسة (2013) من خلال الجانب العملي وهي كالتالي:

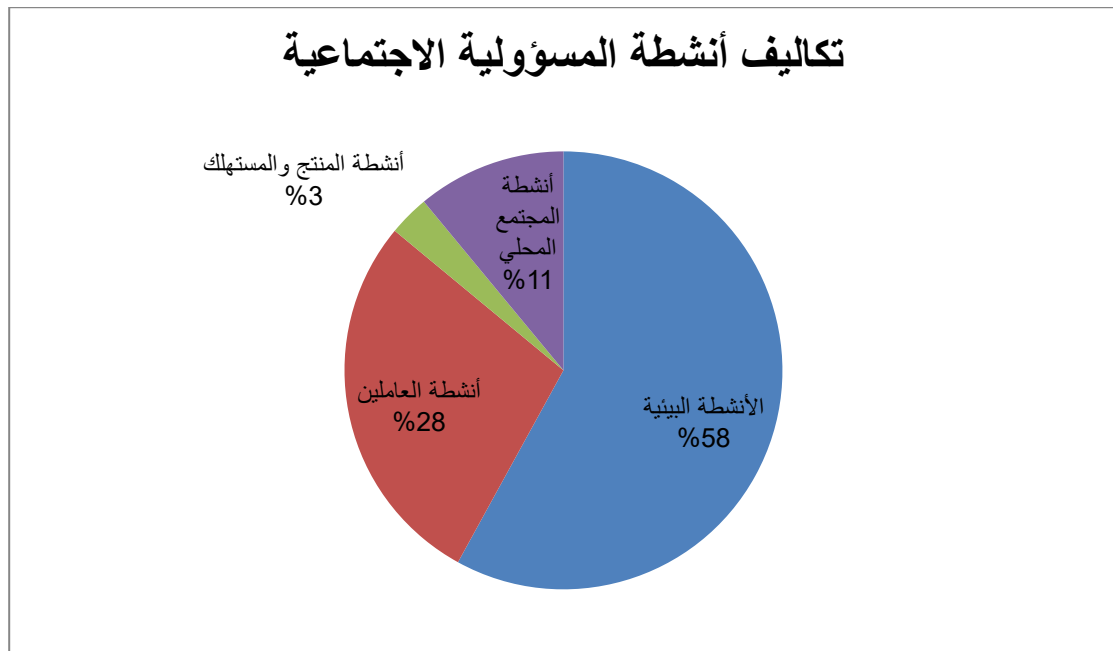
1.11.4 أنشطة المسؤولية الاجتماعية:

أولاً: تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية

تبيّن أن الشركة لا تقوم بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية، ومن خلال النموذج المقترح لتطبيق تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الشركة، وأيضاً النموذج المقترح لأصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية، (انظر الجدول 2.4، الصفحة 107، والجدول 4.4 صفحة 108) وكانت النسب الأنشطة المسؤولية الاجتماعية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (6.4) يبين نسب تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية

النسبة	البيان
%58	الأنشطة البيئية
%28	أنشطة العاملين
%3	أنشطة المنتج والمستهلك
%11	أنشطة المجتمع المحلي



شكل رقم (1.4) يوضح تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بيانياً

ومن خلال الشكل (1.4 الصفحة رقم 110) نجد أن تكاليف الأنشطة البيئية جاءت في المرتبة الأولى 58% ثم أنشطة العاملين في المرتبة الثانية 28% وفي المرتبة الثالثة أنشطة المجتمع المحلي 11% وفي المرتبة الرابعة أنشطة المنتج والمستهلك 3%.

ويرجع ذلك إلى أن الشركة تُولي اهتماماً بالأنشطة البيئية وما يصدر عنها من انبعاثات، وأيضاً من خلال اتباع الشركة سياسة المنع للأنشطة البيئية الملوثة، على الرغم من إهمالها لتكاليف الوقاية وتكاليف الرقابة وأيضاً تكاليف القياس والتقييم، والذي يظهر ويتضح من خلال نموذج التكاليف المقترح والنسب المئوية المبينة فيه (أنظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106)، لم تقم الشركة بدفع أية مبالغ الأمر الذي يعرض الشركة إلى حدوث تكاليف الفشل سواء الداخلي أو الخارجي وبالنسبة للمرتبة الثانية جاءت أنشطة العاملين، وهذا طبعاً نتيجة العدد الكبير للعاملين، الذي جعل منهم عنصر مهماً لا يمكن لسياسة الشركة إغفاله، وتقاديه، وكانت أنشطة المجتمع المحلي في المرتبة الثالثة، وهذا طبعاً أحد جوانب القصور في الشركة الذي لم توليه الشركة جانباً كبيراً من الأهمية حيث جاء في المرتبة الثالثة، رغم أن الشركة تقع داخل المجتمع المحلي وتستغل الموارد المتاحة، أما في المرتبة الرابعة فإن أنشطة المنتج والمستهلك هي التي كانت متأخرة في الترتيب، ويرى الباحث أن السبب أنه لا توجد تكاليف متعلقة بالمستهلك والذي يعتبر حجر الأساس في عملية التصنيع سواء كان هذا المستهلك محلياً أم مستهلكاً خارجياً، ومن خلال النموذج المقترح لقائمة التكاليف الاجتماعية لا توجد أي تكاليف متعلقة بالمستهلك وهو السبب الذي جعل هذا النشاط في المرتبة الرابعة من حيث المسؤولية الاجتماعية، بالرغم من أن هناك أصولاً وتكاليف تتعلق بجودة المنتج، وبهذا الصدد فإن هناك دراسة أعدت من قبل مجلة هارفارد بيزنسريفيو بينها (البكري، 2008، 115 - 116) وجدت أن

متابعة مشكلات المستهلكين قد احتلت مكانة متقدمة من بين مجموع الأنشطة الاجتماعية الأخرى، من خلال حماية المستهلك من عمليات الخداع والتحايل التي يتعرض لها.

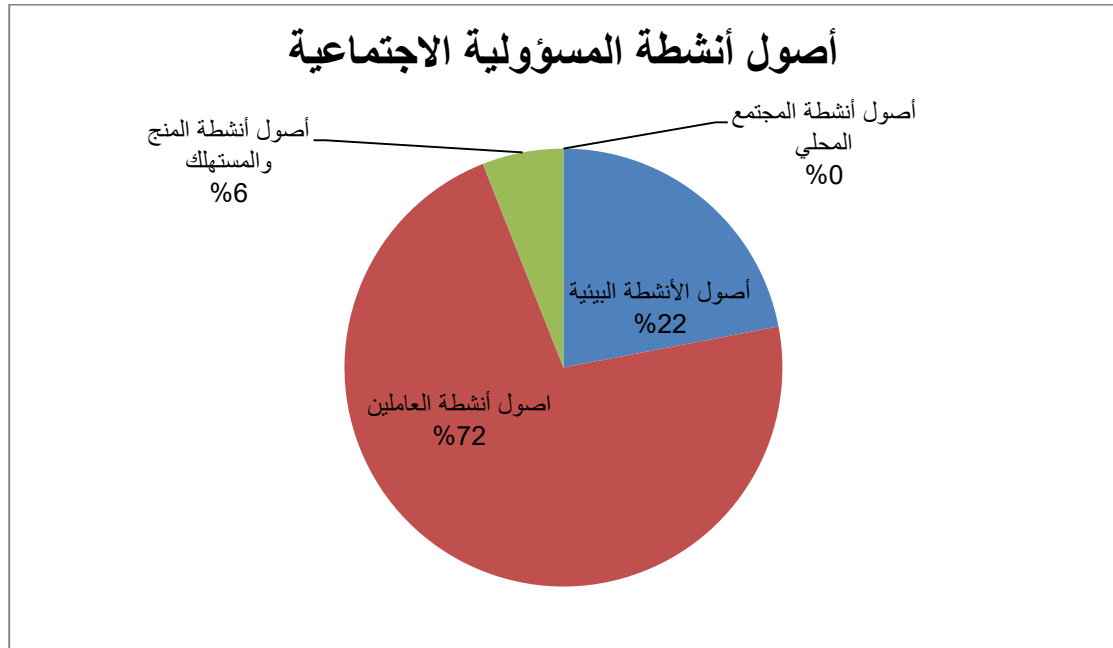
ثانياً: الاصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية

ومن خلال الجدول رقم (انظر الجدول 7.4) الذي يبين نسب أصول أنشطة المسؤولية

الاجتماعية وهي كالتالي:

جدول رقم (7.4) يبين نسب أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية

النسبة	البيان
%22	أصول الأنشطة البيئية
%72	أصول أنشطة العاملين
%6	أصول أنشطة المنتج والمستهلك
%0	أصول أنشطة المجتمع المحلي



شكل رقم (2.4) يوضح أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية بيانياً

أما فيما يخص استهلاك تلك الأصول فإن الشركة تطبق قانون الضرائب لسنة 2008م

المعدل بشأن استهلاك الأصول بطريقة القسط الثابت والجدول التالي يبين أقساط الاستهلاك

الخاصة بأصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

من خلال من الجدول (5.4 الصفحة 109) نجد أن نسب استهلاك أصول الأنشطة

الاجتماعية كالتالي وهي:

- استهلاك أصول الأنشطة البيئية 32%.

- استهلاك أصول أنشطة العاملين 58%.

- استهلاك أصول أنشطة المنتج والمستهلك 10%.

- استهلاك أصول أنشطة المجتمع المحلي 0%.

وترجع الدراسة سبب ارتفاع نسبة قسط استهلاك أصول أنشطة العاملين في المرتبة الأولى إلى أن قيمة ونسبة تمثيل هذه الأصول أعلى من مثيلتها من الأصول الأخرى إلا أن أصول المجتمع المحلي كانت في المقابل صفراً وهذا السبب يعطى مؤشر أن الشركة لم تقم بأية مبادرات اتجاه المجتمع المحلي فيما يخص الأصول، وفي العادة تقوم الشركات بإنشاء مبانٍ ومنشآت خدمة منها للمدينة والمجتمع المحلي من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي وإظهار حسن النية لتلك الشركات اتجاه المجتمع المحلي، من خلال مساهمتها في إنشاء طرق أو جسور أو مساجد أو مستشفيات أو شق قنوات وهو عرفان من الشركة اتجاه المجتمع مقابل تمتع تلك الشركة باستغلال الموارد المتاحة داخل المدينة، وأيضاً نتيجة لأن أول الأطراف التي تتأثر من مخلفات وانبعاثات تلك المصانع الموجودة بالشركة هو المجتمع المحلي، ومن خلال طرح الأسئلة على العاملين في صحيفة المقابلة الشخصية (أنظر الملحق 4) تبين أن الشركة اليبية للحديد والصلب لم تقم بإنشاء أية مبانٍ أو مساجد أو قاعات للمدينة لصالح المجتمع المحلي، ومن خلال التتبع والاطلاع على المنظومة المالية والسجلات بالشركة كانت نسبتها 0% وهو ما يبينه الجدولان (أنظر الجدول 3.4، الصفحة 107 - 108، والجدول 5.4، الصفحة 109) بالنسبة لأصول المجتمع المحلي واستهلاكها.

2.11.4 الأنشطة البيئية:

تبيّن أن الشركة لا تقوم بقياس تكاليف أنشطة المحافظة على البيئة والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، لذلك تم الاعتماد على للنموذج المقترح ونسب التكاليف للنموذج المقترح لأنشطة المسؤولية، (أنظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106)، وتم الحصول على البيانات التالية:

1. تطبق الشركة الليبية للحديد والصلب القانون رقم 4 لسنة 1994 بشأن المواصفات القياسية المسموح بها بخصوص الملوثات المنبعثة من جراء هذه الصناعة، وتتكون الملوثات من (تلوث الهواء- تلوث التربة - تلوث الماء - التلوث الضوضائي- تلوث المخلفات الصناعية النفايات).
2. تم الحصول على نسب الغازات المسجلة داخل الشركة لسنة (2013) كما في الجدول أنظر الملحق رقم (5)، الجدول رقم (1).
3. تستخدم الشركة العديد من المصادر المشعة بالشركة وذلك لغرض التحكم والمراقبة في بعض عمليات قياس بعض مناسيب الخزانات والأفران ومراقبة جودة المنتج، أنظر الملحق رقم (5) الجدول رقم (2).
4. تعتمد الشركة الليبية للحديد والصلب على القياسات المحددة بالقانون المصري رقم (4) لسنة (1994)؛ وذلك لأنه القانون المعمول به داخل الشركة، حيث تقاس الضوضاء بوحدة قياس تسمى ديسيبل وهي وحدة قياس شدة الصوت ومستوى الضغط السمعي، ويتعين أن يكون مستوى الضوضاء داخل المصانع (90 ديسيبل) وعندما تكون أعلى تعتبر خارج المعدل القانوني؛ ولذلك ينصح باستعمال واقي الأذنين الدائم أو المؤقت والجدول رقم (8.4) يبين معدلات مستوى شدة الضوضاء بالديسيبل.

جدول رقم (8.4) يبين مستوى شدة الضوضاء بالدسيبيل

مستوى شدة الضوضاء بالدسيبيل	90 دسيبيل	95 دسيبيل	100 دسيبيل	110 دسيبيل	115 دسيبيل
مدة التعرض المسموح بها بالساعات	8 ساعات	4 ساعات	2 ساعات	1/2 ساعات	1/4 ساعات

5. ومن خلال المقابلة الشخصية والاطلاع على السجلات بقسم المنتجات الثانوية تم حصر نوعية النفايات الصلبة ووحدات القياس لسنة الدراسة 2013 داخل الشركة أنظر الملحق رقم (5)، الجدول رقم (3).

6. ومن خلال طرح الأسئلة على المسؤولين والعاملين بمراقبة البيئة وحمايتها، أفادو بأنه لا توجد تقارير مسحية عن تلوث التربة بالرغم من أن هناك مساحات شاسعة تستخدم كموقع للنفايات الناتجة عن الصناعة بالشركة.

من خلال نسب النموذج المقترح لقائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102-106) تبين التالي:

1. تكاليف الوقاية البيئية:

لم تقم الشركة بالإنفاق على تكاليف الوقاية البيئية كما مبينة بالنموذج المقترح لقائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 5.4، الصفحة 109)، ويرى الباحث أن السبب في عدم وجود إنفاق على هذه الأنشطة الوقائية البيئية هو عدم وجود تبويب خاص ببند تكاليف الأنشطة البيئية داخل الدليل الحسابي، الذي يضم جميع المصاريف المتعلقة بالوقاية البيئية لتلك الأجهزة والمنظومات الوقائية، من الغازات العادمة والغبار وجميع الملوثات الذي يساهم في منع وتخفيض تكاليف الفشل البيئي، وبند هذا النوع من التكاليف كالتالي:

– تكاليف الوقاية للأجهزة الغازات العادمة.

– تكاليف الوقاية للأجهزة ومنظومات الغبار.

- تكاليف الوقاية لمنظومات الترسيب.
- تكاليف الوقاية للأجهزة الإنذار المبكر.

2. تكاليف الرقابة البيئية:

من خلال النموذج التكاليف المقترح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، يتضح أنه لا توجد أية تكاليف رقابية على الملوثات، والسبب يرجع إلى عدم وجود تبويب لحسابات التكاليف الأنشطة البيئية، ويضيف الباحث أن عدم وجود إنفاق من الشركة على تكاليف الوقاية وأيضا الرقابة، سوف يؤدي إلى حدوث تكاليف الفشل البيئي سواء كان الداخلي أم الخارجي (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 5.4، الصفحة 109).

3. تكاليف المنع من التلوث:

قامت الشركة بتكبد تكاليف من أجل منع الملوثات البيئية، (أنظر الجدول 9.4، الصفحة 117، والشكل 3.4، الصفحة 118)، وهي عبارة عن التخلص من العازل الحراري، مادة (الأسبستوس)، حيث قامت الشركة بالتعاقد مع شركة روتاري الدولية المتحدة، رقم العقد (6) لسنة 2013، وقد كانت نسب تكاليف المنع من مجموع تكاليف الأنشطة البيئية 68% ونسبتها من إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 39.16% كما هي مبينة (أنظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106) يوضح نسب تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

4. تكاليف القياس والتقييم البيئي:

لا توجد أية تكاليف بهذا البند فيما يخص تكاليف القياس والتقييم، بالرغم من وجود قسم حماية البيئة بإدارة الوقاية الصناعية، ويقوم العاملون بهد القسم بأخذ القياسات وأيضا تقييم الأثر البيئي للشركة ككُلٍ وعلى وجه الخصوص الانبعاث، وأيضا القياسات الخاصة بالمصادر المشعة،

التي يقوم العاملون بقياسها، وتقييم للأثر البيئي لها، إلا أن الشركة لم تقم بدفع أي مبالغ نتيجة لتلك العمليات (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 – 106).

5. تكاليف الفشل الداخلي والخارجي:

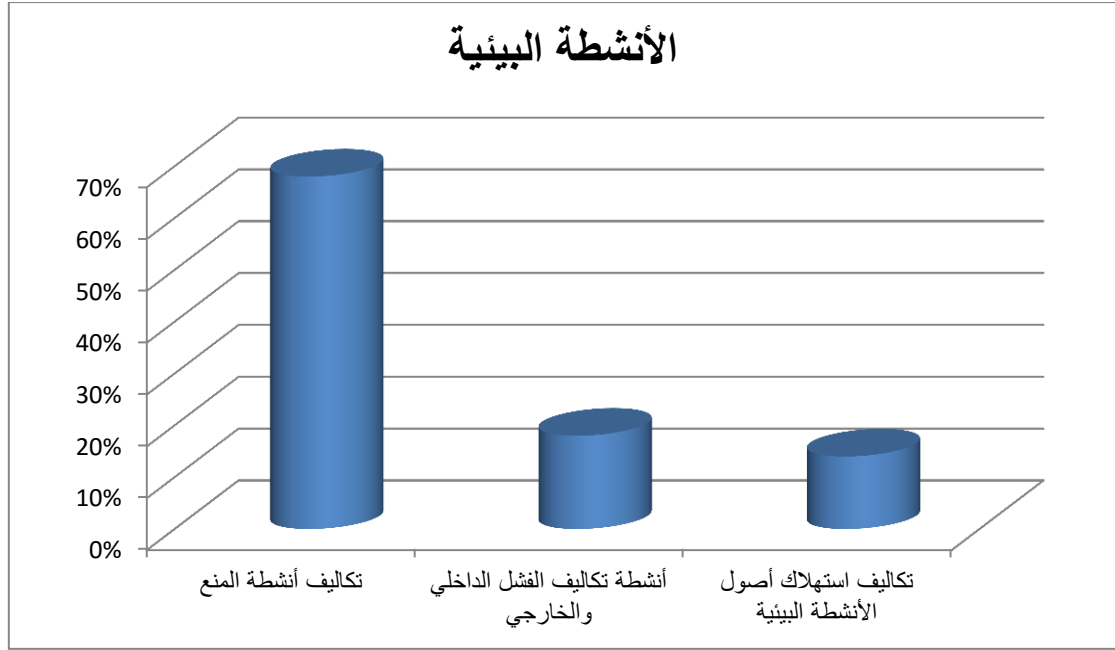
وجدت نسبة تكاليف الفشل 18% من نسبة تكاليف الأنشطة البيئية ونسبتها من إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بالشركة 10.362% (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102-106، والجدول 9.4، الصفحة 117، والشكل 3.4، الصفحة 118)، وتكاليف الفشل هي تكاليف داخلية للفشل والسبب أنها تتعلق بحادثة تسرب المياه داخل المكاتب التي تم سحبها من المباني، إلا أن غياب هذه الحسابات داخل الشركة الليبية للحديد والصلب وغياب تطبيق النموذج المقترح أدى بالسلب إلى عدم إظهار هذه القيم في الحسابات الرئيسية لدى الشركة ومن ثم فقدان هذه المعلومات رغم حساسيتها في قوائم المالية والإفصاح عنها، وهذا حسب رأي الباحث سوف يؤثر على استمرارية الشركة الذي يوضحه أحد فروض المحاسبة (فرض الاستمرارية).

6. تكاليف استهلاك أصول الأنشطة البيئية:

كانت نسبة استهلاك أصول الأنشطة البيئية من مجموع التكاليف الأنشطة البيئية 14% ونسبتها من إجمالي تكاليف المسؤولية الاجتماعية 8.091%، (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 – 106، والجدول 7.4، الصفحة 112، والشكل 3.4، الصفحة 118).

الجدول رقم (9.4) يبين نسبة تكاليف الأنشطة البيئية

النسبة	البيان
68%	تكاليف أنشطة المنع
18%	أنشطة تكاليف الفشل الداخلي والخارجي
14%	تكاليف استهلاك أصول الأنشطة البيئية



شكل رقم (3.4) يوضح تكاليف الأنشطة البيئية

1.2.11.4 أصول الأنشطة البيئية:

من خلال (انظر الجدول 5.4، الصفحة 109) يمكن تقسيم أصول الأنشطة الاجتماعية

كالتالي:

1. أصول المصفيات ومنظومات قياس وتنقية الهواء والماء والتربة

بلغت نسبة تمثيل هذه الأصول (انظر الجدول 5.4، الصفحة 109، والجدول 10.4، الصفحة 120، والشكل 4.4، الصفحة 120)، بالنسبة إلى أصول الأنشطة البيئية 43% وهو مؤشر جيد على ذلك ونسبتها إلى إجمالي أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية 10% من إجماليها، مع العلم بأنه لا توجد أصول خاصة بقياس ملوثات التربة، التي تستخدم الشركة مساحات شاسعة لوضع النفايات عليها.

2. أصول الغطاء النباتي "الأصول البيولوجية":

نسبة هذه الأصول إلى إجمالي أصول الأنشطة البيئية 1% وهي نسبة متدنية ومؤشر إلى أن الشركة لا تقوم بزراعة مسطحات خضراء داخل وخارج الشركة، (انظر الجدول 5.4، الصفحة 109، والجدول 10.4، الصفحة 120، والشكل 4.4، الصفحة 120)، وهذا ما يتضح

من نسبة هذه الأصول إلى إجمالي أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية حسب النموذج المعد حيث تمثل 0.1%.

3. أصول نقل المواد الخطرة:

تمثل نسبة أصول نقل المواد الخطرة 14% إلى مجموع أصول الأنشطة البيئية ونسبتها إلى إجمالي أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية 3.1% (انظر الجدول 5.4، الصفحة 109، والجدول 10.4، الصفحة 120، والشكل 4.4، الصفحة 120)، وبهذا الصدد يربط الباحث بين هذه الأصول وبين تكاليف الأنشطة البيئية من خلال النموذج المقترح للدراسة حيث نلاحظ أن تكاليف الرقابة والوقاية وأيضا القياس والتقييم لا توجد بها قيم النقدية بالرغم من أن هذه الأصول تمنع حدوث تكاليف الفشل البيئي، ونلاحظ من خلال توفر أصول لنقل المواد الخطرة مثل الخبث والمواد الحمضية التي تحدث بها تفاعلات، تحتاج إلى تكاليف بيئية ليتم قياسها وتقييمها وأيضا تكاليف رقابة عليها، التي تحتاجها هذه المواد الخطرة التي تنقلها هذه الأصول التي تعمل بها الشركة ولكن لا تقوم بقياسها أو تقييمها، ويتبين أن الشركة لم تقم بالصرف عليها، وهذا ما يعرضها إلى تكاليف الفشل.

4. أصول النظافة العامة من الملوثات:

وكانت نسبة أصول النظافة إلى إجمالي أصول البيئة تمثل 36% ونسبتها إلى إجمالي أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية 8% وهذه النسب تبين مدى مساهمة الشركة في إزالة الملوثات سواء كانت قمامة أو أية ملوثات أخرى، من خلال استخدام تلك الأصول في إزالتها، (انظر الجدول 5.4، الصفحة 109، والجدول 10.4، الصفحة 120، والشكل 4.4، الصفحة 120).

5. أصول أنظمة إطفاء الحرائق:

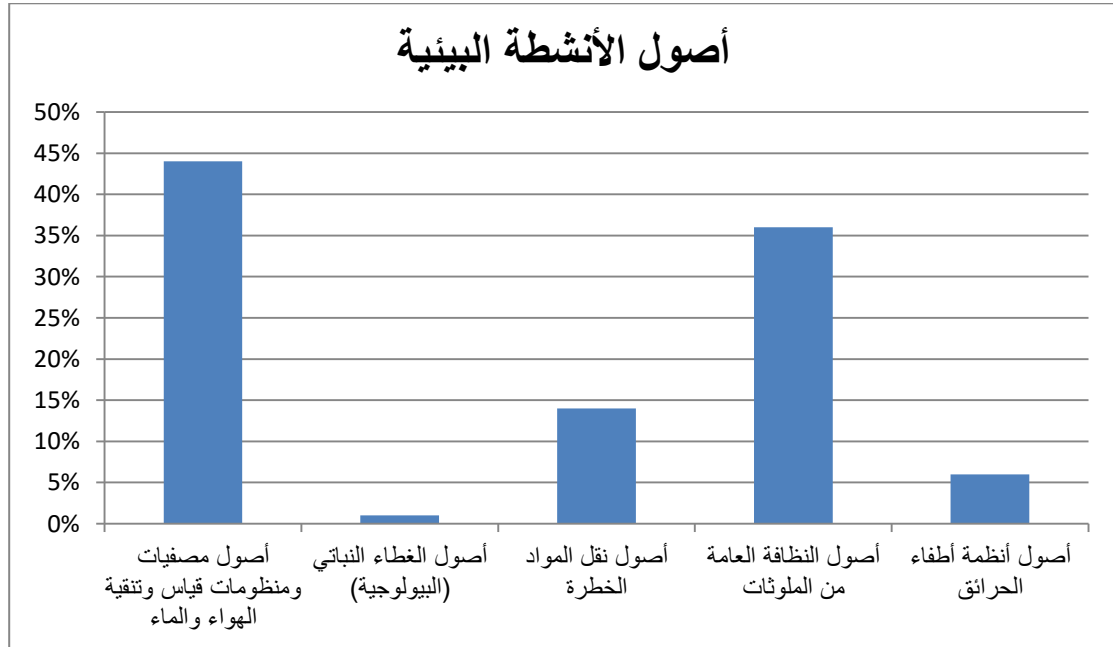
نسبة هذه الأصول من مجموع الأصول البيئية 6% ونسبة هذه الأصول من مجموع أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية 1.2%، (انظر الجدول 5.4، الصفحة 109، والجدول

10.4، والشكل 4.4)، وتتمثل هذه النسب في أجهزة ومعدات الإطفاء وكذلك سيارات الإطفاء المستخدمة في إطفاء الحرائق، وقد استخدمت هذه الأصول في عملية إطفاء الحرائق الداخلية وكذلك تتبع الشركة مساعدة المجتمع المحلي والجهات العامة الأخرى بالتنسيق مع جهاز الإطفاء داخل المدينة في إطفاء الحرائق.

والجدول رقم (10.4) والشكل رقم (4.4) التالي يبين أصول الأنشطة البيئية وهي كالتالي:

جدول رقم (10.4) يبين نسب أصول الأنشطة البيئية

النسبة	البيان
44%	أصول مصفيات ومنظومات قياس وتنقية
1%	أصول الغطاء النباتي (البيولوجية)
14%	أصول نقل المواد الخطرة
36%	أصول النظافة العامة من الملوثات
6%	أصول أنظمة إطفاء



شكل رقم (4.4) يوضح أصول الأنشطة البيئية بيانياً

3.11.4 أنشطة العاملين:

تبين أن الشركة لا تقوم بقياس تكاليف أنشطة العاملين والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، ومن خلال الزيارات الميدانية والاطلاع على البيانات تم حصر تلك الأنشطة من (إدارة الشؤون الإدارية، إدارة التدريب، قسم المرتبات، قسم السلامة وقسم الإطفاء وقسم الصحة المهنية) وفقاً للنموذج المقترح وجدول نسب التكاليف للنموذج المقترح لأنشطة المسؤولية، (أنظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106)، تم الحصول على البيانات التالية:

1. بلغ عدد العاملين بالشركة، 7139 موظف بالشركة خلال سنة الدراسة 2013 انظر الملحق رقم (5)، والجدول رقم (4).

2. هناك العديد من معدات وعلامات وملصقات السلامة بأنواعها والمسجلة بدفاتر وسجلات قسم السلامة بإدارة الوقاية الصناعية خلال سنة 2013، أنظر الملحق رقم (5)، الجدول رقم (5).

3. يوجد قسم الإطفاء ويختص بالمهام والاختصاصات المتعلقة بشؤون مكافحة الحرائق داخل الشركة سعياً في وقاية العاملين والحفاظ على سلامتهم من خلال تقديم خدماته، بتدريب العاملين بالمبادئ الأولية لمكافحة الحرائق بما يكفل الاستعمال السليم لمعدات وأجهزة مكافحة الحرائق وطرق معالجتها وإخمادها فور نشوبها واتخاذ كافة التدابير اللازمة للحد من انتشارها خاصة وأن العاملين هم أقرب الناس لمصادر نشوب الحرائق، وقد أولت الشركة اهتماماً بتوفير الآليات والوسائل والمعدات والأجهزة التي من شأنها أن تسهم في إخماد الحرائق سواء كانت داخل المصانع أو خارجها في المواقع الإدارية المختلفة، حيث قام بإخماد عدد (212) حريق منها (177) داخل الشركة و(35) خارج الشركة.

4. ثم تدريب عدد 2809 موظف منهم عدد 72 بالخارج وعدد 2737 بالداخل وذلك حسب

سجلات والبيانات الواردة بإدارة التدريب أنظر الملحق رقم (5) الجدول رقم (6).

5. وبعد الاطلاع على سجلات قسم الصحة والسلامة المهنية، وتبين أن إجمالي الإصابات عدد

(121) أنظر الملحق رقم (5) الجدول رقم (7)، وأن هناك ثلاثة أنواع من الإصابات (الحوادث

الصناعية حوادث الحريق حوادث المرور) وكانت نسبة إعمار الإصابات.

- من (35-25) سنة نسبتهم 41%. - من (45-35) سنة نسبتهم 30%.

- ما فوق (45) سنة بنسبة 15%. - أقل من (25) سنة نسبتهم 14%.

وقد اتضح أن إجمالي عدد المترددين على العيادة 7377 موظفاً من بينهم 121 إصابة

عمل وقد تردد على العيادة من المصابين عدد 1902 مرة ترددوا فيها على العيادة وعدد

المترددين فيما يخص أمراض أخرى 5475 موظفاً وبذلك يكون عدد المترددين وفق سجلات

الصحة المهنية:

والمعادلة التالية تبين إجمالي زائري العيادة (1902) متردد من إصابات العمل + عدد

المرضى الآخرين $5475 = 7377$.

ومن خلال نسب النموذج المقترح لقائمة التكاليف بأنشطة المسؤولية الاجتماعية (انظر

الجدول 1.4، الصفحة 102-106) وكانت أقسامها كالتالي:

1. تكاليف أنشطة الوقاية والسلامة للعاملين:

قامت الشركة بشراء عدد من معدات السلامة والإنفاق عليها وكانت نسب الإنفاق

وتكاليف الوقاية وسلامة العاملين (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102-106، والجدول 11.4،

الصفحة 124، والشكل 5.4، الصفحة 124)، حيث بلغت نسبتها إلى إجمالي تكاليف أنشطة

العاملين 18% ونسبتها إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 5%، حسب قائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية المقترحة.

2. تكاليف أنشطة تدريب ومكافآت العاملين:

يتبين أن إدارة التدريب بالشركة تقوم بتدريب العاملين داخل الشركة، على مختلف الإدارات والمصانع المختلفة بالشركة، وكذلك نتيجة تعدد اللجان التي تقوم بعدة مهام داخل الشركة فإن الشركة تقوم بصرف مبالغ (مكافآت) لهذه اللجان وبناء على النموذج النسب لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية المقترحة (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 – 106، والجدول 11.4، الصفحة 124، والشكل 5.4، الصفحة 124)، كانت نسبة تكاليف التدريب والمكافآت إلى إجمالي تكاليف أنشطة العاملين 26% ونسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 7%.

3. تكاليف الصحة والسلامة المهنية للعاملين:

تقدم الشركة الخدمات الطبية وتقوم بعملية الكشوفات الطبية للعاملين، كما أن الشركة تقوم بإعطاء العاملين قيمة مستقطعة لعملية العلاج بالعيادات الخارجية يبين أعداد الإصابات وأيضا المترددين على العيادة الطبية والذين تحصلوا على إسعافات أولية وأيضا علاجية، حيث كانت نسبة إجمالي هذه التكاليف كما في نموذج نسب تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية المقترحة (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 – 106، والجدول 11.4، الصفحة 126، والشكل 5.4، الصفحة 124)، إلى إجمالي تكاليف أنشطة العاملين 2% ونسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 0.6%.

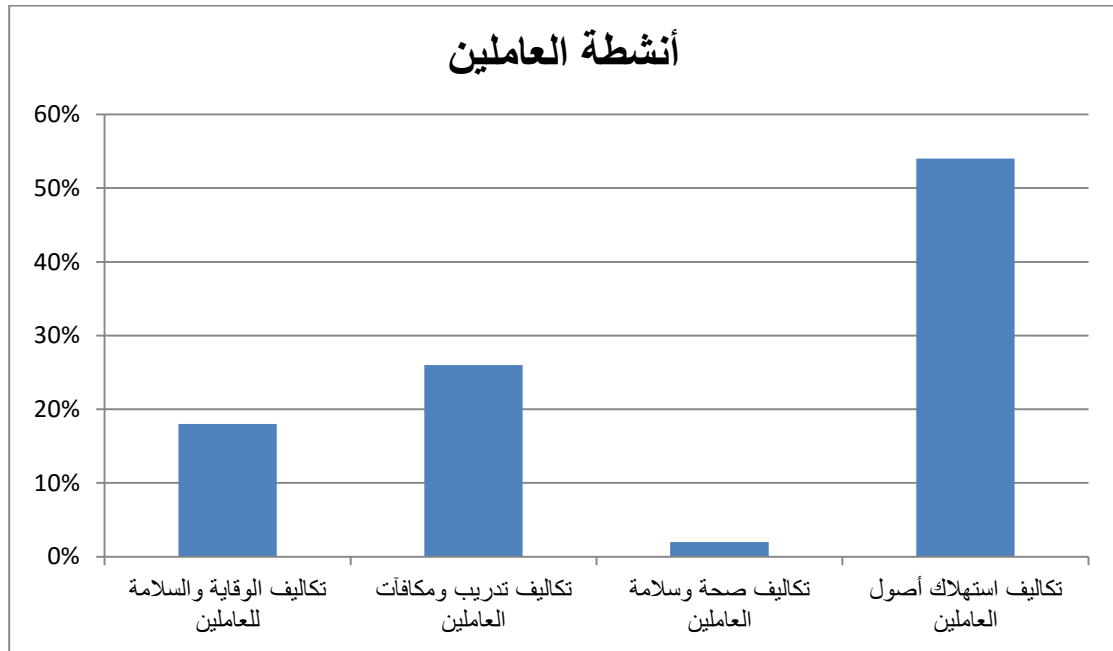
4. تكاليف استهلاك أصول أنشطة العاملين:

توجد بالشركة عدة أصول خاصة بأنشطة العاملين وفقا لنموذج أصول الأنشطة الاجتماعية، وكذلك نموذج أصول واستهلاك أنشطة العاملين (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107

108 -، والجدول 12.4، الصفحة 126، والشكل 6.4، الصفحة 126)، وهي تختلف حسب اختلاف وجود العاملين، وطبيعة العمل التي يقوم بها، وكانت نسبة مجموع تكاليف استهلاك أصول أنشطة العاملين خلال سنة 2013، 54% ونسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 14.8%.

جدول رقم (11.4) يبين نسب تكاليف أنشطة العاملين

النسبة	البيان
18%	تكاليف الوقاية والسلامة للعاملين
26%	تكاليف تدريب ومكافآت العاملين
2%	تكاليف صحة وسلامة العاملين
54%	تكاليف استهلاك أصول العاملين



شكل رقم (5.4) يوضح تكاليف أنشطة العاملين

1.3.11.4 أصول أنشطة العاملين:

يمكن تقسيم أصول الأنشطة الاجتماعية وفقاً لنموذج المقترح لأصول أنشطة المسؤولية

الاجتماعية (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107-108) وهي كالتالي:

1. أصول وسائل نقل وإسعاف العاملين:

تمثل نسبة هذه الأصول من مجموع أصول أنشطة العاملين 1% ونسبتها من مجموع أصول الأنشطة الاجتماعية 0.7% (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107 - 108، والجدول 12.4، الصفحة 126، والشكل 6.4، الصفحة 126)، وهي عبارة عن حافلات تستخدم في نقل العاملين من مناطق سكناتهم إلى مواقع أعمالهم داخل الشركة بالإضافة إلى سيارات الإسعاف لنقل الإصابات العاملين في حال حدوثها.

2. أصول مباني ومنشآت ومساكن العاملين:

كانت نسبة أصول مباني ومنشآت ومساكن العاملين 96% بالنسبة إلى مجموع أصول أنشطة العاملين ونسبتها إلى إجمالي أصول الأنشطة المسؤولية الاجتماعية 69.5%، (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107 - 108، والجدول 12.4، الصفحة 126، والشكل 6.4، الصفحة 126)، وتعتبر نسبة هذه الأصول مرتفعة والسبب يرجع إلى أن هناك عدداً من الوحدات السكنية التي يقيم بها العاملين وأسرهم وأيضا مساكن العاملين الأفراد، وهي ضمن مساهمة الشركة في المسؤولية الاجتماعية للعاملين كذلك توجد مجموعة من المطاعم والمقاهي والتي تساعد في توفير الوجبات الغذائية، لأن نظام التشغيل بالشركة هو نظام الورديات.

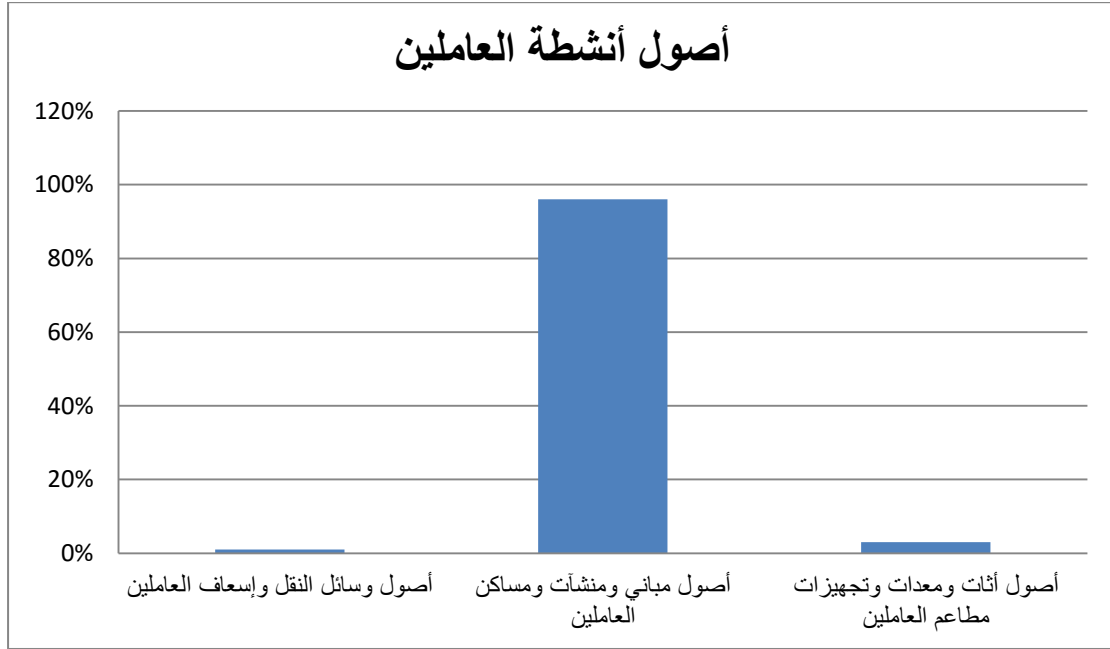
3. أصول الأثاث والمعدات وتجهيزات مطاعم العاملين:

نسبة هذه الأصول إلى مجموع أصول أنشطة العاملين 3% (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107 - 108، والجدول 12.4، الصفحة 126، والشكل 6.4، الصفحة 126)، ونسبتها إلى إجمالي أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية 1.8% وهي عبارة عن الأثاث الموجود سواء بالمساكن أو بالمطاعم.

والجدول رقم (12.4) والشكل رقم (6.4) يبين أصول أنشطة العاملين وهي كالتالي:

جدول رقم (12.4) يبين نسب أصول أنشطة العاملين

النسبة	البيان
1%	أصول وسائل النقل وإسعاف العاملين
96%	أصول مباني ومنشآت ومساكن العاملين
3%	أصول أثاث ومعدات وتجهيزات مطاعم العاملين



شكل رقم (6.4) يوضح تكاليف أصول أنشطة العاملين بيانياً

4.11.4 أنشطة المنتج والمستهلك:

تبيّن بأن الشركة لا تقوم بقياس تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، ومن خلال الزيارات الميدانية والاطلاع على البيانات تم حصر تلك الأنشطة من (إدارة الشؤون المالية، إدارة مراقبة الجودة، مكتب توكيد الجودة، وإدارة التسويق الخارجي، وإدارة التسويق المحلي) وفقاً للنموذج المقترح وجدول نسب التكاليف للنموذج المقترح لأنشطة المسؤولية، (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102-106)، تم الحصول على البيانات التالية:

1. تحصلت إدارة مراقبة الجودة على عددٍ من شهادات الجودة للمنتج وهي:

- شهادة المطابقة مع مواصفات نظام إدارة الجودة (ايزو 9001/2002).
 - شهادة أفضل أداء من المركز الأعلى للشهادات البريطانية لسنتي (2001-2002).
 - شهادة المطابقة مع مواصفة نظام إدارة البيئة (ايزو 14001/2004).
 - شهادة المطابقة مع مواصفة نظام إدارة السلامة والصحة المهنية (ISO 18001/2007).
2. تنقسم المنتجات بالشركة الليبية للحديد والصلب حسب تصنيف سجلات قسم مبيعات المنتجات إلى منتجات محلية لتلبية احتياجات السوق المحلي وهي (منتجات رئيسية وتنقسم إلى منتجات نهائية ووسيطه، ومنتجات فرعية، ومنتجات معييه، وأيضا المنتجات من المخلفات الصناعية) ومنتجات تصدر بالخارج (الصادرات) وهي كالاتي:

- منتجات السوق المحلي حسب الجدول (13.4)

جدول رقم (13.4) يبين نوعية وكمية المنتجات المحلية خلال سنة 2013

ر.م	نوعية المنتج	الكمية بالطن
*	منتجات محلية	511202.922
1	منتجات مصدرة بالخارج	377759.451
2	مجموع المنتجات	888962.373

ومن خلال نسب النموذج المقترح لقائمة التكاليف بأنشطة المسؤولية الاجتماعية (انظر

الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106) كانت تكاليف المنتج والمستهلك كالتالي:

1. تكاليف مراقبة جودة المنتج:

تبين أنه قد بلغت نسبة تكاليف مراقبة الجودة للمنتج إلى إجمالي تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك 1.90% وبذلك يكون نسبة تمثيل هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 0.05% (أنظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 14.4، الصفحة 129، والشكل 7.4، الصفحة 129).

2. تكاليف تحليل واختبارات المنتج:

تمثل نسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك 1.40% ويكون نسبة هذا البند إلى إجمالي الكلى إلى أنشطة المسؤولية الاجتماعية 0.04%، (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 14.4، الصفحة 129، والشكل 7.4، الصفحة 129).

3. تكاليف التفتيش على المنتج:

كانت تكاليف نسبة هذا البند حسب النموذج المقترح لنسب تكاليف المسؤولية الاجتماعية إلى إجمالي تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك 14.2% ونسبته إلى مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 0.4%، (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 14.4، الصفحة 129، والشكل 7.4، الصفحة 129).

4. تكاليف جودة المنتج:

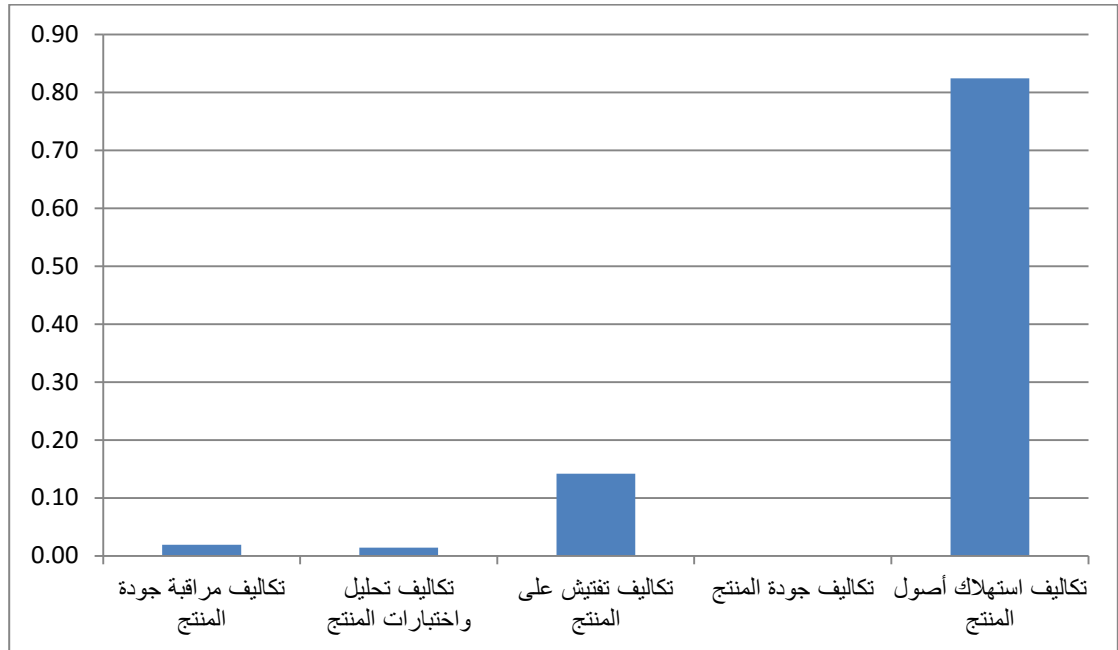
كانت نسبة هذا البند إلى إجمالي تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك 0.10% ونسبته إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 4%، (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 14.4، الصفحة 129، والشكل 7.4، الصفحة 129).

5. تكاليف استهلاك أصول أنشطة المنتج والمستهلك:

كانت نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك 82.4% ونسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 2.5%، (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107 - 108، والجدول 14.4، الصفحة 129، والشكل 8.4، الصفحة 131).

جدول رقم (14.4) يبين نسبة تكاليف المنتج والمستهلك

النسبة	البيان
%1.90	تكاليف مراقبة جودة المنتج
%1.40	تكاليف تحليل واختبارات المنتج
%14.2	تكاليف تفتيش على المنتج
%0.1	تكاليف جودة
%82.4	تكاليف استهلاك أصول المنتج



شكل رقم (7.4) يوضح تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك بيانياً

1.4.11.4 أصول أنشطة المنتج والمستهلك:

نتيجة لتعدد المنتجات داخل الشركة وتعدد المستهلكين الذين يطلبون تلك المنتجات على اختلافها سواء كانوا داخليين أم خارجيين، فإنه يتطلب أصولاً للتأكد من مستوى الجودة ومعدلات الأمان بالنسبة للمنتج، والذي يتم عن طريق مجموعة من أصول أنشطة المنتج للتحقق منها وهي مقسمة بجدول أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية (أنظر الجدول 3.4، الصفحة 107-108)

وهي كالتالي:

1. أصول التحليل واختبار المنتج:

ونسبتها إلى مجموع أنشطة المنتج 3% ونسبتها إلى إجمالي أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية 0.1% (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107 - 108، والجدول 15.4، الصفحة 131، والشكل 8.4، الصفحة 131).

2. أصول التفتيش ومراقبة المنتج:

تمثل نسبتها ، بالنسبة إلى مجموع أصول أنشطة المنتج 8% ونسبتها إلى إجمالي أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية 0.4%، (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107 - 108، والجدول 15.4، الصفحة 131، والشكل 8.4، الصفحة 131).

3. أصول مراقبة جودة المنتج:

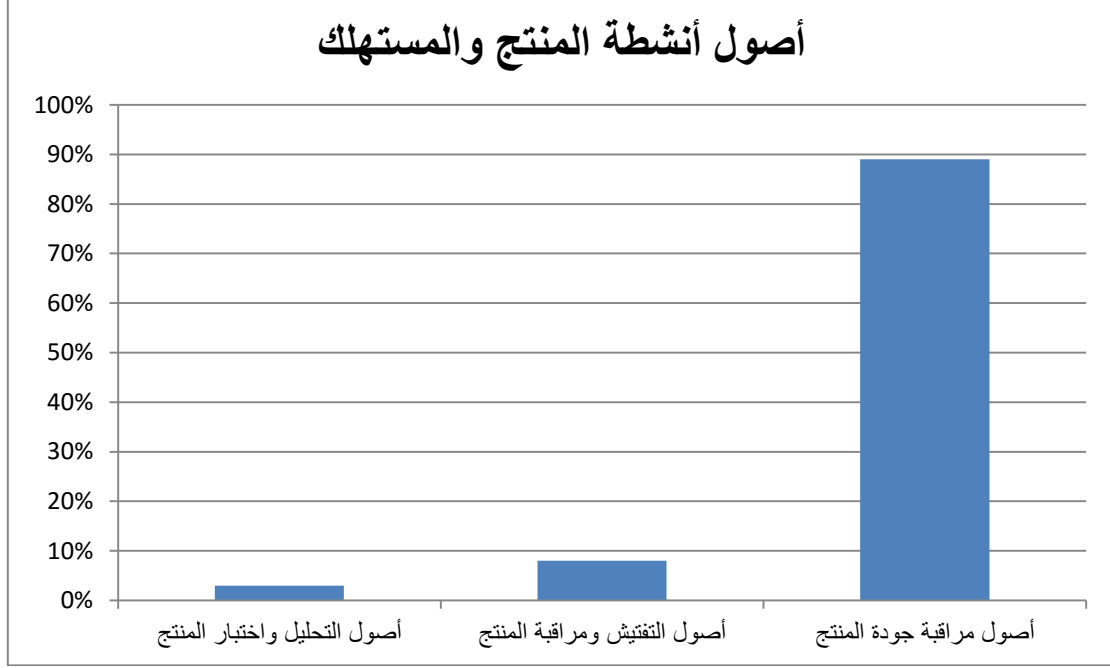
وهي أصول تتأكد من معرفة جودة المنتج بعد تصنيعه وقبل عملية البيع ونسبة هذه الأصول 89% ونسبتها إلى إجمالي أصول أنشطة المسؤولية الاجتماعية 4.8%، (انظر الجدول 3.4، الصفحة 107 - 108، والجدول 15.4، الصفحة 131، والشكل 8.4، الصفحة 131)، وتجدر الإشارة إلى العلاقة بين تكاليف أنشطة المنتج والمستهلك، حيث لا توجد تكاليف خاصة بالمستهلك في النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية وخاصة في نشاط المنتج والمستهلك، وأيضاً لا توجد أصول خاصة بالمستهلك سواء كان المستهلك داخلياً أم خارجياً، وهذا يعتبر قصوراً لدى الشركة اتجاه المستهلك المحلي أو الخارجي، حيث لا بد من توفر تكاليف متعلقة بالمستهلك وأيضاً أصول خاصة بها، والسبب في ذلك أن المستهلك هو سبب تحقق الإيرادات من خلال عملية البيع.

الجدول رقم (15.4) والشكل رقم (8.4) يبين أصول أنشطة المنتج والمستهلك وهي

كالتالي:

جدول رقم (15.4) يبين نسب أصول المنتج والمستهلك

النسبة	البيان
3%	أصول التحليل واختبار المنتج
8%	أصول التفتيش ومراقبة المنتج
89%	أصول مراقبة جودة المنتج



شكل رقم (8.4) يوضح تكاليف أصول أنشطة المنتج والمستهلك بيانياً

5.13.4 أنشطة المسؤولية للمجتمع المحلي:

تبين أنه لا يمكن الإجابة على صحيفة المقابلة (انظر الملحق رقم 4) حيث أن الشركة لا تقوم بقياس تكاليف أنشطة المجتمع المحلي والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية؛ لذلك تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى، من خلال الزيارات الميدانية والاطلاع على البيانات تم حصر تلك الأنشطة من (إدارة الشؤون المالية، إدارة الخدمات والإسكان، إدارة النقل، إدارة العامة للخدمات، إدارة الوقاية الصناعية) وفقاً للنموذج المقترح وجدول نسب التكاليف للنموذج المقترح لأنشطة المسؤولية، (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102-106)، تم الحصول على البيانات

التالية:

1. صدر قرار من رئيس مجلس الإدارة بالشركة رقم (33) لسنة 2013 بتشكيل فريق عمل يختص بالمسؤولية الاجتماعية، يقوم هذه الفريق بمجموعة من الخدمات التي تقدمها الشركة للمجتمع المحلي، وذلك من خلال المساعدات وتجهيز الاحتفالات والمؤتمرات والندوات التي تهم المدينة والمجتمع المحلي.

ومن خلال نسب النموذج المقترح لقائمة تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والمبين (أنظر الجدول 1.4، الصفحة 102-106) كانت أقسامها كالتالي:

1. تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية:

وردت في النموذج نسب تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية (أنظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 16.4، الصفحة 133، والشكل 9.4، الصفحة 133)، وبلغت نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي 6% ونسبته إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 0.6%.

2. تكاليف أنشطة الجهات الدينية والاحتفالات

نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي 4% (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 16.4 الصفحة 133، والشكل 9.4، الصفحة 133)، ونسبته إلى مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 0.4%.

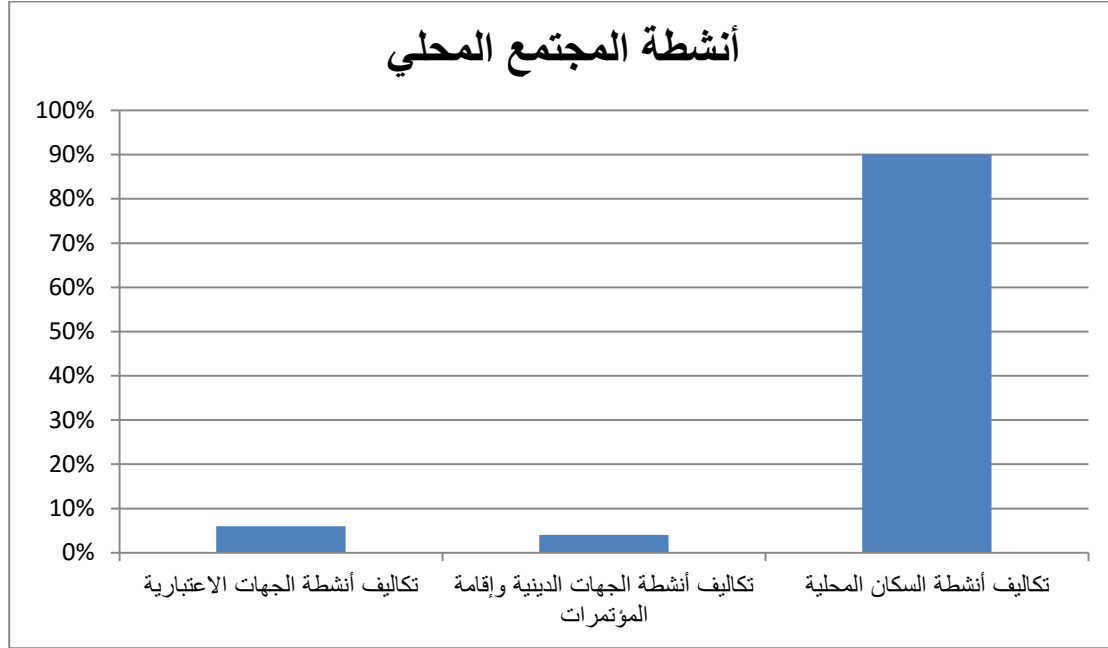
3. تكاليف أنشطة السكان المحليين

نسبة هذا البند إلى مجموع تكاليف أنشطة المجتمع المحلي 90% (انظر الجدول 1.4، الصفحة 102 - 106، والجدول 16.4 الصفحة 133، والشكل 9.4، الصفحة 133)، ونسبته إلى إجمالي تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية 10.5%.

والجدول رقم (16.4) والشكل رقم (9.4) التاليين يبين تكاليف أنشطة المجتمع المحلي وهي كالتالي:

جدول رقم (16.4) يبين نسبة تكاليف أنشطة المجتمع المحلي

النسبة	البيان
%6	تكاليف أنشطة الجهات الاعتبارية
%4	تكاليف أنشطة الجهات الدينية وإقامة المؤتمرات
%90	تكاليف أنشطة السكان المحلية



شكل رقم (9.4) يوضح تكاليف المجتمع المحلي بيانياً

ومن خلال تتبع السجلات واستخدام أسلوب التحليل المحتوى المتبع في الدراسة وأيضاً من خلال طرح الاستفسارات بخصوص وجود أصول خاصة بالمجتمع المحلي قامت الشركة ببنائها وأنشائها داخل المدينة فإنه تبين عدم وجود تلك الأصول الخاصة بأنشطة المجتمع المحلي.

12.4 النتائج

1. دليل الحسابات بالشركة لا يحتوى على مراكز تكلفة أو بنود فرعية خاصة بالأنشطة

المسؤولية الاجتماعية

2. وجود بعض البنود المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية تقوم الشركة بالإفصاح عليها.

3. لا تقوم الشركة بأي مستوى من القياس أو الإفصاح عن تكاليف الأنشطة المتعلقة بالمسؤولية

الاجتماعية بالقوائم المالية الختامية

4. تفتقر الشركة الى الحد من الاثار السلبية لنشطها التصنيعي والمتمثل في حماية البيئة

والوقاية والرقابة والقياس والتقييم كما بينه النموذج المقترح لتكاليف أنشطة المسؤولية

الاجتماعية.

5. لا تفرق الشركة بين التكاليف الاقتصادية والتكاليف الاجتماعية وذلك لعدم المام المحاسبين

والمدراء الماليين بالمحاسبة على المسؤولية الاجتماعية.

6. هناك العديد من الصعوبات والمعوقات التي حالت دون قيام الشركة بالقياس والإفصاح عن

تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية هي:

- عدم وجود فهم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية
- لا تقوم الشركة بدورات تدريبية للتعريف بالمسؤولية الاجتماعية.
- عدم وجود قوانين صريحة تلزم الشركة بالقياس والإفصاح عن الاداء الاجتماعي
- ضعف اهتمام المجتمع المدني بالمسؤولية الاجتماعية ومتابعتها.
- غياب المعايير المطلوبة من قبل الجهات المحاسبية المختصة مثل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين.

13.4 التوصيات

1. على الشركة تطبيق المحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية من خلال قياسها والإفصاح عن ادائها الاجتماعي.
2. على الشركة اللببية للحديد والصلب أخذ زمام المبادرة بتطبيق وممارسة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، من خلال تطبيق النموذج المقترح وذلك لبيان دائها الاجتماعي من خلال الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها.
3. العمل على تدليل المعوقات والصعوبات التي تحول دون القياس والإفصاح من قبل الشركة على ادائها الاجتماعي.
4. على الإدارة العامة للمالية وخصوصا الإدارات ذات الصلة التي لها علاقة بالمحاسبة عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية، أن تضمن الأنشطة الاجتماعية ضمن الدليل الحسابي ومراكز التكلفة وبنودها الفرعية.
5. على الشركة الانفاق على تكاليف القياس والتقييم وأيضا الرقابة على التلوث وذلك لأن تكاليف الفشل البيئي تتحقق نتيجة إهمال الشركة لتلك التكاليف، وبذلك تكون العواقب من تكاليف الفشل البيئي وخيمة على الشركة.
6. ضرورة تطوير القوائم المالية الختامية لكي تتمثل وتتلائم مع بنود أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وحساباتها الرئيسية.

المراجع

أولاً: الكتب

1. إسماعيل محمود عبدالرحمن، محاسبة التلوث البيئي، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2014.
2. حنان حلوة حنان، نموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2006.
3. حيدر على المسعودي، إدارة تكاليف الجودة استراتيجياً، دار اليازوري، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
4. رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، جامعة حلب، دار وائل الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
5. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي، العامري، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
6. فداغ الفداغ، مشكلات وحالات محاسبة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، الطبعة الأولى، 2008.
7. فردريك نشوي، لمارول أن فروست، جادي مبيك، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة، أحمد حامد حجاج المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.
8. محمد عباس بدوي، المحاسبة البيئية، الطبعة الثانية، جامعة الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2012.
9. محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

10. محمد عباس بدوي، يسرى محمد البلتاجي، المحاسبة في مجال التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2013.

11. محمد عباس يدوي، الأميرة إبراهيم عثمان، قراءات في تطور الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق، دار الكتب والوثائق القومية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

12. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008.

13. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2012.

14. نصر صالح محمد، نحو إطار نظري عام للمراجعة، الطبعة الأولى، منشورات أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، 2004.

ثانياً: رسائل ماجستير وأطروحات الدكتوراه

1. أحمد عدنان العرموطي، أثر محاسبة الاستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببوصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2013.

2. إسماعيل سالم الشهوبي، الإفصاح المحاسبي الاختياري في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

3. التهامي عثمان الكشر، إمكانية قياس والإفصاح عن التكاليف والالتزامات البيئية في الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2006.

4. إياد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.
5. بشير أحمد الصغير غميص، تقييم الأداء البيئي والاجتماعي للشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، 2007.
6. حامد أحمد صالح أبوسمرة، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقادير الشركات المساهمة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، 2009.
7. حسن مسعود عثمان، موقف المحاسبين في قطاع النفط الليبي من الإفصاح البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2011.
8. حسين عبدالجليل آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
9. خالد علي الشائبي، القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للمشروعات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2006.
10. خليفة عبدالسلام خليفة، مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات و الوحدات الاقتصادية المملكة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا - طرابلس، 2007.
11. سالم مفتاح عمران عوز، محددات التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي لدى الإدارة العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مصراتة، 2015.
12. سائد نبيل سليم غياطة، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق مصادر المحاسبة الدولي رقم (16) الخاص بالامتلاكات والمصانع والمعدات، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة - فلسطين، 2008.

13. سعاد العربي الكللي، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية في القوائم المالية المنشورة، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 2001.
14. عبدالمنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة الإسلامية، 2010.
15. عبدالهادي منصور الدورسري، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، الكويت، 2011.
16. عدين عيسى امحمد، واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، 2010.
17. علي بشير محمد الزين، مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الأجنبية العاملة في ليبيا، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013.
18. علي بشير محمد رزيق، مدى توافر المتطلبات الخاصة للإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الأجنبية العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2013.
19. علي مفتاح قرقد، المسؤولية البيئية والإفصاح البيئي للشركات من وجهة نظر مديري الشركات الصناعية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010.

20. عمرو محمد خميس محمد، أثر تفعيل حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 2010.
21. فاطمة المبروك اقويدر، العوامل المفسرة للفجوة بين التشريعات القانونية والواقع العلمي للمسؤولية البيئية للشركات الصناعية الليبية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا - طرابلس.
22. فتحي المبروك سمهود، دور المحاسبة في قياس وعرض الأداء الاجتماعي للوحدات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية غريان، 2003.
23. فهد راعي الفحما، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، 2012.
24. لعبيبي هانو خلف، الإفصاح المحاسبي في ظل توسيع المنهج المحاسبي ليشمل المحاسبة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، بغداد، 2009.
25. ماجد إسماعيل ابوحمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
26. ماجدة مساعدة عكاشة مساعد، نموذج مقترح لقياس تكاليف الجودة من خلا تطبيق على أساس النشاط، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات للعلوم الإدارية، الإسكندرية، 2013.
27. محمد بن عيسى امحمد، واقع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010.

28. محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.
29. منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2012.
30. مهاوات العبيدي، القياس المحاسبي للتكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية لتحسين الأداء البيئي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد، بسكرة، كلية الاقتصاد، الجزائر، 2014.
31. نضال محمد مصطفى حنيو، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، 2009.
32. نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، جامعة ابوبكر بلقايد، الجزائر، 2010، رسالة ماجستير غير منشورة.
33. نوري علي محمد قطاطي، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، 2012.
34. نوفان حامد محمد العليمان، القياس المحاسبي للتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2010.
35. يوسف بشير محمد الناكوع، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 2009.

ثالثاً: المؤتمرات والدوريات

1. أحمد ساسي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للنبوك العاملة في مصر كشرركات مساهمة مصرية، بحث مقدم للمركز المديرين المصري، حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، 2010.
2. الأمم المتحدة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة، الدورة الاستثنائية العاشرة، لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، 2012.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والأربعون، لجنة الخبراء المهنية بالمحاسبة البيئية الاقتصادية، 2013.
4. خديمي عبدالحميد، حموده عبداللطيف، معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال اتجاه أصحاب المصالح، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 2012.
5. خليل إبراهيم رجب الحمداني، التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية، ملتقى بعنوان نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.
6. سعدون مهدي الساقى، عبدالناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية واقع المؤتمر العربي الأول في الإدارة، المنظمة العربية لمنظمات الأعمال، للعلوم الإدارية، تشرين الثاني، القاهرة، 2005.
7. عجيلة محمد، شنيني عبدالرحيم، فاعلية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، مفاهيم وأسس، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 2012.

8. عمارة، طرق الإفصاح والقياس لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي، الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة قاصدي رباح، الجزائر، 2010.
9. كمال محمد منصوري، جودي محمد رمزي، مراجعة البيئية كأحد متطلبات المؤسسة المستدامة وتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي (التنمية المستدامة وكفاءة المستخدمين للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس، اصطيف، الجزائر، 2008.
10. مارس كريم العاني، دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة الإبداع "الاستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديد العولمة"، دراسة تطبيق في البحرين، جامعة قازدفن، كلية العلوم الإدارية والمالية، 2005.
11. مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، زهواني رضا، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عنوان المداخلة، واقع محاسبة التكاليف البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم البيئة، الجزائر، 2013.
12. مؤتمر الأغذية العالمي، الدورة الثامنة والثلاثون، التقرير السنوي للمجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي المقدم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2013.
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع، (الاتجاهات والقضايا الراهنة) الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004،

14. يوسف بوخلخال، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل المحاسبة الاجتماعية الإفصاح المحاسبي، المحور الخامس معايير قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال تجاه أصحاب المصالح كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الأغواط، 2012.

رابعاً: المجلات والمنشورات

1. إبراهيم ميده، نموذج مقترح لتطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) في مجال المسؤولية الاجتماعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد الثاني، 2005.

2. أزهر يوسف الشكري، أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الفري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 22، السنة الثامنة، 2012.

3. السيد أحمد السقا، مراجعة الأداء البيئي، مجلة الإدارة العامة مجلة التاسع والثلاثون، العدد الثاني، السعودية، 1999.

4. الهادي محمد السحيري، نحو زيادة نطاق الرقابة الداخلية والدور المتوقع للمراجع الداخلي، مجلة دراسات في المال والأعمال كلية المحاسبة غريان، ليبيا، العدد 8، 2008.

5. بابان إبراهيم عليوي الجبوري، الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد أدوات الاستثمار وأثره على ثقة التعاملات مع الشركات، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2012.

6. سعود جايد مشكور، على نعيم جاسم، القياس والإفصاح المحاسبي، للمسؤولية الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية، جامعة المثبي للعلوم الإدارية والمالية، مجلة المثبي للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 2011.

7. سعيد مخلد النعيان، فارس جميل الصوفي، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 28، 2011.
8. طه أحمد حسين أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، مجلة التنمية الراقدين، جامعة الموصل كلية الاقتصاد، العدد 28، 2006.
9. طه عليوي ناصر، هيثم هاشم الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية لاتحاد القرارات، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الخامسة والثلاثون، جامعة الموصل، العدد 92، 2012.
10. عبدالرزاق قاسم الشحادة، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للأسمدة وتأثيرها في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 26، العدد الأول، 2010.
11. عبدالمنعم بن إبراهيم عبدالمنعم، محمد حلمي محمد، الحوافز الضريبية لمكافحة تلوث البيئة، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد السادس، العدد الأول، 2002.
12. عمر إبراهيم حسين، استقبال فكرة القانون الاجتماعي في القانون الليبي، مجلة الدراسات العليا، العدد التاسع، 2001.
13. عوض الله جعفر الحسين، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، مجلة العلوم والثقافة، المجلد 12، العدد 2، 2012.
14. فارس جميل حسين الصوفي، حسن فليح مفلح القطبين، جهاد قراقيش، أهمية التكاليف والإفصاح البيئي في ترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة

- المدرجة في بورصة عمان - مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة - جامعة الإسراء
الخاصة، عمان، عدد 29، 2012.
15. محمد سعد الفرح، رياض محمد الهنداوي، مدى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية
للشركات المساهمة العامة، المجلة الأردنية في الإدارة، المجلة 7، العدد 2، 2011.
16. محمد مجيد سليم، محمد رفيق عثمانه، الأهمية النسبية لبنود الإفصاح المحاسبي في قرارات
الإقراض المصرفي، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الأردن، 2006.
17. ميلاد رجب إشميلة، إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا الأسلوب المواجهة
الاجتماعية، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلة 3، يوليو 2014.
18. هالة عبدالنبي عبدالفتاح، القياس المحاسبي لأثر ممارسات المسؤولية الاجتماعية على
الأداء المالي للشركات في ضوء مبادئ حوكمة الشركات، كلية التجارة، جامعة القاهرة،
العدد 176، مجلة المحاسبة والتأمين، 2010.
19. يوسف محمد جريوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية
الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، (سلسلة
الدراسات الإسلامية)، فلسطين، كلية التجارة، مطبعة الجامعة الإسلامية، غزة المجلد
الخامس عشرين، العدد الأول، 2007.

خامساً: المواقع الإلكترونية

1. النشرة السنوية للاستدامة www.sweden.se/ea.
2. www.startimes.com، تاريخ الزيارة 2013/10/18.

الملاحق

ملحق رقم (1)

جدول رقم (1) نموذج وصفي للإفصاح عن الأداء الاجتماعي

أصول	خصوم
<p>فرص العمل. أدى توسع المنشأة إلى توفير 500 فرصة عمل جديدة. الرقابة البيئية. قامت المنشأة بتشغيل منطقة المنشأة. التفاعل مع المجتمع. تمثل مساهمة المنشأة برعاية العاملين 2% من النفقات. حماية المستهلك. إخضاع المنشأة كامل منتجاتها إلى الرقابة على الموصفات المحددة من هيئة المواصفات المقاييس.</p>	<p>ما زالت المرأة لا تشغل مراكز قيادية ما زال الهواء يعاني من الغازات الصادرة عن الإنتاج. ما زال السكن احلالي عاجزاً عن تلبية مطالب العاملين. ما زال المنشأة تعاني من تطوير منيحه بما يناسب احتياجات المجتمع.</p>

جدول رقم (2) نموذج (Smfc)

أصول	خصوم
<p>1. فرص العمالة: ترتب على توسع الشركة توفير حوالي 1000 فرصة عمل جديدة منذ سنة 1963. 2. الرقابة البيئية: تم تركيب أجهزة معالجة مياه الصرف في نوفمبر من هذا العام بلغت \$350000. 3. مجال المضمون الاجتماعي: قامت الجمعيات التعاونية للإسكان التي تساهم فيها الشركة بمبلغ \$163000 بإنشاء 147 وحدة سكنية. 4. مجال خدمة المستهلكين: أدت برامج الرقابة على الجودة إلى كفاءة أداء المنتج.</p>	<p>لا زال التغيير في المستويات الوظيفية يؤدي إلى بعض المشاكل في العديد من فروع الشركة. لا زالت مشكلة التخلص من بعض الرواسب الناتجة من أنابيب المياه قائمة وجاري البحث عن حلها. البرامج التي تقوم بها الشركة لبناء مساكن لمحدودي الدخل غير فعالة بدرجة كافية بالنسبة للوقت المستنفذ والمبالغ التي تم أنفاقها. من المتوقع صدور قانون بفرض مستويات جودة وأداء للمنتج أعلى من المستويات الموجودة حالياً.</p>

جدول رقم (3) نموذج (EGFA)

الأمن الصناعي:

حالات الوفاة		الحوادث				مصدر الحوادث
		معدل شدة الحادث		معدل التكرار		
2004	2003	2004	2003	2004	2003	
3	8	2826	4822	82	76	استخدام الفحم
-	-	59	60	11	10	استخدام الغاز
1	-	875	404	30	14	استخدام مياه البحار
4	8	1622	2165	51	39	المتوسط العام

توظيف الأقليات:

مقارنات توظيف الأقليات				المستوى الوظيفي
سنة 1		سنة 2003		
من إجمالي العاملين %	العدد	من إجمالي العاملين %	العدد	
1.5	21	1.5	20	الإداريين
4.1	30	4.2	27	المهنيين والفنيين
8.2	84	8.1	70	الكتابة
8.3	381	7.3	369	المهرة
12.4	363	12.2	303	غير المهرة
7.9	778	7.3	689	الإجمالي

المساهمات الخيرية:

إجمالي المساهمات الخيرية		بيان
سنة 2004	سنة 2003	
356046	289999	إجمالي قيمة المساهمات بالدولار
40.6	%1.4	النسبة المئوية من الربح بعد الضريبة
2.6	1.6	نصيب كل سهم بالسنت
%40	-	نسبة الموزع على المؤسسات الصحية
%19	-	نسبة الموزع على المؤسسات العلمية
%41	-	نسبة الموزع على المؤسسات الحضارية

المعاشات:

إجمالي المعاشات السنوية (ألف دولار)		البيان
سنة 2004	سنة 2003	
155.6	519.7	المسدد لنقابات العمال
773.5	040.4	المسدد لجهات أخرى
928.11	559.11	الإجمالي

مجالات أخرى:

تهتم الشركة بالشؤون البيئية، فالعمليات المرتبطة باستخدام البحار تخضع للرقابة من قبل الشركة لمنع أي أضرار بالبيئة، كما تتبع الشركة برامج لضمان أمان استخدام المناجم بما يتماشى مع المعدلات المطلوبة.

الأهداف المرغوب تحقيقها في سنة 2005:

- زيادة النسبة العامة في مجال الأمن الصناعي 10%.
- زيادة نسبة توظيف الأقليات 8%.
- زيادة قيمة المساهمات الخيرية حتى تصل إلى 400000 دولار.

جدول رقم (4) نموذج BASF (باسف)

شركة باسف		مجموعة باسف		بالمليون مارك
1995	1996	1995	1996	
4053.4	4090.0	8404.4	8718.4	الأجور والمرتببات
1255.9	1106.8	2414.1	2306.5	المساهمات في التأمينات الاجتماعية نفقات المعاشات والمساعدات
(579.3)	(420.9)	(961.3)	(764.5)	مستقطع المعاشات
<u>5309.3</u>	<u>5196.8</u>	<u>10818.4</u>	<u>11024.9</u>	

الشركات المتحدة جزئياً		الشركات المتحدة كلياً		مجموعة باسف
1995	1996	1995	1996	
2785	2.714	79.619	78.510	أوريا
(2518)	(2448)	(62.511)	(61.480)	مستقطع ألمانيا
-	7	(15.758)	14.876	أمريكا الشمالية
-	-	7.084	6.681	أمريكا الجنوبية
740	1012	3.069	4.140	آسيا والباسيفيكي وأفريقيا
<u>3525</u>	<u>3733</u>	<u>105.557</u>	<u>104.207</u>	
133	133	2.901	2.785	يستقطع عقود التدريب

1995	1996	شركة باسف
19.350	19.113	العاملين بالساعة
23.002	22.791	رواتب العاملين
<u>2.195</u>	<u>2.082</u>	المتدربين
<u>44.547</u>	<u>43.988</u>	

جدول رقم (5) نموذج لونيوز (Linowes)

العلاقات مع الناس			
أ. تحسينات:			
1. برامج تدريب للعاملين ذوي الاحتياجات الخاصة.	XX		
2. المساهمة في المؤسسات التعليمية.	XX		
3. دوران التكاليف الإضافية بسبب برامج توظيف الأقليات.	XX		
4. تكلفة مدارس الحضانة للأطفال العاملين.	XX	XX	
مجموع التحسينات.		XX	
ب. يطرح الأضرار:			
تأجيل تركيب أجهزة سلامة جديدة على المكائن القاطعة (كلفة الأجهزة).			XX
صافي التحسينات في عمل الناس.			
العلاقة مع البيئة.			
أ. التحسينات:			
1. كلفة استصلاح وتسوية مواقع النفايات القديمة على أراضي الشركة.	XX		
2. كلفة تركيب أجهزة السيطرة على التلوث على مداخن المصنع.	XX		
3. كلفة إزالة المخلفات السامة من المراحل النهائية.	XX		
مجموع التحسينات		XX	

ب. يطرح الأضرار:			
1. التكاليف التي كانت ستظهر لتسوية مواقع المنجم المستخدمة هذه السنة.	XX		
2. التكاليف المقدرة لتزويد مرآجل التنقية لتحديد السموم السائلة التي تم طرحها في المجاري.	XX		
مجموع الأضرار.		XX	
صافي العجز في العمليات البيئية في السنة.			XX
العلاقة مع المنتج:			
أ. التحسينات:			
1. راتب نائب الرئيس خلال خدمة في هيئة سلامة المنتجات الحكومية.	XX		
2. كلفة إحلال دهانات خالية من الرصاص مقابل تلك التي تحتوي على الرصاص.	XX		
مجموع التحسينات.		XX	
ب. يطرح الأضرار:			
أجهزة السلامة المطلوبة من قبل مجلس السلامة والتي لم تضاف إلى المنتجات.		XX	
صافي التحسينات في عمليات الإنتاج للسنة.			XX
مجموع العجز الاجتماعي - الاقتصادي للسنة .			XX
يضاف صافي المتراكم للتحسينات الاجتماعية الاقتصادية كما هي عليه في 1/1... المجموع النهائي للعمليات الاقتصادية الاجتماعية لغاية 12/31			XX

جدول رقم (6) نموذج (علام)

نصيب الوحدة	القيمة	عناصر التكلفة
		أولاً: عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين: (*)
XX	XX	- تكاليف حوافز وبدلات بخلاف الأجر الأساسي
XX	XX	- تكاليف منح ومكافآت للعاملين.
XX	XX	- تكاليف وفاة وعجز للعاملين.
XX	XX	- تكاليف بعثات الحج والعمرة
XX	XX	- إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين ومتوسط نصيب الفرد الواحد سنوياً.
		ثانياً: عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العملاء: (**)
XX	XX	- تكاليف الرقابة على جودة المنتج.
XX	XX	- تكاليف تنفيذ ضمانات ما بعد البيع.
XX	XX	- تكاليف زيادة درجة أمان المنتج.
XX	XX	- إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العملاء ومتوسط نصيب الطن الواحد سنوياً.
		ثالثاً: عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع: (***)
XX	XX	- تكاليف تبرعات للمؤسسات التعليمية.
XX	XX	- تكاليف تبرعات للمؤسسات الخيرية والاجتماعية.
XX	XX	- تكاليف رصف وإنارة طرق المجتمع.

XX	XX	- تكاليف معالجة الصرف لمنع تلوث المياه
XX	XX	- تكاليف منع تلوث هواء المجتمع
XX	XX	- إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع ومتوسط نصيب الفرد الواحد سنوياً.
	XX	- إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي للشركة.

جدول رقم (7) نموذج العليمات

قائمة الدخل المعدلة اجتماعياً.

المبلغ	البيان
X	إجمالي المبيعات
X	يطرح: تكلفة المبيعات
XX	= مجمل الربح من المبيعات
X	يضاف: إيرادات تشغيلية وأخرى
XX	= مجمل الربح العام
X	يطرح:
X	مصاريف إدارية وعمومية
X	مصاريف البيع والتوزيع
X	مخصص قضايا
X	فوائد وعمولات بنكية
XX	= الدخل الاقتصادي السليم
X	يطرح:
X	مصاريف دعم البحث العلمي
X	دعم الجامعات
X	مصاريف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
XX	= الدخل الاقتصادي الاجتماعي الأساسي
X	يطرح: المصارف الاجتماعية
X	تجاه البيئة
X	تجاه العاملين
X	تجاه المنتج وحماية المستهلك
X	تجاه المجتمع المحلي
XX	= الربح الاقتصادي الاجتماعي الكلي قبل الضريبة
X	يطرح: مصروف ضريبة الدخل
XX	= الربح الاقتصادي الاجتماعي الكلي للسنة
X	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
X	حصة السهم من صافي ربح السنة

بنود الميزانية العامة والمعدلة اجتماعياً في 12/31.

الميزانية العامة المعدلة اجتماعياً في 12/31			
المطلوبات	القيمة	الموجودات	القيمة
مطلوبات متداولة:		موجودات متداولة:	
بنك دائنة	XXX	نقد وحسابات جارية مدينة	XXX
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	XXX	مدينون وأرصدة مدينة أخرى	XXX
مخصص ضريبة الدخل	XXX	مشتقات بترولية خام وجاهزة	XXX
وزارة المالية - ح/ تسوية الأرباح	XXX	إجمالي الموجودات المتداولة	XXX
وزارة المالية/تمويل المخزون		موجودات ضريبية مؤجلة	XXX
إجمالي المطلوبات المتداولة	XXX	استثمارات مالية متوفرة	XXX
مطلوبات طويلة الأجل	XXX	موجودات ثابتة اقتصادية - اجتماعية:	XXX
صندوق العجز والوفاء والتعويض	XXX	أراضي	XXX
مطلوبات ضريبية مؤجلة	XXX	موجودات ثابتة اقتصادية	XXX
مخصص تعويض نهاية الخدمة	XXX	موجودات ثابتة اجتماعية	XXX
إجمالي المطلوبات طويلة الأجل	XXX	استهلاك متراكم	XXX
حقوق المساهمين	XXX	صافي الموجودات الثابتة	XXX
رأس المال المصرح والمكتب به			
والمدفع كاملاً بقيمة دينار أردني	XXX	مشاريع قيد الانجاز	XXX
للسهم الواحد			
احتياطي إجباري	XXX	مشاريع اقتصادية	XXX
احتياطي اختياري	XXX	مشاريع اجتماعية	XXX
احتياطي لمواجهة أعباء بيئية	XXX	إجمالي الموجودات الثابتة	XXX
التغير المتراكم في القيمة العادلة	XXX	إجمالي الموجودات	XXX
أرباح مدورة	XXX	حسابات متقابلة:	XXX
مجموع حقوق المساهمين	XXX	صندوق العجز والوفاء	XXX
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	XXX		
حسابات متقابلة:	XXX		
مخصص صندوق العجز والوفاء	XXX		

قائمة توزيع الأرباح والخسائر المعدلة اجتماعياً عن السنة المنتهية في 12/31./

قائمة الأرباح والخسائر المعدلة اجتماعياً عن السنة المنتهية في 12/31		
البيان	جزئي	كلي
الأرباح المدورة بداية السنة	XX	
- تعديلات سنوات سابقة	XX	
+ أرباح السنة الحالية	XX	
= الأرباح المتاحة للتوزيع		XX
- احتياطي إجباري	XX	
- احتياطي اختياري	XX	
- احتياطي لمواجهة الأعباء البيئية	XX	
- أرباح مقترح توزيعها	XX	
= الأرباح المدور للعام القادم	XX	XX

كشف تحليل العمليات الجارية في قائمة الدخل المعدلة اجتماعياً في 12/31./

قائمة الدخل المعدلة اجتماعياً للعمليات الجارية عن السنة المنتهية في 12/31		
البيان		القيمة بالدينار
كلي	جزئي	
أولاً: تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين		
	XX	تشغيل معوقين
	XX	خدمات صحية
	XX	خدمات النقل
	XX	جامع المصفاة
	XX	سلامة العاملين
	XX	خدمات الإسكان
	XX	تدريب العاملين
	XX	تنقلات سفر وإقامة
	XX	توزيع كتب وأفلام
	XX	مكافآت للموظفين
	XX	طاقة إنتاجية غير مستغلة
XX	XX	إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين
ثانياً: تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه حماية البيئة		
	XX	منع تلوث المياه
	XX	رواتب قسم حماية البيئة

	XX	رواتب قسم السلامة العامة
	XX	رسوم لبلدية الهاشمية بدل تلوث
	XX	المشاركة بقياس التلوث
	XX	التخلص من النفايات الخطرة
	XX	الأضرار المادية للممتلكات
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه حماية البيئة XXX		
ثالثاً: تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه تنمية المجتمع		
	XX	تبرعات نقدية
	XX	تبرعات عينية
	XX	إقامة احتفال للبتراء
	XX	إقامة مرافق للجمهور
	XX	تقديم الضيافة للمواطنين
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه تنمية المجتمع المحلي XXX		
رابعاً: تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه جودة المنتج وخدمة المستهلك		
	XX	دعاية وترويج للمنتج
	XX	مكتب تلقي الشكاوي
	XX	صيانة أحواض برج التبريد
	XX	أوعية مبطنة بالمطاط للمنج
	XX	مظلات للمنتج
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي تجاه جودة المنتج وخدمة المستهلك XXX		
إجمالي تكاليف الأداء الاجتماعي للشركة XXX		

كشف تحليل الأصول الاجتماعية الظاهرة في الميزانية المعدلة اجتماعياً في 12/31/:

البيان		القيمة بالدينار
كلي	جزئي	
الموجودات الثابتة الخاصة بتنمية العاملين		
	XXX	الخدمات الصحية
	XXX	مسجد المصفاة
	XXX	السلامة العامة
	XXX	مباني الإسكان
	XXX	وسائل نقل
XXX		مجموع الموجودات الخاصة بتنمية العاملين
الموجودات الثابتة الخاصة بحماية البيئة		

	XXX	سيارات الإطفاء
	XXX	مباني دائرة البيئة
	XXX	محطة تنقية المياه
XXX		مجموع الموجودات الخاصة بحماية البيئة
الموجودات الثابتة الخاصة بجودة المنتج وحماية المستهلك		
	XXX	بناية المختبرات وضبط الجودة
	XXX	مضخات إطفاء للمنتج
XXX		مجموع الموجودات الخاصة بجودة المنتج وخدمة المستهلك
الموجودات الثابتة الخاصة بتنمية المجتمع المحلي		
XXX		مجموع الموجودات الخاصة بتنمية المجتمع المحلي
XXX		مجموع الموجودات الثابتة الاجتماعية الكلية للشركة عينة الدراسة

مستويات التلوث البيئية الفعلية والموجودة بالمنشأة

عناصر التلوث	القياس الفعلي	الحد الأقصى المسموح به ¹	وحدة القياس	كمية التلوث غير المسموح بها
أول أكسيد الكربون (CO)	72	50	مجم/م ³	22
كبريتيد الهيدروجين (H ₂ S)	17	10	جزء/مليون	19
ثاني أكسيد الكربون (CO ₂)	%0.71	%0.5	مجم/م ³	11
ثاني أكسيد الكبريت (CO ₂)	%73	%58	جزء في المليون	15

جدول رقم (8) نموذج عبد المجيد

حساب الأرباح والخسائر المالي - الاجتماعي.

تكاليف خاصة بالنشاط الاقتصادي			
مصاريف إدارية			XX
قوائد السندات والقروض		XX	XX
استهلاكات (بيان أو كشف مرفق)	XX		XX
خسائر أو مصاريف عرضية	XX	XX	XX
مخصصات (بيان أو كشف مرفق)	XX		XX
صافي الربح	XX		XX
مخصصات إضافية (استهلاكات إضافية)	XX		XX
مخصص ضرائب	XX		XX
صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية	XX		XX
تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي			
أنشطة خاصة بالعاملين:			
استهلاك أصول		XX	

			تكاليف أخرى	XX	XX
			أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة:		
			حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	XX	
			تكاليف أخرى	XX	XX
			أنشطة خاصة بحماية المستهلك		XX
			أنشطة خاصة بالرقابة على التلوث		
			استهلاك معدات الرقابة	XX	
			تكاليف أخرى	XX	XX
			تكاليف علاج أضرار بيئية خاصة بالسنة الحالية		XX
			عزلات مخالفة قوانين خاصة بحماية البيئة والمجتمع		XX
			مخصص التزامات اجتماعية		XX
			صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية		XX
			تكاليف علاج أضرار بيئية خاصة بسنوات سابقة		XX
صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية		XX	صافي الربح القابل للتوزيع		XX

الميزانية العمومية المالية - الاجتماعية في 12/31/

			أصول ثابتة		
			شهرة المحل (ثمن التكلفة)		XX
			علامات تجارية (حقوق اختراع)	XX	
			استهلاك	XX	
			أراضي		XX
			رأس المال المصدر	XX	
			سهم عادي قيمة السهم	XX	
			المستحق على المساهمين	XX	
			صافي المدفوع	XX	
			سهم ممتازة قيمة السهم الأسمية	XX	
			المستحق على المساهمين	XX	
			صافي المدفوع	XX	
			جملة رأس المال المدفوع		XX
			الإحتياطيات		
			إحتياطي قانوني	XX	
			إحتياطي عام	XX	
			إحتياطي تسوية الأرباح	XX	
			علاوة إصدار	XX	
			إحتياطيات رأسمالية أخرى	XX	
			مجموع الإحتياطيات		XX
			مجموع حقوق المساهمين (تحقيق أرباح هذا العام والأرباح المرحلة)		XX
			إحتياطي استهلاك السندات	XX	
			خصوم ثابتة		
			سندات		XX
			1. إصدار أول سنة 1900		XX
			استثمارات في شركات تابعة		XX
			مجموع الأصول الثابتة		XX
			استهلاك	XX	XX
			أصول ثابتة مخصصة لأنشطة اجتماعية أخرى (ثمن التكلفة)	XX	
			أصول ثابتة مخصصة للرقابة على التلوث (ثمن التكلفة)	XX	
			استهلاك	XX	XX
			أصول ثابتة مخصصة لمجال العاملين (ثمن التكلفة)	XX	
			استهلاك	XX	XX
			أصول ثابتة مخصصة للرقابة على التلوث (ثمن التكلفة)	XX	
			استهلاك	XX	XX
			أصول ثابتة مخصصة لأنشطة اجتماعية أخرى (ثمن التكلفة)	XX	
			استهلاك	XX	XX
			مجموع الأصول الثابتة		XX
			استثمارات في شركات تابعة		XX

عدد السندات قيمة السند الاسمية بفائدة	XX		أسهم (ثمن التكلفة)	XX	
% تستحق السداد بواقع - السند	XX	XX	قروض وحسابات جارية	XX	
استهلاك عدد - سند بواقع			مجموع الاستثمارات في شركات تابعة		XX
2. إصدار ثان سنة 1900			أصول متداولة		
عدد السندات قيمة السند الاسمية بفائدة %	XX	XX	بضاعة		
تستحق السداد بواقع - للسند	XX	XX	خامات	XX	
استهلاك عدد - سند بواقع	XX	XX	بضاعة تحت التشغيل	XX	
قروض طويلة الأجل	XX		بضاعة تامة	XX	
قروض طويلة الأجل خاصة			مدنيون		
بأنشطة اجتماعية		XX	عملاء	XX	
مجموع الخصوم الثابتة		XX	أوراق قبض	XX	
مطلوبات لشركة تابعة		XX	مخصص ديون معدومة	XX	
خصوم متداولة			مدنيون مختلفون	XX	XX
حسابات البنوك الدائنة	XX		استثمارات (ثمن التكلفة)	XX	
دائنون		XX	احتياطي هبوط أسعار	XX	XX
موردون	XX	XX	نقدية بالصندوق	XX	
أوراق دفع	XX	XX	نقدية بالبنوك	XX	XX
دائنون مختلفون		XX	مجموع الأصول المتداولة	XX	
مجموع الخصوم المتداولة		XX	أصول وهمية وأرصدة مدينة أخرى		
مخصصات			مصاريف التأسيس	XX	
للضرائب	XX		مصاريف الإصدار	XX	
للطواري	XX		مصاريف أخرى	XX	
للتجديدات	XX		محول من مبالغ مدفوعة من المساهمين	XX	XX
لتعويض الموظفين والعمال	XX		مصاريف حملة إعلانية	XX	
لمقابلة التزامات اجتماعية	XX		استهلاك	XX	XX
مجموع المخصصات		XX	مصاريف الأصول الوهمية		XX
أرصدة دائنة أخرى					
مصروفات مستحقة	XX				
كوبونات لم تصرف	XX				
غرامات قوانين خاصة بحماية البيئة	XX				
والمجتمع مستحقة	XX				
حسابات الأرباح والخسائر					
رصيد مرحل من العام الماضي	XX				
أرباح هذا العام طبعاً لحساب الأرباح	XX				
والخسائر	XX				
مقترح توزيعه كالاتي:					
للاحتياطي القانوني	XX				
للاحتياطي العام	XX				
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	XX				
للتوزيع على المساهمين	XX				
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	XX				
للترحيل للعام المقبل	XX				
حسابات نظامية		XX	حسابات نظامية		XX

جدول رقم (9) نموذج الفضل

		XX	XX	مجموع المزايا
		XX		الأضرار:
		XX	XX	تكلفة مواد التعبئة والتغليف التي كان يجب على المنشأة استعمالها في
				التعبئة وتغليف منتجاتها.
			XX	تكلفة الضمانات التي يتم منحها للمستهلكين خلال السنة
			XX	أضرار أخرى
			XX	مجموع الأضرار
	XX	XX		مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك
				تكاليف الأنشطة الخاصة بالرقابة على التلوث وحماية البيئة
				المزايا:
				تكلفة استصلاح واستزراع أرض المخلفات الخاصة بالمنشأة
			XX	تكلفة استبعاد المواد السامة من عمليات الإنتاج
			XX	مزايا أخرى
			XX	مجموع المزايا
				الأضرار:
				تكلفة الأضرار الناشئة من مخلفات الإنتاج
			XX	تكلفة معالجة التلوث في المياه
			XX	أضرار أخرى
			XX	مجموع الأضرار
	XX	XX		مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالرقابة على التلوث وحماية البيئة
				مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
XX				صافي الفائض (العجز الاقتصادي - الاجتماعي القابل للتوزيع
XX				(المرحلة الثالثة)

كشف العمليات الجارية الاقتصادية - الاجتماعية في 12/31/

XX				الفائض (العجز) الاقتصادي المنقول من المرحلة الثانية (بعد استبعاد الحسابات ذات الطابع الاجتماعي من بنود الاستخدامات)
				تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية:
				تكاليف الأنشطة الخاصة بالعاملين:
				المزايا:
			XX	رواتب الملتحقين بالخدمة العسكرية
			XX	تكلفة المساهمة في الضمان الاجتماعي
			XX	تكلفة الضمان الحصي

		XX	تكلفة التجهيزات المزودة للعاملين
		XX	تكلفة نقل العاملين
		XX	تكلفة التدريب والتأهيل والتعليم
		XX	تكلفة إضفاء سلف الزواج
		XX	تكلفة المساهمة في المؤسسة العامة للثقافة العمالية
		XX	تكلفة الإعلانات والتبرعات للعاملين
	XX		مجموع المزايا الأضرار:
		XX	تكلفة اهتلاك أجهزة الأمن الصناعي التي كان يجب توفرها في المنشأة
		XX	تكلفة الصيانة الدورية الواجب القيام بها لإدامة أجهزة السلامة المهنية.
		XX	تكلفة الخدمات الصحية التي كان يجب على المنشأة أن تؤديها للعاملين.
		XX	أي أضرار أخرى
	XX		مجموع الأضرار
XX			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالعاملين تكاليف الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع المزايا:
		XX	مصاريف مساهمة المنشأة في المجهود الحربي
		XX	حصة المنشأة في تمويل المنشآت المركزية الأخرى
		XX	مساهمة المنشأة في تمويل النقابات والاتحادات الجماهيرية
		XX	تكلفة الاحتفالات الوطنية والقومية والدينية
		XX	الإعانات والتبرعات للغير
		XX	تكلفة حملات مكافحة الأضرار التي تصيب المجتمع مثل الفيضانات والأوبئة
	XX		مجموع المزايا الأضرار:
		XX	تكلفة السلع والمواد الأولية التي يتم الحصول عليها من المجتمع دون تعويض
XX			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك: المزايا:
		XX	تكلفة الأبحاث والاستشارات
		XX	قسط إضفاء تكلفة التحويلات على المنتج لرفع درجة أمانة أضرار أخرى
	XX		مجموع المزايا الأضرار:
	XX		

			XX	تكلفة مواد التعبئة والتغليف التي كان يجب على المنشأة استعمالها في التعبئة وتغليف منتجاتها.
			XX	تكلفة الضمانات التي يتم منحها للمستهلكين خلال السنة
			XX	أضرار أخرى
		XX	XX	مجموع الأضرار
	XX			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك
	XX			تكاليف الأنشطة الخاصة بالرقابة على التلوث وحماية البيئة
				المزايا:
				تكلفة استصلاح واستزراع أرض المخلفات الخاصة بالمنشأة
			XX	تكلفة استبعاد المواد السامة من عمليات الإنتاج
			XX	مزايا أخرى
			XX	مجموع المزايا
				الأضرار:
				تكلفة الأضرار الناشئة من مخلفات الإنتاج
			XX	تكلفة معالجة التلوث في المياه
			XX	أضرار أخرى
			XX	مجموع الأضرار
	XX			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالرقابة على التلوث وحماية البيئة
	XX			مجموع تكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية
XX				صافي الفائض (العجز الاقتصادي - الاجتماعي القابل للتوزيع)
XX				(المرحلة الثالثة)

جدول (10) نموذج سمهود

حساب التشغيل الاقتصادي - الاجتماعي المعدل عن السنة المنتهية في 12/31

البيان	كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي
بضاعة 12/31/.....	XXX		بضاعة 1/1/.....	XXX	
			تكلفة الإنتاج المباشر		
			مواد	XX	
			أحور	XX	
			أي مصروفات مباشرة	XX	
			تكلفة الإنتاج الغير مباشر		XX
			تكلفة (علاج أو منع) الآثار	XX	
			السلبية لنشاط الشركة على البيئة		
			مواد	XX	

			أجور	XX	
		XXX	أي مصروفات أخرى	XX	
			إجمالي تكلفة الإنتاج		XXX
		XXX	الإجمالي		XXX

حساب الأرباح والخسائر الاقتصادي - عن السنة المالية المنتهية في 12/31/...

البيان	كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي
عائد المتاجرة	XXX		مصروفات متنوعة		
إيرادات متنوعة	XXX		مصروف فوائد	XX	
أرباح رأسمالية	XXX		غرامات مالية	XX	
إيرادات أخرى	XXX		ديون معدومة	XX	
			مخصص أتعاب مراجعة	XX	
			ضريبة الإنتاج	XX	
			خسائر رأسمالية	XX	
			مصروفات أخرى		XXX
			أرباح العام الاقتصادي		XXX
			إجمالي التكاليف		
			الاجتماعية الإجبارية		XXX
خسائر العام الاقتصادي	XXX		أرباح العام الاقتصادي		
			الاجتماعي الأساسي		XXX
خسائر العام الاقتصادي	XXX		إجمالي التكاليف		
الاجتماعي الأساسي			الاجتماعية الاختيارية		XXX
خسائر العام الاقتصادي	XXX		أرباح العام الاقتصادي		
الاجتماعي الكلي			الاجتماعي الكلي		XXX
الإجمالي	XXX		الإجمالي		XXX

قائمة تكاليف الأداء الاجتماعي التفصيلية عن السنة المالية المنتهية في 12/31/...

		أولاً: تكاليف الأنشطة الاجتماعية الداخلية (بما يخص الفترة المالية فقط):
		1. تكاليف الأنشطة الإجبارية:
XXX		أ. تكاليف إنشاء وحدات سكنية للعاملين
XXX		ب. أي تكاليف أخرى إجبارية لصالح العاملين
XXX		إجمالي تكاليف الأنشطة الداخلية الإجبارية
		2. تكاليف الأنشطة الاختيارية:
XXX		أ. أجور مسؤولي الرحلات والترفيه
XXX		ب. أي تكاليف اختيارية لصالح العاملين

XXX	إجمالي تكاليف الأنشطة الاجتماعية الداخلية الاختيارية
XXX	إجمالي تكاليف الأنشطة الاجتماعية الداخلية
	ثانياً: تكاليف الأنشطة الاجتماعية الخارجية:
	1. تكاليف الأنشطة الخاصة بالتفاعل مع المجتمع:
	أ. تكاليف الأنشطة الإجبارية:
XXX	- تكاليف المساهمة في الاحتفالات والأعياد الوطنية والدينية
XXX	- أي تكاليف أخرى تتعلق بخدمة المجتمع بشكل عام
XXX	إجمالي تكاليف الأنشطة الإجبارية
	ب. تكاليف الأنشطة الاختيارية:
XXX	- تكاليف المساهمة في حملات التوعية الصحية والثقافية.
XXX	- أي تكاليف أخرى
XXX	إجمالي التكاليف المتعلقة بخدمة المجتمع
XXX	2. وهكذا للأنشطة الخاصة بالرقابة على البيئة وتسحين المنتج أو الخدمة:
XXX	- إجمالي التكاليف الاجتماعية الإجبارية في كافة المجالات
XXX	- إجمالي التكاليف الاجتماعية الاختيارية في كافة المجالات
XXX	- إجمالي التكاليف الاجتماعية في المجالات الاجتماعية كافة

الميزانية العمومية الاقتصادية - الاجتماعية في 12/31/...

البيان	جزئي	كلي	إجمالي كلي	البيان	قيمة الأصل	م. الاستهلاك	صافي القيمة
حقوق الملكية الاقتصادية		XXX		الأصول الاقتصادية الثابتة	XXX		
الفائض والعجز			XXX	الأراضي	XXX	XXX	XXX
صافي حقوق الملكية			XXX	المباني والإنشاءات	XXX	XXX	XXX
المخصصات			XXX	وأي أصول اقتصادية ثابتة	XXX	XXX	XXX
حقوق الملكية الاجتماعية				الأصول الاجتماعية الثابتة	XXX	XXX	XXX
				الأراضي	XXX	XXX	XXX
الالتزامات الاقتصادية المتداولة				المباني والإنشاءات	XXX	XXX	XXX
الدائنون	XXX			أي أصول اجتماعية ثابتة أخرى	XXX	XXX	XXX
أوراق الدفع	XXX			الأصول الاقتصادية المتداولة			
قروض قصيرة	XXX			النقدية	XXX		
أي التزامات أخرى	XXX			المخزون	XXX		
التزامات اجتماعية متداولة (إن وجدت)		XXX		المدينون	XXX		

أرصدة دائنة	XXX	أي أصول اقتصادية	XXX		
		متداولة أخرى	XXX		
اقتصادية أخرى	XXX	الأصول الاجتماعية المتداولة			
أرصدة دائنة	XXX	النقدية	XXX		
	XXX	المخزون	XXX		
اجتماعية أخرى (أن وجدت)		أي أصول اجتماعية متداولة	XXX		
		أخرى		XXX	
		أصول اقتصادية أخرى		XXX	
		أصول اجتماعية أخرى		XXX	
الإجمالي	XXX	الإجمالي			XXX

قائمة الأصول والحقوق الاجتماعية في 12/31/..

أولاً: الأصول		
1. في مجال الأنشطة الاجتماعية الداخلية:		
أ. مبان تستخدم عيادات صحية للعاملين	XXX	
مجمع استهلاك مبان	XXX	
ب. أي أصول أخرى في هذا المجال	XXX	
إجمالي الأصول في الأنشطة الداخلية		XXX
2. في مجال الأنشطة الاجتماعية الخارجية:		
أ. مبان ترجع لمساهمات المنظمة في العملية التعليمية في المجتمع	XXX	
مجمع استهلاك مبان	XXX	
ب. أجهزة ومعدات رقابة التلوث كمساهمة اجتماعية دون مسؤولية عن الأضرار	XXX	
مجمع استهلاك معدات وأجهزة	XXX	
ج. آلات لرفع أمان المنتج عن المستويات القياسية	XXX	
مجمع استهلاك آلات	XXX	
د. أي أصول أخرى في مجال الأنشطة الخارجية	XXX	
إجمالي الأصول في مجال الأنشطة الاجتماعية الخارجية		XXX
إجمالي الأصول الاجتماعية		XXX
ثانياً: الحقوق:		
مقابل تمويل كافة الأصول الاجتماعية		XXX

جدول رقم (11) نموذج ESTES

قائمة التأثير الاجتماعي عن السنة المنتهية في 31/12/...

المنافع الاجتماعية			
السلع أو الخدمات التي تم توفيرها		XX	
مدفوعات للعناصر الاجتماعية:			
عمالة متاحة (أجور ومرتببات)	XX		
مدفوعات لموردي السلع والخدمات	XX		
ضرائب مسددة	XX		
توزيعات خيرية	XX		
توزيعات وأرباح موزعة	XX		
قروض ومدفوعات أخرى	XX		
منافع إضافية مباشرة للعاملين		XX	
هبات للغير في شكل خدمات بشرية ومعدات وتسهيلات		XX	
تحسينات بيئية		XX	
منافع أخرى		XX	
إجمالي المنافع الاجتماعية			XX
التكاليف الاجتماعية			
سلع ومواد أولية تم الحصول عليها	XX		
مباني ومعدات مشتراه	XX		
عمل وخدمات مستخدمه	XX		
فروق وظيفية:	XX		
في التعيين (خارجية)	XX		
في المركز الوظيفي والترقية (داخلية)	XX		
أضرار وأمراض تسببها عمليات المشروع		XX	
خدمات وتسهيلات عامة مستخدمة		XX	
أضرار بيئية		XX	
أضرار للأراضي	XX		
تلوث المياه	XX		
ضوضاء	XX		
مخلفات صلبة	XX		
تشويه الشكل الجمالي للبيئة	XX		
أضرار أخرى للبيئة	XX		
مدفوعات من عناصر أخرى للمجتمع		XX	
مدفوعات مقابل سلع وخدمات	XX		

زيادة في رأس المال	XX		
سلف	XX		
مدفوعات أخرى	XX		
تكاليف أخرى		XX	
إجمالي التكاليف الاجتماعية			XX
الفائض (العجز) الاجتماعي العام			XX
الفائض (العجز) الاجتماعي المتجمع في بداية العام			XX
الفائض (العجز) الاجتماعي المتجمع في آخر العام			XX

جدول رقم (12) نموذج بدوى

قائمة الربح المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية عن السنة المنتهية في
.../12/31

XX				صافي الربح المحاسبي يضاف إليه أولاً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية 1. مجال المساهمة البيئية: X تكلفة عمليات الرقابة على تلوث الهواء X تكلفة معالجة المخلفات السائلة X تكلفة تحسين المظهر الجمالي للبيئة XX 2. مجال المساهمات العامة: X فروق توظيف عمالة زائدة X فروق توظيف معوقين X إعانات ومنح إضافية للعاملين X فروق خدمات النقل والمواصلات X تكلفة خدمات إسكان للعاملين X تكلفة مركز حضانة أطفال العاملين X خسائر التسعيرة الجبرية XX 3. مجال الموارد البشرية: X تكلفة تدريب العاملين X تكلفة اشتراطات الأمن الصناعي 4. مجال المنتج: X تكلفة الرقابة على المواصفات القياسية للجودة X تكلفة اختبار أمان استخدام المنتج XX إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية صافي الربح المعدل بالأعباء الإجبارية
----	--	--	--	--

			ثانياً: أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية:
			1. مجال المساهمات البيئية:
		X	تكلفة عمليات الرقابة الإضافية لتلوث الهواء
		X	تكلفة المعالجة الإضافية للمخلفات السائلة
		X	تكلفة التحسينات الإضافية للمظهر الجمالي للبيئة
			2. مجال المساهمات العامة:
		X	مقابل تدعيم هيئات ومؤسسات الخدمة العامة
		X	تكلفة خدمات ترفيهية لسكان المنطقة
		X	تكلفة خدمات صحية لسكان المنطقة
		X	تكلفة خدمات إسكان
		X	تكلفة خدمات نقل ومواصلات
		X	إعانات ومنح إضافية للعاملين
	XX		3. مجال الموارد البشرية:
		X	تكلفة خدمات تعليمية للعاملين
		X	تكلفة خدمات صحية للعاملين
		X	تكلفة تدريب غير للعاملين
	XX		4. مجال مساهمات المنتج:
		X	تكلفة عمليات الرقابة الإضافية على الجودة
XX	XX	X	تكاليف اختبارات إضافية لأمان المنتج
	XX		إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الاختيارية
			إجمالي أعباء المسؤولية الاجتماعية الإجبارية والاختيارية
XX			صافي الربح المعدل (عائد الوظيفة الاقتصادية)

قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة البيئية والاجتماعية في 12/31...12/31

XX			مجموع صافي الأصول (يخصم منه)
			1. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية:
		X	مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث
		X	أجهزة الرقابة على تلوث الهواء
		X	معدات تنقية المخلفات السائلة
		X	نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة
		X	مخزون مواد تنقية المخلفات الصناعية
	XX		مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية
			2. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة:
		X	مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة

		X	مباني سكنية للعاملين
		X	منشآت ووسائل الترفيه
		X	منشآت الرعاية الصحية
		X	وسائل نقل ومواصلات
		X	معدات وأجهزة طبية
		X	مخزون المستلزمات الطبية
	XX		مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة
			3. صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية:
		X	مباني وإنشاءات مركز التدريب
		X	وسائل ومعدات التدريب
		X	معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل
		X	مخزون مهمات وقاية العاملين
	XX		مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية
			4. صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج:
		X	أجهزة الرقابة على جودة المنتج
		X	أجهزة اختبار أمان المنتج
		X	مخزون ملصقات ونشرات
	XX		مجموع صافي أصول مجال المنتج
XX			مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية
XX			مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية
XX			مجموع الخصوم
			(يخصم منه)
XX			مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة البيئية والاجتماعية
XX			مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية

تقرير عن الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد عن السنة المنتهية في 31/12/..

المساهمات البيئية

الانحرافات	المستويات الفعلية	المستويات القياسية	وحدة القياس	العناصر المؤثرة على نوعية البيئة الطبيعية
				1. عناصر مسببة لتلوث الهواء:
			مجم/م ³	أول أكسيد الكربون
			مجم/م ³	ثاني أكسيد الكربون
			ديسيل	الضوضاء
				2. عناصر مسببة لتلوث المياه:

			جزء/مليون	درجة الحرارة
			جزء/مليون	الأكسجين الحيوي
			جزء/مليون	3. عناصر مسببة لتلوث التربة:
			جزء/مليون	أملاح ذائبة
			جزء/مليون	الكبريتيدات

معايير ومستويات الأمان للمواد الضارة بالصحة:

الانحرافات	المستويات الفعلية	المستويات القياسية	وحدة القياس	المادة
			درجة مئوية	الوطأة الحرارية
			شمعة/قدم	شدة الإضاءة
			ديسيبل	الضوضاء
			مجم/م ³	الأتربة
			مجم/م ³	أدخنة
			مجم/م ³	ثاني أكسيد النيتروجين

مجالات المساهمات العامة:

المقدار	البيان
	1. توفير فرص عمالة: عدد العاملين بالمشروع نسبة العالمين من الذكور نسبة العاملين من الإناث عدد العاملين الذين يزيدون عن احتياجات المشروع عدد العاملين المعوقين نسبة العاملين المعوقين نسبة العاملين المعوقين لإجمالي عدد العاملين
	2. الرفاهة المادية للعاملين: متوسط الأجر في المشروع متوسط الأجر الصناعة نسبة الزيادة (النقص) في متوسط الأجر عن متوسط الصناعة
	3. عناصر مسببة لتلوث المياه:

	<p>عدد الوحدات السكنية</p> <p>عدد الأسر المستفيدة</p> <p>نسبة مساحة الأرض المقامة عليها المباني لإجمالي مساحة المشروع</p> <p>4. خدمات المواصلات:</p> <p>عدد السيارات المخصصة لنقل الأفراد</p> <p>عدد المستفيدين بخدمة النقل</p> <p>نسبة المستفيدين بخدمة النقل لإجمالي عدد العاملين</p> <p>5. الخدمات الصحية:</p> <p>عدد الأسرة المتاحة بالوحدة الصحية</p> <p>عدد الأطباء العاملين بالوحدة الصحية</p> <p>عدد المستفيدين من الخدمات الصحية</p> <p>متوسط عدد المترددين على الوحدة الصحية في اليوم</p> <p>نسبة مساحة الوحدة الصحية للمساحة الكلية للمشروع</p> <p>6. رعاية مجموعات خاصة:</p> <p>عدد الأسر المستفيدة بخدمة مركز رعاية الطفولة</p> <p>عدد الأطفال بمركز رعاية الطفولة</p> <p>عدد العاملين بمركز رعاية الطفولة</p> <p>عدد المستفيدين من الخدمات الترفيهية</p>
--	---

مجال موارد البشرية:

المقدار	البيان
	<p>1. التدريب:</p> <p>عدد العاملين المستفيدين من برنامج التدريب</p> <p>نسبة العاملين المستفيدين من التدريب لإجمالي العاملين بالمشروع</p> <p>عدد العاملين الذين تم ترقيتهم بعد التدريب</p> <p>عدد المستفيدين من التدريب من غير العاملين بالمشروع</p> <p>2. الأمن الصناعي:</p> <p>معدل تكرار الإصابة بالمشروع</p> <p>معدل تكرار الإصابة في الصناعة</p> <p>معدل شدة الإصابة في المشروع</p>

XX	X	مقابل عدم توفير خدمات رعاية الطفولة إجمالي التأثيرات السالبة ثالثاً: مجال الموارد البشرية قيمة أضرار إصابات عمل أدت إلى: التوقف عن العمل للعلاج العجز الجزئي العجز الكلي الوفاة المبكرة
XX	X	إجمالي التأثيرات السالبة رابعاً: مجال المنتج قيمة أضرار ناتجة عن: عدم تحقيق المستويات القياسية للجودة
XX	X	عدم أمان استخدام المنتج إجمالي التأثيرات السالبة
XX		إجمالي التأثيرات السالبة نتيجة عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية

جدول رقم (13) نموذج الصعيدي

قائمة المقابلة بين الأعباء والمنافع الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع في 12/31/

		أولاً: المنافع الاجتماعية:
		1. مجموعة المنافع الاجتماعية (المباشرة)
	X	أ. المنتجات والخدمات المقدمة (فائض المستهلك)
	X	ب. المدفوعات إلى العناصر الأخرى في المجتمع
	X	الوظائف المقدمة لأفراد المجتمع (التوظيف المتاح)
	X	المدفوعات للبخائع والخدمات الأخرى
	X	الضرائب المدفوعة
	X	اشتراكات (الاسهامات)
	X	الحصص والأرباح المدفوعة
	X	مدفوعات أخرى
XX		مجموع المنافع الاجتماعية المباشرة
		2. المنافع الاجتماعية (غير المباشرة)
	X	أ. خدمات مقدمة للعاملين
	X	ب. الخبرات المكتسبة
XX		مجموع المنافع الاجتماعية غير المباشرة
		3. المنافع الاجتماعية البيئية (التحسينات البيئية)

			4. المنافع الاجتماعية المشتركة (التبادلية)
		X	أ. خدمات وظيفية مخصصة للآخرين
		X	ب. خدمات التسهيلات للأجهزة للآخرين
		X	ج. مساهمة الوحدة في تحمل جزء من أعباء الانفاق العام
XX			مجموع المنافع الاجتماعية
			ثانياً: الاعباء الاجتماعية:
		X	1. اعباء اجتماعية مباشرة
		X	أ. الخدمات الإنسانية البشرية المستخدمة
		X	ب. ل مواد الخام المشتره
		X	ج. المباني والأجهزة المستخدمة
		X	د. البضائع والمواد الأخرى المستخدمة
		X	هـ. المدفوعات إلى الوحدة من عناصر أخرى في المجتمع:
		X	مدفوعات إلى الوحدة بغرض الحصول على بضائع
		X	استثمارات إضافة لرأس المال
		X	قروض وسلفيات
		X	مدفوعات أخرى
XX			مجموع الأعباء الاجتماعية المباشرة
			2. الأعباء الاجتماعية غير المباشرة
		X	أ. الخدمات العامة المستخدمة
		X	ب. التسهيلات والمرافق العامة المستخدمة
		X	ج. إصابات العمل والأمراض المهنية
XX			مجموع الأعباء الاجتماعية غير المباشرة
			3. مجموع الأعباء الاجتماعية المشتركة (التبادلية)
		X	أ. مساهمات من وحدات أخرى في تقديم تسهيلات
		X	ب. مساهمات الدولة في تقديم خدمات خاصة للوحدة
XX			مجموع الأعباء الاجتماعية المشتركة
			4. الأعباء الاجتماعية البيئية (الخسائر البيئية)
		X	أ. تلف الأرض
		X	ب. تلوث هواء البيئية
		X	ج. تلوث مياه البيئية
		X	د. موت النبات
		X	هـ. أضرار الضوضاء
XX			مجموع الأعباء الاجتماعية البيئية
			5. أعباء اجتماعية أخرى
XX			مجموع الاعباء الاجتماعية

	X		الفائض أو العجز الاجتماعي عن العام الحالي
	X		الفائض أو العجز الاجتماعي للوحدة خلال العام الماضي
XXX			الفائض أو العجز الاجتماعي التراكمي

جدول رقم (14) نموذج الناكوع

الميزانية العمومية الاجتماعية عن السنة المنتهية في 12/31/

البيان	جزئي	كلي	البيان	قسمة الأصل	م. الاستهلاك	صافي القيمة
الالتزامات وحقوق الملكية الاجتماعية			الأصول الاجتماعية الثابتة			
رأس المال	XXX		الأراضي			XXX
الفائض أو العجز	XXX		المباني والإنشاءات	XXX	XXX	XXX
المخصصات الاجتماعية	XXX		أي أصول اجتماعية	XXX	XXX	XXX
إجمالي حقوق الملكية		XXX	ثابتة أخرى	XXX	XXX	XXX
الالتزامات الاجتماعية المتداولة			إجمالي الأصول الاجتماعية الثابتة			XXX
الدائون	XXX		الأصول الاجتماعية المتداولة			
أوراق الدفع	XXX		النقدية	XXX		
قروض قصيرة	XXX		المخزون	XXX		
أي التزامات أخرى			أي أصول اجتماعية	XXX		
متداولة	XXX		متداولة أخرى	XXX		
إجمالي الالتزامات المتداولة		XXX	إجمالي الأصول المتداولة			XXX
أرصدة دائنة اجتماعية أخرى		XXX	أرصدة مدينة اجتماعية أخرى			XXX
الإجمالي		XXX	الإجمالي			XXX

قائمة المركز المالي الاجتماعي في السنة المنتهية 12/31/

الأصول الاجتماعية		
الأصول الاجتماعية الثابتة الخاصة بمجال العاملين:		
XX		مباني وإنشاءات مراكز التدريب
XX		وسائل ومعدات التدريب
XX		مباني سكنية للعاملين
XX		معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل

	XX	مباني عيادات طبية
	XX	معدات وآلات طبية
	XX	أجهزة ومعدات الأمن الصناعي
XXX		إجمالي الأصول الاجتماعية الثابتة الخاصة بمجال العاملين
	XX	الأصول الاجتماعية الثابتة الخاصة بمجال العاملين
	XX	الأصول الاجتماعية الثابتة الخاصة بمجال المساهمات العامة:
	XX	مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة
	XX	مباني سكنية
	XX	منشآت ووسائل الترفيه
	XX	منشآت الرعاية الصحية
	XX	وسائل نقل ومواصلات
	XX	معدات وأجهزة طبية
XXX		إجمالي الأصول الاجتماعية الثابتة الخاصة بمجال المساهمات العامة
		الأصول الاجتماعية الثابتة الخاصة بمجال المنتج وحماية المستهلك:
	XX	أجهزة الرقابة على جودة المنتج
	XX	أجهزة اختبار أمان المنتج
		إجمالي الأصول الاجتماعية الثابتة الخاص بمجال المنتج وحماية المستهلك
		إجمالي الأصول الاجتماعية الثابتة الخاصة بمجال البيئية والرقابة على التلوث:
	XX	مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث
	XX	أجهزة الرقابة على التلوث الهوائي
	XX	معدات تنقية المخلفات السائلة
	XX	نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة
XXX		إجمالي الأصول الاجتماعية الثابتة الخاصة بمجال حماية البيئية والرقابة على التلوث
		الأصول الاجتماعية المتداولة:
		الأصول الاجتماعية المتداولة الخاصة بمجال العاملين:
	XX	نقدية
	XX	مدينون
	XX	مصاريف مدفوعة مقدماً
	XX	مخزون مهمات وقاية العاملين
XXX		إجمالي الأصول الاجتماعية المتداولة الخاصة بمجال العاملين
		الأصول الاجتماعية المتداولة الخاصة بمجال المجتمع والمساهمات العامة:
	XX	نقدية
	XX	مدينون
	XX	مصاريف مدفوعة مقدماً
	XX	مخزون المستلزمات الطبية

XXX	إجمالي الأصول المتداولة الخاصة بمجال المجتمع والمساهمات العامة
	الأصول الاجتماعية المتداولة الخاصة بمجال المنتج وحماية المستهلك:
XX	نقدية
XX	مدينون
XX	مصاريف مدفوعة مقدماً
XX	مخزون ملصقات ونشرات
	إجمالي الأصول الاجتماعية المتداولة الخاصة بمجال المنج وحماية المستهلك
	الأصول الاجتماعية المتداولة الخاصة بمجال حماية البيئة والرقابة على التلوث:
XX	نقدية
XX	مدينون
XX	مصاريف مدفوعة مقدماً
XX	مخزون مواد تنقية المخلفات الصناعية
XXX	إجمالي الأصول الاجتماعية المتداولة الخاصة بمجال حماية البيئة والرقابة على التلوث
XXX	أصول اجتماعية أخرى
XXX	إجمالي الأصول الاجتماعية
	الالتزامات وحقوق الملكية الاجتماعية:
	حقوق الملكية
XX	رأس المال
XX	الفائض - العجز الاجتماعي
XXX	الاحتياطيات
	إجمالي حقوق الملكية
	الالتزامات الاجتماعية طويلة الأجل:
XX	الالتزامات الاجتماعية الخاصة بمجال العاملين
XX	الالتزامات الاجتماعية الخاصة بمجال المجتمع والمساهمات العامة
XX	الالتزامات الاجتماعية الخاصة بمجال المنتج وحماية المستهلك
XX	الالتزامات الاجتماعية خلاصة بمجال حماية البيئة والرقابة على التلوث
	إجمالي الالتزامات الاجتماعية طويلة الأجل
	الالتزامات الاجتماعية المتداولة:
XX	الالتزامات الاجتماعية الخاصة بمجال العاملين
XX	الالتزامات الاجتماعية الخاصة بمجال المجتمع والمساهمات العامة
XX	الالتزامات الاجتماعية الخاصة بمجال المنتج وحماية المستهلك
XX	الالتزامات الاجتماعية الخاصة بمجال حماية البيئة والرقابة على التلوث
XX	مجمع استهلاك الأصول الثابتة الخص بمجال العاملين
XX	مجمع استهلاك خاص بمجال المجتمع والمساهمات العامة

		XX	مجمع استهلاك خاص بمجال المنتج وحماية المستهلك
		XX	مجمع استهلاك خاص بمجال حماية البيئة والرقابة على التلوث
	XXX		إجمالي الالتزامات الاجتماعية المتداولة
	XXX		التزامات اجتماعية أخرى
XXX			إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية الاجتماعية

جدول رقم (15) نموذج (Seidler) للوحدات الاقتصادية الغير الهادفة للربح

(Seidler) للوحدات الاقتصادية الغير هادفة للربح

		تقرير الدخل الاجتماعي			تقرير الدخل المالي
	XX	المنافع الاجتماعية			الإيرادات
	XX	منافع التعليم على المجتمع		XX	الرسوم التي يسدها الطالب
XX		منافع البحوث على المجتمع		XX	منح أبحاث
		التكاليف الاجتماعية		XX	إعانة الدولة
	XX	الرسوم التي يسدها الطلاب للجامعة	XX		مجموع الإيرادات
	XX	تكاليف البحوث		XX	التكاليف
	XX	بحوث الدولة		XX	تكاليف التعليم
	XX	عناصر أخرى		XX	تكاليف البحوث
XX		مجموع التكاليف الاجتماعية		XX	مساعدات طلابية
XX		صافي الدخل أو العجز الاجتماعي		XX	تكاليف إضافية
			XX		مجموع التكاليف
			XX		صافي الربح أو الخسارة

(Seidler) للوحدات الاقتصادية الهادفة للربح

	القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي
XXX	+ مخرجات مرغوبة اجتماعياً ولا يمكن بيعها
XXX	- آثار غير مرغوبة اجتماعياً ولم يسدد مقابل لها
XXX	= صافي الدخل الاقتصادي - الاجتماعي

نموذج رقم (16) Clark abt

قائمة الدخل الاجتماعي:

1979 - 80	1980 - 81	الحسابات الاجتماعية
		1. المنافع الاجتماعية والكلفة للعاملين
X	X	أ. المنافع الاجتماعية للعاملين
X	X	1. التأمينات الطبية والمستشفيات
X	X	2. التسهيلات التعليمية
X	X	3. التسهيلات الاستهلاكية
X	X	4. الترويج وللهو والنشاطات الثقافية
X	X	5. التسهيلات السكنية والتسوق
X	X	6. تجهيزات المياه والكهرباء والنقل
X	X	7. التدريب والتطوير الوظيفي
X	X	8. منافع إضافية للعاملين
X	X	مجموع منافع العاملين
		ب. التكاليف الاجتماعية للعاملين
-	X	1. التسريح والفصل الاجباري
X	X	2. الساعات التطوعية من قبل المدراء
X	X	مجموع تكاليف العاملين
		2. المنافع الاجتماعية والتكاليف للمجتمع المحلي
		أ. المنافع الاجتماعية للمجتمع المحلي
X	X	1. الضرائب المحلية المدفوعة للبلديات
X	X	2. التحسينات البيئية
X	X	3. إيجاد احتمالات ووظائف
X	X	4. توليد الأعمال
X	X	مجموع المنافع الاجتماعية للمجتمع المحلي
		ب. التكاليف الاجتماعية للمجتمع المحلي
X	X	الزيادة في كلفة المعيشة في الجوار على حساب مصانع الاسمنت
X	X	صافي الدخل الاجتماعي للمجتمع المحلي (أ - ب)
		3. المنافع الاجتماعية والتكاليف للجمهور بشكل عام
		أ. مجموع المنافع للجمهور العام
X	X	1. الضرائب، الجمارك، ..الخ المدفوعة لحكومة الولاية
X	X	2. الضرائب، الجمارك ..الخ المدفوعة للحكومة المركزية
X	X	مجموع المنافع للجمهور العام
		ب. التكاليف الاجتماعية للجمهور العام

X	X	1. خدمات الولاية المستهلكة: الكهرباء والأعباء المدفوعة
X	X	2. الخدمات المركزية المستهلكة: التليفونات، البرقيات، البريد، والأعباء البنكية
	X	مجموع التكاليف للجمهور العام
X	X	صافي المنافع الاجتماعية للجمهور العام (أ - ب)
X	X	صافي الدخل الاجتماعي للعاملين والمجتمع المحلي والجمهور (1 + 2 + 3)

قائمة المركز المالي الاجتماعية:

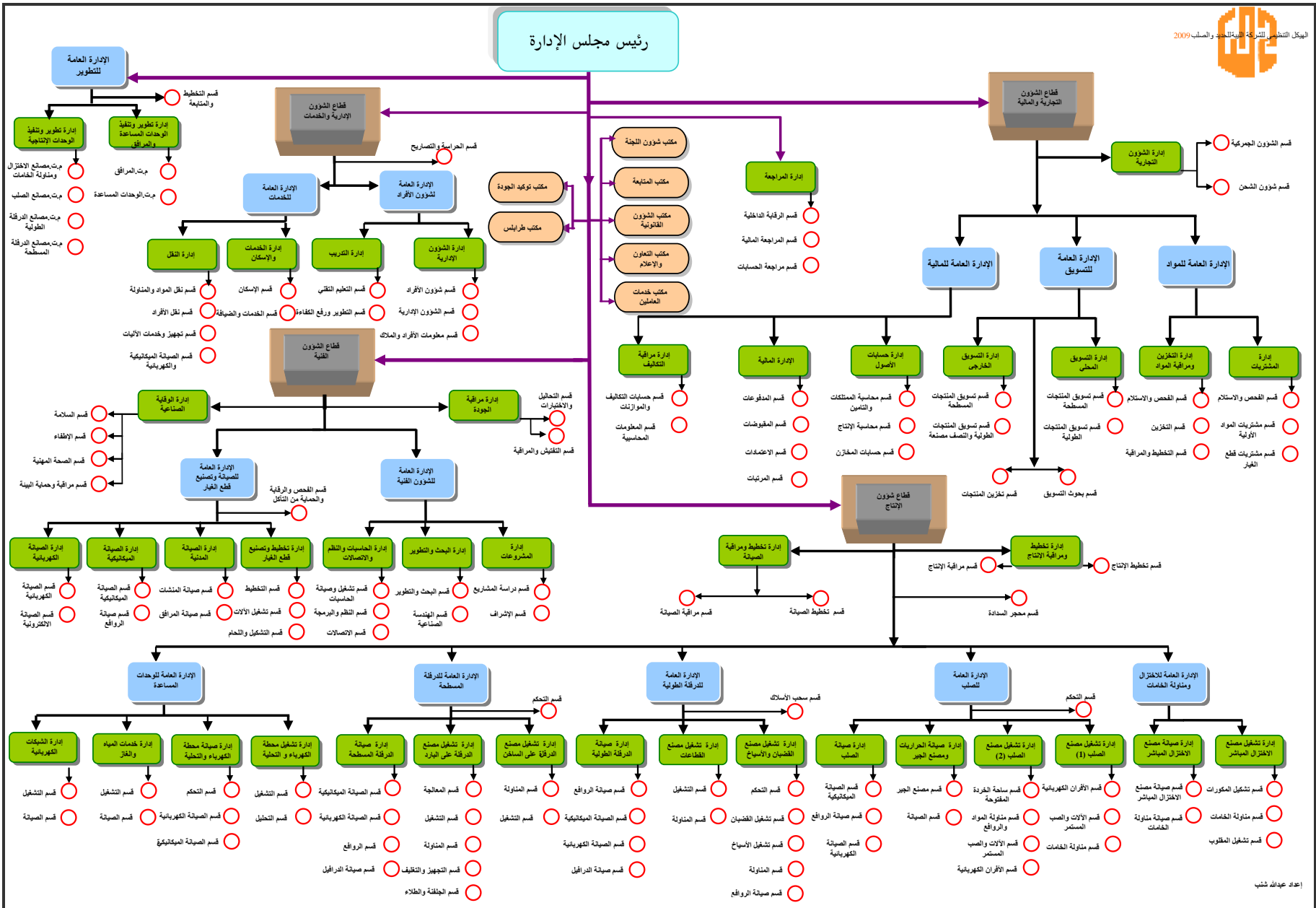
1980	1981	الأصول
		1. رأس المال الاجتماعي:
		الاستثمارات
X	X	أ. أرض منحة من المدينة
		ب. مباني
X	X	1. سكن منحة المدينة (دخل محدود)
X	X	2. مباني الخدمة الاجتماعية
X	X	3. مياه وتجهيزات ومجاري المدينة
X	X	4. طرق المدينة
X	X	5. كهرباء المدينة
		2. أصول اجتماعية أخرى
X	X	1. معدات مستشفيات
X	X	2. مركبات وسيارات إسعاف للمستشفيات
X	X	3. معدات مدارس
X	X	4. معدات نوادي
X	X	5. منتزهات وملاعب
X	X	6. سيارات مدارس
X	X	3. الأصول الإنسانية
X	X	مجموع الأصول
		الالتزامات
X	X	1. حقوق المنشأة
X	X	2. الحقوق الاجتماعية
X	X	المساهمات بواسطة العاملين
X	X	مجموع الالتزامات

ملحق رقم (2)

الهيكل التنظيمي للشركة الليبية للحديد والصلب



رئيس مجلس الإدارة



ملحق رقم (3)

**الميزانية العمومية والحسابات الختامية للشركة الليبية
للحديد والصلب لسنة 2013**

حصص المتاجر - حرة

خلال الفترة المالية من 2013/01/01 الي 2013/12/31 ميلادية (1435 هجري)

لـ	مبيعات الإلتصاح	دين	دين	دين	دين
		695,823,678,794	742,938,199,647		
			157,255,228,654		
			900,193,428,301		
			166,984,931,618		
			733,209,498,663		
			3,809,926,847		
			40,812,980,133		
			1,411,247,819		
			687,374,741,864		
			3,033,145,115		
			1,100,405,922		
			509,653,365		
			4,643,204,402		
			-3,819,420		
			88,088		
			20,813,071		
			58,617,060		
			75,668,779		
			692,093,645,065		
			3,730,033,729		
			695,823,678,794		
		1,841,170	7,376,463,930		
			1,716,702,701		
			9,093,166,631		
			1,077,432,517		
			5,429,129,156		
			729,682,986		
			33,081,180		
			1,823,840,792		
		697,665,524			
					18,075,938
					697,665,599,524

مشرف قطاع التوريد العام والمالية
عبدالله

مجلس الإدارة
عبدالله



(8-6322-2-1-609)

حساب التدفق - مل
 خلال الفترة المالية من 2013/01/01 الى 2013/12/31 ميلادية (1435 هجري)

لـ	دل	دل	دل	دل	دل
مكوني اير التدفق					
الناتج شبه مصنع	76,846,073,740				
مخالف : ائتماني داخلي	207,115,534				
يخصم : تسويات جارية	913,776,095				
مخالف : تقويم المخزون	11,538,750,833				
	87,877,110,112				
ت. الصناعة (مرحلة اير ع.التجارة)	742,936,110,347				
مصرفات مشتريات غير ميسرة					517,224,862,651
رصيد الجوردي على حسابها					6,476,460
مصاريف اير					412,905,875
رصيد اير و اير على حسابها					125,325,596,895
مصاريف اير					125,736,502,760
مصاريف اير					22,377,650,867
مصاريف اير					55,037,916,256
مصاريف اير					6,476,460
مصاريف اير					55,044,382,716
زيادات ربح و ربح اير تجاري و مبيعات					72,886,996,382
توزيع اير					2,902,362,732
توزيع اير					30,285,403,551
توزيع اير					22,551,818,841
توزيع اير					38,419,203,112
توزيع اير					2,525,018,410
مصرفات صافية المصروفات					3,785,912,182
مصرفات صافية المصروفات					173,454,715,310
مصاريف اير					6,186,325
مصاريف اير					5,225,069,865
مصاريف اير					3,224,237,425
مصاريف اير					647,776,896
مصاريف اير					472,863,699
مصرفات صافية اير					9,577,134,010
مصرفات صافية اير					9,438,175,076
مصرفات صافية اير					247,514,417,112
مصرفات صافية اير					65,876,389,896
مصرفات صافية اير					830,615,365,659

مشرف قطاع المبيعات والتمويل
 ع.ع.ع.ع.

مخمس على الإلمامة
 ع.ع.ع.ع.



(8-4322-1-009)

الميزانية العمومية في 31 / 12 / 2013 (ملازمة 1435 هجري)

رقم	الخصوم وحقوق الملكية	الخصوم وحقوق الملكية		الأصول		رقم	الأصول	تكلفة الأصل		مجموع الإهلاك	الرصيد	
		دول	دول	دول	دول			دول	دول		دول	دول
18	حقوق الملكية رأس المصطلح رأس المال المتاح به عدد الأسهم 130,000,000 سهم بسعر 10 ريال للسهم رأس المال الغير منطوق	1,300,000,000.000	89,000,000.000			1	الأصول الثابتة	11,402,041.576	0.000	200,071,292.201	11,402,041.576	191,903,478.323
18	الإحتياطيات إحتياطي فائض إحتياطي ابحاث وتطوير وتدريب إحتياطي عمال خبرتي استبدال أصول إحتياطي التوسعات والتطوير	46,500,884.710 45,498,139.081 7,165,269.902 24,531,923.000 31,378,060.354		1,211,000,000.000			الأصول السائلة	391,974,770.524	828,933,407.913	554,046,019.003	48,297,924.061	14,171,902.729
19	صافي التقييم عجز العام الأرباح المحتجزة صافي حقوق الملكية	155,074,277.047 (82,027,951.270) 20,028,406.160				2	تكاليف إيرانية موزعة	62,469,826.790	39,521,925.036	33,144,384.162	26,223,200.176	7,951,527.753
20	حصص تلفزيون الغازية					3	أصول تحت التكوين	34,174,727.929	389,239,073.039	1,757,715,772.807	861,782,819.603	895,932,563.204
21	مخصصات ميزانية الأصول					4	أصول غير ملموسة	11,442,091.655		11,440,772.487		1,319,168
22	تعويضات مستحقة (وزارة المالية بالحكومة اللبنانية الموقوفة)											582,032,562
34												1,007,695,280.094
												24,634,000.000



أ. علي عوض بن عثمان
مدير قطاع الشؤون التجارية والمالية

د. محمد عبد الله العتيبي
مدير مجلس الإدارة

الميزانية العمومية في 31 / 12 / 2013 ميلادية (1435 هجري)

رقم	الوصف	المجموع		الأساس	
		دول	دول	دول	دول
	المجموع				
16	إحصائيات الدائنة الأخرى	12,834,288.750		156,971,427.045	
27	تغطية الضريبة العامة للكهرباء	80,196.079		279,866,662.518	
28	استقراضات للتسويق	6,757,860.617		76,845,078.740	
29	مبالغ مستحقة (موردون ومطلوبون)	3,609,799.727		166,984,931.618	
30	تأجيلات للمصارف	190,205.093		6,429,128.166	
31	أرصدة دائنة العملاء	43,302,340.251		236,124,747	
32	حقوق الشحون المستحقة	14,795,008.275		25,141,729	
33	إجازات العاملين	1,028,848.854		686,356,513.553	
34	أرصدة دائنة أخرى	202,479,013.520	285,077,472.166	13,172,131.225	
			395,126,666.803	684,989.404	
				8,975.380	
				13,866,096.009	
				92,579,595.841	
12	الإعتمادات المستحقة				
13	المصاريف المدفوعة الأخرى			502,405.710	
14	قوائم لدى الغير			803,326.678	
15	قوائم وإيجارات مستحقة			210,376.385	
17	تأمين وصرائب مدفوعة مقدما			3,323,911.640	
				4,840,020.413	
				1,178,216,419.266	
				3,107,062,004.294	
36	إجمالي الخصوم و حقوق الملكية		3,107,062,004.294		
	حسابات نظامية				
	الإجازات غير مستحقة				
			211,185,241.249		
					211,185,241.249

مستوفى قطاع الخزف الجبيل والمالية

مستوفى مجلس الإدارة



الميزانية العمومية في 31 / 12 / 2013 (حجري 1435)

ر.ح	الخصوم وحقوق الملكية	الخصوم وحقوق الملكية		ر.ح		الأصول		د.ل	د.ل
		د.ل	د.ل	د.ل	د.ل	د.ل	د.ل		
23	المخصصات								
	مخصص إجراءات مستحقة		8,561,929.385						
	مخصص اتعاب مراجعة خارجية		100,000.00						
	مخصص تسويات تجارية		18,850,486.51					446,797,858	
	مخصص ارتفاع أسعار الخدمات		50,000,000.00					293,595,452.467	
	مخصص ضمان إحصائي		3,542,062.70						294,042,260.325
	مخصص تعويضات ومطالبات قضائية		1,853,256.38						
	مخصص لتسوية الطاقة المتبقية مع الشركة العاملة للكهرباء		30,000,000.00						
	مخصص ضرائب		20,711,451.27						
	مخصص أصول مستبعدة من الأرباح		60,000,000.00						
	مخصص استثمارات		1,525,000.00						
	مخصص فروقات تقييم العملة		5,000,000.00						
	مخصص زيادة أسعار حديد تسليح وعروق موزونة		57,774,456.00						
	مخصص تسوية نظام المبيعات		3,385,553.00						
24	الأرصدة					261,284,196.104			
	الأرصدة المتداولية:					837,920,000.000			
	الأرصدة							9,376,205.873	
	الأرصدة المتداولية:							3,555,151.510	
	الأرصدة							27,157,723.740	
	الأرصدة							170,233,843.000	
6	علاء - أرصدة دائنة	26,149,800.266						40,085,081.123	
25	موردون ومقاولون	44,309,606.341						2,680,570.356	
26	ضمان إحصائي وضرائب مستحقة	39,569,781.830							37,408,510.767
			110,049,188.00						49,121,432.358
									86,529,943.125



مستوفى قطاع الشؤون التجارية والمالية

مجلس الإدارة

ملحق رقم (4)

الصحيفة المقابلة الشخصية

المقابلات الشخصي

السادة المشاركون

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني أن أرفق لكم صحيفة المقابلة الشخصية (المقننة) لجمع البيانات اللازمة لاستكمال رسالة الماجستير والتي تحت عنوان:

القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية في

القوائم المالية الختامية

"دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب بمصراتة"

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

ونظراً لخبرتكم في هذا المجال نأمل منكم التكرم بالإجابة على جميع الفقرات الواردة في المقابلة الشخصية بكل دقة بما يتماشى مع الواقع، لما له الأثر الكبير في تحقيق أهداف هذه الدراسة، مع العلم أنه سيتم استخدام إجاباتكم لأغراض البحث العلمي فقط.

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير

الباحث/عمس مصباح المزوغي

هاتف/0927320650

www.oalmazwaghi@n0c.ly

1. القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية

أ. أدراك المسؤولية الاجتماعية

السؤال عن بيان مساهمة الشركة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها وإظهارها في القوائم المالية الختامية.

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تتمثل أنشطة المسؤولية الاجتماعية بقيام منشأة الأعمال بتقديم خدمات اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه من خلال مساهمتها في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر، تحسين المنظر العام للمدينة، توفير فرص عمل للخريجين.					
2	أنشطة المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم الواضحة والتي لا تحتاج إلى تفسير أو توضيح في القوائم المالية الختامية للمنشأة.					
3	هناك العديد من الصعوبات في القياس والإفصاح عن الكثير من بنود التكاليف ومنافع أنشطة المسؤولية الاجتماعية.					
4	لتطبيق نظام محاسبي يقوم بالقياس والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية هناك الكثير من الصعوبات التي توجه الإدارة لتطبيقه.					
5	القوانين والتشريعات التي تلزم بالإفصاح المحاسبي عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة غير موجودة وفي حال وجودها فهي غير مطبقة.					
6	تعمل المنشأة على بتوفير معلومات وصفية عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها وتحديدًا تلك الأنشطة التي لا يمكن وضعها في قيم نقدية.					
7	يمكن تحقيق ميزة تنافسية للمنشآت المنافسة من خلال العرض والإفصاح عن معلومات أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالمنشأة.					
8	تعمل المنشأة على تنظيم دورات تدريبية للمحاسبين لرفع قدرتهم وكفاءتهم بشكل دوري، وتقوم بتحفيظهم على حضور المؤتمرات وورش العمل العلمية والمهنية والمتعلقة بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.					
9	يمكن أن يؤدي القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية إلى عدم فهم ومعرفة جيدة من قبل المستفيدين من المعلومات التي توفرها القوائم المالية الختامية.					
10	في رأيك هناك عدم إدراك وفهم من قبل الإدارة العليا ومدراء الإدارات ،داخل المنشأة بأهمية الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية.					

ب. إدراك القياس والإفصاح عن مجالات أنشطة المسؤولية الاجتماعية

1. الأنشطة البيئية:

السؤال عن بيان قياس تكاليف أنشطة المحافظة على البيئة والإفصاح في القوائم المالية الختامية:

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتطلب قياس التكاليف البيئية والإفصاح عنها إلى الوعي البيئي لدى المسؤولين بالإدارات داخل المنشأة.					
2	تعقد القياس المحاسبي للتكاليف البيئية حال دون تطبيق محاسبة التكاليف البيئية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية .					
3	القياس المحاسبي للتكاليف البيئية يبدأ من تسجيل التكاليف البيئية في حسابات واضحة وصريحة وبذلك يمكن قياسها والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.					
4	القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الختامية يفقد الثقة في المنشأة.					
5	التكاليف البيئية التي تتفقها المنشأة يمكن قياسها والإفصاح عنها من خلال المبادئ والسياسات المحاسبية المرتبطة بمعالجة التكاليف والالتزامات البيئية في المنشأة.					
6	تؤدي عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية إلى تحسين الأداء البيئي من الاستغلال الأمثل للموجودات المادية داخل المنشأة.					
7	يتم القياس المحاسبي لجميع الأنشطة التي تقوم بها المنشأة لتخفيض أو منع التلوث الناتج عن العمليات الصناعية ،ومن ثم تفصح عنها في القوائم المالية الختامية.					
8	لا يفي نظام التكاليف الحالي في المنشأة بقياس الإفصاح عن التكاليف البيئية ،ويؤدي ذلك إلى عدم وضوح في التكاليف والالتزامات البيئية والاجتماعية في المنشأة.					
9	تساعد عملية القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف البيئية داخل المنشأة إلى إزالة الأنشطة التي تؤثر على قيمة المنتج بيئياً.					
10	النظام المالي الحالي والمطبق داخل المنشأة لا يساعد في القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف الأنشطة البيئية.					

2. أنشطة العاملين:

السؤال عن بيان قياس تكاليف أنشطة العاملين والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يمثل العاملون في المنشأة عنصرا مهما في أداء أنشطتها وأعمالها.					
2	تقوم المنشأة بالقياس المحاسبي لوسائل وأدوات السلامة العامة لحماية الموظفين العاملين فيه واستخدام مواصلات مريحة لنقل الموظفين، وتوفير وسائل ترفيه للموظفين العاملين وأسرههم ومن ثم الإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.					
3	تقوم المنشأة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف التأمين الطبي للعاملين، وتوفير نظام للتأمين، وإصابات العمل التي تحدث داخل المنشأة.					
4	تعمل المنشأة على القياس والإفصاح المحاسبي عن قدرات ومهارات العاملين وعلى توفير فرص متساوية للترقية،					
5	توفر المنشأة سكن مناسب للموظفين العاملين من خارجها وتقوم بقياسه والإفصاح المحاسبي عنه كلما وضعت خطط استراتيجية لتطوير المنشأة في القوائم المالية الختامية.					
6	تقيس المنشأة محاسبيا التطوير المعرفي و العلمي والمهني للعاملين عن طريق ابتعتهم والمشاركة من خلالهم في الدورات التدريبية والعلمية وتقص عن ذلك في القوائم المالية الختامية.					
7	يحظى العاملون بنظرة من قبل المنشأة على أنهم موارد اقتصادية هامة، وذات قيمة عالية من خلال قياسهم محاسبيا والإفصاح عن المنح والحوافز المقدمة لهم في القوائم المالية الختامية.					
8	ترعى المنشأة القياس والإفصاح المحاسبي في تفاوت قدرات ومواهب العاملين، ومستوى إبداعهم وطبيعة العمل الذي يقومون به.					
9	تقيس تفصح المنشأة في البيانات المالية الختامية عن التكاليف التي تتحملها لتدريب الموظفين وإكسابهم المهارات اللازمة.					
10	التطورات التكنولوجية والتقنية وانعكاساتها على المنشأة يلزمها بتكبد تكاليف إضافية في سبيل تدليل الصعاب أمام العاملين.					

3. أنشطة جودة المنتج المستهلك:

السؤال عن بيان قياس تكاليف أنشطة جودة المنتج وحماية المستهلك والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعمل المنشأة على قياس والإفصاح المحاسبي عن أية تحسينات للمنتج من حيث الجودة ودرجة الأمان وتهتم بشكاوى ومقترحات المستهلكين.					
2	يبين القياس والإفصاح المحاسبي عن أنشطة المنتج والمستهلك في المنشأة إلى احتياجات المستهلكين بالمنتجات، وبمعايير الجودة عالية المطلوبة.					
3	تقوم المنشأة بتقديم منتجات من السهل الحصول عليها من جانب المستهلكين، وتقوم بإظهار التكاليف الناتجة عن الشكاوى المقدمة من قبل الزبائن من خلال قياسها والإفصاح عنها محاسبيا والمختصة بتحسين جودة المنتج.					
4	تقيس وتصحح المنشأة محاسبيا عن تكاليف طرق استخدام المنتج والتخلص منه بعد الاستعمال وكذلك برامج السلامة العامة ووقاية الزبائن نتيجة تقديم السلعة.					
5	تبين المنشأة من خلال قياسها وأفصاحها محاسبيا أي نفقات قامت به المعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع والاستخدام.					
6	تعمل المنشأة على أثبات التكاليف التي تدفعها مقابل الالتزام بمعايير الجودة من خلال القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الختامية.					
7	تتابع المنشأة منتجاتها عند تقديمها إلى المستهلكين، وتقيس تصحح محاسبيا عن أية تطوير لمنتجاتها بشكل مستمر وتلتزم المنشأة بسياسة سعرية تتناسب مع التكلفة وقدرات العملاء.					
8	من خلال الأبحاث التسويقية تستطيع المنشأة القياس والإفصاح محاسبيا عن احتياجات المستهلكين، على أن توفر السلع والخدمات ذات الجودة العالية وفي حال تبين لها أي ضرر يلحق بالآخرين بسبب السلعة تتوقف تلك الخدمة لحين الوقوف على ذلك، وتبين ذلك في القوائم المالية الختامية.					
9	تعطى المنشأة أهمية بالغة بقياس والإفصاح عن جودة المنتج ولو كان على حساب الربحية في القوائم المالية الختامية.					

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
10	في ظل المتغيرات السائدة في بيئة الأعمال المعاصرة فان الشركة يجب أن تقيس و تفصح محاسبيا عن استراتيجيتها المتعلقة بالإنتاج والجودة والتسويق وغيرها من الاستراتيجيات التي تتعلق بأهداف المنشأة في الأجل الطويل.					

4. أنشطة المجتمع المحلي:

السؤال عن بيان قياس تكاليف أنشطة المجتمع المحلي والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية.

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تقيس المنشأة محاسبيا وتفصح عن تكاليف تشجير المنطقة المحيطة بها للإعطاء صورة حضارية للمدينة والعمل على نظافتها وتجميلها، وتعبيد الطرق المحيطة بها وأيضاً تكاليف إنشاء جسور لعبور المشاة، في القوائم المالية الختامية.					
2	تخصص المنشأة جزءاً من مواردها للمساهمة في خدمة المجتمع وعمل على قياس تلك المساهمات والإفصاح عنها في القوائم المالية دون النظر للمصلحة التي سوف تجنيها المنشأة من تخصيصها لهذه الأموال.					
3	تساهم المنشأة في دعم مؤسسات البحث العلمي، وخصوصاً الندوات والمؤتمرات العلمية، وتقوم بقياس تلك المساهمات والإفصاح عنها في القوائم المالية، باعتبار ذلك احد الأنشطة الاجتماعية داخل المدينة الموجودة بها المنشأة.					
4	تقوم المنشأة بالقياس والإفصاح عن المساعدات والمنح التعليمية لأفراد المجتمع، وعن ما قامت به من إنشاء المدارس والمراكز الصحية					
5	تقيس وتفصح المشاة عن التكاليف الإضافية التي تتحملها نتيجة اختيارها للبديل الأقل ضرر على المجتمع وأكثرها فائدة.					
6	في حال تم دعم منظمات المجتمع المدني أو أي تبرعات لصالح المجتمع ودعم حملات التوعية ضد الظواهر السلبية، تقوم المنشأة بقياسه وبالإفصاح عنها.					
7	تساهم المنشأة في تشغيل الخريجين (البطالة) من المجتمع المحلي، وتقوم بقياس ذلك محاسبيا ومن ثم الإفصاح عن الأموال المخصصة للحالات الإنسانية في المجتمع المحلي في متن القوائم المالية.					
8	في حال تم أعداد خطط للتنمية المستدامة يوضع من بين أهدافها الحد من الفقر والبطالة بالمجتمع المحلي من ضمن أهدافها.					

ت	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
9	تساهم المنشأة في تكبد تكاليف اجتماعية متعلقة برعاية الطفولة والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة إلى إقامة مشاريع في المناطق الأقل تطورا وتعمل على قياسها محاسبيا وتفصح عنها في القوائم المالية.					
10	تقوم المنشأة بتوظيف ذوي الإعاقة وأيضا تدريب طلاب الجامعات والمعهد و الكليات، وتقيس تفصح عنها محاسبيا عن مجمل التكاليف التي تتحملها لتوفير فرص لهؤلاء الطلاب.					

ج. معلومات وأراء إضافية:

نأمل منكم إضافة أي تعليق تعتقد أن له علاقة بتكلفة أنشطة المسؤولية الاجتماعية ومتمثلة

في عملية قياسها والإفصاح عنها محاسبيا بحيث تساهم في تقديم إضافة لموضوع البحث:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

جدول المقابلات والزيارات الميدانية التي إجريت داخل الشركة الليبية للحديد والصلب

ر.م	اسم الإدارة أو القسم	ر.م	اسم الإدارة أو القسم
1.	مدير إدارة المشتريات	2.	مكتب توكيد الجودة
3.	قسم المشتريات الأولية	4.	مكتب الخدمات العاملين
5.	قسم المشتريات القطع الغيار	6.	مدير إدارة مراقبة الجودة
7.	إدارة تخزين ومراقبة المواد	8.	قسم تحليل الاختبارات
9.	قسم التخزين	10.	قسم التفتيش والمراقبة
11.	قسم التخطيط والمراقبة	12.	مدير إدارة الوقاية الصناعية
13.	مدير إدارة التسويق المحلي	14.	قسم السلامة
15.	قسم التسويق المنتج المسطحة	16.	قسم الإطفاء
17.	قسم التسويق المنتج الطولية	18.	قسم الصحة المهنية
19.	إدارة التسويق الخارجي	20.	قسم مراقبة وحماية البيئة
21.	قسم التسويق المنتج المسطحة	22.	مدير إدارة التدريب
23.	قسم التسويق المنتج الطولية ونصف مصنعة	24.	قسم التعليم التقني
25.	مدير إدارة حسابات الأصول	26.	قسم التطوير ورفع الكفاءات
27.	قسم محاسبة الممتلكات والتأمين	28.	مدير إدارة الخدمات والإسكان
29.	قسم محاسبة الإنتاج	30.	قسم الإسكان
31.	قسم محاسبة المخازن	32.	قسم الخدمات والضيافة
33.	قسم المدفوعات	34.	مدير إدارة النقل
35.	قسم المرتبات	36.	قسم النقل الأفراد
37.	مدير إدارة التكاليف	38.	قسم الصيانة الميكانيكية والكهربائية
39.	قسم حسابات التكاليف والموازنات	40.	إدارة التخطيط ومراقبة الإنتاج
41.	قسم المعلومات المحاسبية	42.	قسم مراقبة الإنتاج
43.	مكتب الشؤون القانونية		

المحق رقم (5)

جدول رقم (1) يبين نسب الغازات المسجلة بالشركة لسنة 2013

نوع الغاز	الرمز الكيميائي	الحدود المسموح بها خلال 8 ساعات عمل
أول أكسيد النيتروجين	NO	25 (جزء من المليون)ppm
ثاني أكسيد النيتروجين	NO2	5 (جزء من المليون) ppm
ثانأكسيد الكبريت	SO2	5 (جزء من المليون)ppm
الأكسجين	O2	17.5% - 23% من حجم الهواء
أمونيا	NB3	50 (جزء من المليون)ppm
الكلور	CL2	1(جزء من المليون)ppm
أول أكسيد الكربون	CO	50 ppm (جزء من المليون)
هيدروجين سانيذ	BCN	10(جزء من المليون)ppm
كبريتيد الهيدروجين	H2S	20 ppm (جزء من المليون)
الغازات القابلة للاشتعال والانفجار	EX	5% من حجم الهواء
الرطوبة	B	20% - 60%

الجدول رقم (2) يبين المصادر المشعة المستخدمة بالشركة لسنة 2013

مكان تواجد المصدر	نوع العنصر المشع	نوع الاشعاع	عدد المصادر	النشاط الإشعاعي	شكل المصدر	مكان التواجد بالتحديد	درجة السمية	غرض الاستخدام	الملاحظات
مصنع الاختزال المباشر	cs-137	جاما	2	20mci	نقطي	محطة معالجة الوحل	متوسطة	استغناء عنها	
	co-60		14	4*20mci-2*10mci-1*20mci-1*mci-12-1*12mci-6*10mci	عدد 1 (قضيب) و عدد 13 نقطي	الوحدة الأولى والثانية والثالثة ومصنع القولية على البارد	قليلة	قياس الافران	
مصنع الصلب 1	co-60	جاما	12	7.5mci	قضيب	آلة الصب	قليلة	قياس مستوى المصهور	
			4	10mci	قضيب	آلة صب الكتل	قليلة	بآلات الصب	
مصنع الجير	cs-137	جاما	4	30mci	نقطي	خزانات الجير	متوسطة	قياس المناسب بالخزانات	
مصنع	cs-137	جاما	2	30mci-10mci	نقطي	خط الدرفة	متوسطة	قياس سمك	

ملاحظات	غرض الاستخدام	درجة السمية	مكان التواجد بالتحديد	شكل المصدر	النشاط الإشعاعي	عدد المصادر	نوع الإشعاع	نوع العنصر المشع	مكان تواجد المصدر
	المنتج								الدرفلة على الساخن
	قياس سمك المنتج		عدد 6 بخط التقطيع وعدد 1 بخط الجلفنة			7		اشعة سينية x-ray طاقتها kv120	مصنع الـ درفلة على البارد
	قياس جودة المنتج	عالية جدا	المختبر المركزي	نقطي	300MCI	2	جاما	AM241	المختبر المركزي
		عالية جدا		نقطي	40MCI	2	جاما	SR90	

جدول رقم (3) يبين نوعية النفايات ووحدات قياسها

ر.م	الصنف	الكمية في 2013/12/31
1	مسحوق الحديد المختزل على البارد وعلى الساخن	77961 طن
2	مكورات خام أكسيد الحديد	57193 طن
3	الطمي الجاف	135083 طن
4	الخبث	2052436 طن
5	قشور الـ درفلة	16241 طن
6	غبار الأفران الكهربائية	35143 طن
7	أكسيد المعالجة الكيميائية	298962 طن
8	طوب حراري	3007 طن
9	الزيوت المستهلكة	978 برميل
10	الأخشاب	691 رحلة خشب
11	جبر محروق	1713 طن

جدول رقم (4) يبين عدد العاملين بالشركة خلال سنة 2013

البيان	عدد العمالة في بداية المدة	التمكين من العمل خلال المدة	حالات ترك الخدمة	عدد العمالة في نهاية المدة
ليبيون	6241	1020	213	7048
عرب عقود	4	20	0	24
أجانب عقود	44	32	9	67
المجموع	6289	1072	222	7139

جدول رقم (5) يبين معدات وعلامات وملصقات السلامة بالشركة

ر.م	البيان	العدد	ر.م	البيان	العدد
1	عفريته	105	13	قفاز زيوت وشحوم ومتعدد الأغراض	68286
2	قبعة واقية	1489	14	زجاج للقناع للحام وأيضا لواقى الوجه بشباك	9474
3	بدلة شغل قطعتين	800	15	كمامة غبار دائمة	228
4	احدية حرارة وسلامة	3621	16	فلتر لكمامة غبار دائمة	16
5	نظارات واقية ولحام	77	17	مصفي متعدد الأغراض	24
6	معطف لحام ومطر	537	18	معطف ورش	4
7	كمامة غبار موقتة	98661	19	بدلة حرارة	20
8	قفاز قطني	3770	20	حذاء مطاطي	492
9	واقي ادن موقت	2590	21	ستارة حرارة	61
10	واقي رجل	115	22	حزام امان	25
11	واقي وجه بشباك وواقى وجه حراري	60	23	واقي وجه بلاستيك	5
12	قفاز مطاطي وحراري وجلد	2510	24	قفاز وبدلة وحذاء وقبعة إطفاء	189
-	المجموع	114335	-	المجموع	78824
					193159

جدول رقم (6) يبين عدد المتدربين داخل الشركة

ر.م	مجال التدريب	مأتم تدريبه	نسبة المتدربين إلى إجمالي العاملين بالشركة (7139)
1	التدريب العملي في مجال الصيانة بورش المركز للمهندسين والفنيين	101	1.4%
2	التدريب العملي والتخصصي في مجال الحاسب الآلي	249	3.4%
3	التدريب في مجال اللغة الانجليزية	184	2.5%
4	التدريب في مجال السلامة	130	1.8%
5	التدريب التخصصي في المجال الإداري والمالي والقانوني والسلامة	120	1.6%
6	التدريب القيادي والإشرافي وإعداد الصف الثاني من القياديين والمشرفيين	89	1.2%
7	التدريب الفني التخصصي في مجال التشغيل والصيانة	123	1.7%
8	التدريب الخارجي	43	0.6%
9	التدريب الخارجي وفق العقود	29	0.4%
10	التدريب الداخلي وفق العقود	15	0.2%

ر.م	مجال التدريب	مأتم تدريبيه	نسبة المتدربين إلى إجمالي العاملين بالشركة (7139)
11	تدريب المقبولين الجدد من خريجي الثانويات التخصصية والمعاهد المتوسطة بورش والمعامل التدريبية.	0	0
12	ندوات ومؤتمرات بالداخل والخارج	20	%0.2
13	تدريب المقبولين بالعمل بالشركة الجدد والمحاضرات التوعوية	1449	%20.2
14	إجمالي المتدربين	2809	%39.3

الجدول رقم (7) يبين تقييم الحوادث من حيث الضرر والخطورة والأيام المفقودة

الحوادث المادية		نوعية الإصابات وإعدادها			توزيع الحوادث حسب الضرر		توزيع الحوادث من حيث النوع			البيان			
بسيطة جدا	بسيطة	متوسطة	بسيطة	بسيطة جدا	عدد حوادث الإصابات	عدد الحوادث المادية	مرور	حريق	صناعي	عدد الراحة الطبية بسبب الإصابات	إجمالي عدد الإصابات	إجمالي العاملين	الإدارة
7	1	14	53	57	121	8	4	8	117	1507	121	5812	المجموع